المصرية للاتصالات

الشركة المصرية للإتصالات ش.م.م

محضر إجتماع الجمعية العامة العادية
المنعقدة يوم الأثنين الموافق ٢٠٢٠/٣/٢٣

بناءاً على الدعوة الموجهة من السيد الدكتور / ماجد إبراهيم عثمان – رئيس مجلس الإدارة ورئيس الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للإتصالات، عقدت الجمعية العامة العادية لمساهمى الشركة المصرية للإتصالات إجتماعها الأول لعام ٢٠٢٠ فى تمام الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الأثنين الموافق ٢٠٢٠/٣/٢٣ بالعنوان – مبنى المؤتمرات بالقرية الذكية الكيلو ٢٨ طريق مصر إسكندرية الصحراوى ، وقد حضر الإجتماع كل من :

أولاً : أعضاء مجلس الإدارة :

١. السيد الدكتور / ماجد إبراهيم عثمان	رئيس مجلس الإدارة و رئيس الجمعية العامة العادية للشركة
٢. السيد المهندس / عادل حامد إبراهيم جاد الله	العضو المنتدب و الرئيس التنفيذى للشركة
٣. السيد اللواء ا.ح / طارق محمد عبد الله الظاهر	عضو مجلس الإدارة
٤. السيد المهندس / محمد حسن شمروخ جمعه	عضو مجلس الإدارة
٥. السيد الدكتور / حسين يسرى محمد جمال الدين	عضو مجلس الإدارة
٦. السيد الأستاذ / محمد كمال الدين بركات	عضو مجلس الإدارة
٧. السيد الأستاذ / إبراهيم توفيق حسن هيكل	عضو مجلس الإدارة

واعتذر عن عدم الحضور من الساده أعضاء المجلس :

١. السيد الأستاذ / أحمد محمد جمال أبو على	عضو مجلس الإدارة
٢. السيدة الأستاذة / لبنى محمد هلال	عضو مجلس الإدارة
٣. السيد الأستاذ / محمد سعيد سلطان	عضو مجلس الإدارة

ثانياً : الجهات الحكومية :

اعتذر عن عدم الحضور كلا من:

١. ممثل الهيئة العامه للرقابة المالية
٢. ممثل الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة

ثالثاً : المساهمون :

بيان المساهمين الحاضرين بالجمعية هو كالمبين بالكشف الخاص بحضور السادة المساهمين لإجتماع الجمعية العامة العادية .

وحضر ممثلاً عن الحكومة :

السيد المستشار / شريف الشاذلى رئيس أمانة الشئون التشريعية بمجلس الوزراء

رابعاً : مراقبى الحسابات :

حضر الإجتماع السادة ممثلى الجهاز المركزى للمحاسبات على النحو التالى :

B7 القرية الذكية، الكيلو 28، طريق مصر إسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر.

ماجد ابراهيم عثمان

السادة أعضاء إدارة مراقبة حسابات الاتصالات :-

١. السيدة المحاسبة / فينيس خلف ابسخريون	القائم بأعمال الوكيل الأول – مدير الإدارة
٢. السيد الأستاذ / عاطف صبحى حسن	وكيل الوزارة – نائب أول مدير الإدارة
٣. السيد المحاسب / عبدالله عبد العليم محمود	وكيل الوزارة – نائب أول مدير الإدارة
٤. السيدة المحاسبة / رضوة محمد أمين	وكيل الوزارة – نائب أول مدير الإدارة
٥. السيدة المحاسبة / عبير طلعت عبد العزيز	مدير عام – نائب مدير الإدارة
٦. السيدة المحاسبة / شرين محمد المغربى	مدير عام – نائب مدير الإدارة

السادة أعضاء إدارة متابعة الخطة وتقويم الأداء (الجهاز المركزى للمحاسبات) :-

١. السيدة المحاسبة / صحر حسني أحمد	رئيس قطاع النقل الداخلي والإتصالات
٢. السيدة المحاسبة / سهير محمود عبد السميع	مدير عام بقطاع النقل الداخلي والإتصالات

كما حضر من مؤسسة حازم حسن KPMG (مراقب حسابات الشركة) :

السيد المحاسب / سامى عبد الحفيظ	الشريك بمؤسسة حازم حسن (KPMG)

وذلك بالتفويض الصادر له من السيد الأستاذ/ حازم حسن – مراقب حسابات الشركة والمؤرخ ٢٠٢٠/٣/٢٣

كما حضر الإجتماع:

السيد المستشار / محمد رجائى أحمد عيسى	نائب رئيس مجلس الدولة – المستشار القانونى للشركة

وتنفيذا لأحكام الماده (٢١١) من اللائحه التنفيذية لقانون الشركات تولى رئاسة الإجتماع السيد الدكتور / ماجد إبراهيم عثمان رئيس مجلس الإدارة وإقترح سيادته ترشيح أمين سر الإجتماع وفارزا الأصوات وفقاً لما يلى :

أمانة السر:

الأستاذ / أحمد عبد الله احمد	مدير عام الإدارة العامة لشئون مجلس الإدارة

فارزا الأصوات كلاً من :

١. الأستاذ / حسين محمد حسـين	مدير إدارة بالإدارة العامة لشئون مجلس الإدارة
٢. الأستاذ / جمال منصور محمد عيسى	مدير إدارة بالإدارة العامة لشئون مجلس الإدارة

وتنفيذاً للماده (١٠٦) من قانون الشركات الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ تحقق السيد / مراقب الحسابات من صحة اجراءات الدعوة .

كما قام بالاشتراك مع السادة فارزا الأصوات بمراجعة كشوف الحضور وقد تبين من كشف الحضور أن المساهمين الحاضرين والممثلين فى الإجتماع يمتلكون (١٤٧٨١٠٦٨٨) سهم من إجمالى أسهم رأس مال الشركة المصرية للإتصالات البالغ عـددها (١٧٧٠٧١٦٠٠) سهم أى أن نسبة الحضور (٨٢,٤٦ %) تقريباً وبذلك يكون الإجتماع قد إستوفى الشروط القانونية اللازمة لصحة إنعقاده.

B7 القرية الذكية، الكيلو ١٤ طريق مصر أسكندرية الصحراوى، الجيزة 12577، مصر.

وهنا أعلن السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية صحة إنعقاد الجمعية العادية، ورحب سيادته بالسادة الحاضرين ، كما أشار سيادته إلى أن الشركة قد إتخذت عدد من الإجراءات الإحترازية ومنها على سبيل المثال توفير أماكن جلوس متباعدة للسادة الحضور وكذلت توفير أدوات للتعقيم مطالباً سيادته السادة الحضور الإلتزام بهذه الإجراءات مراعاة لسلامتهم ، ثم أشار سيادته إلى أن جدول أعمال الجمعية العادية يتكون من إحدى عشر بنداً، ثم دعى سيادته الجمعية العامة العادية لمناقشة جدول الأعمال على النحو التالى :-

البند الأول :

النظر فى إعتماد تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة خلال السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٩/١٢/٣١.

- قام السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة خلال السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٩/١٢/٣١ كالتالى :

نموذج تقرير مجلس الإدارة السنوي المرفق بالقوائم المالية

(معد وفقاً لأحكام المادة ٤٠ من قواعد القيد والشطب بالبورصة المصرية)

إسم الشركة	الشركة المصرية للاتصالات

البيانات الأساسية :

غرض الشركة	غرض هذه الشركة هو: إنشاء وتملك وتشغيل وتطوير شبكات الاتصالات لنقل وتقديم خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات داخل وخارج جمهورية مصر العربية وكافة الخدمات الأخرى الممكن تقديمها باستخدام الشبكات والتقنيات والتكنولوجيا السلكية واللاسلكية، ولها الحق في القيام بجميع الأعمال والاختصاصات المؤدية لتحقيق غرضها وللشركة في سبيل تحقيق ذلك القيام بما يلي: ١. تملك وإنشاء وتشغيل وصيانة وتطوير شبكات الاتصالات والبنية الأساسية اللازمة لخدمات الاتصالات وذلك لاستخدامها و/أو إدارتها و/أو تأجيرها للغير و/أو التعامل فيها. ٢. تقديم خدمات الاتصالات الصوتية والمرئية ونقل البيانات للمشتركين و/أو إدارتها و/أو تأجيرها للغير والتعامل فيها. ٣. الاشتراك أو المساهمة في أنظمة الاتصالات العالمية مثل الكوابل البحرية والأقمار الصناعية والحصول على سعات أو دوائر فيها وذلك لاستخدامها و/أو إدارتها و/أو تأجيرها للغير و/أو التعامل فيها. ٤. التعامل أو التعاقد أو الاشتراك مع الجهات أو الهيئات أو الشركات أو المنظمات أو أي كيانات تمارس نشاطًا شبيهًا أو مماثلا لنشاطات الشركة أو يتصل بها أو يعاونها على تحقيق أغراضها سواء داخل جمهورية مصر العربية أو في الخارج. ٥. إدارة وبيع وتأجير وشراء وحيازة واستئجار والتعامل على أية ممتلكات وحقوق أو منفعة أو حق في أية ممتلكات، بما في ذلك الممتلكات المنقولة وغير المنقولة، التي قد تحوزها الشركة أو تمتلكها. ٦. بيع وشراء وتوزيع أجهزة الهاتف الثابت والمحمول والحاسب الآلي وملحقاتها ومستلزماتها وكمالياتها والأجهزة المكملة لها وقطع الغيار اللازمة لها والقيام بأعمال الصيانة المرتبطة بها. ٧. إقامة شبكات نقل الصوت والصورة والمعلومات المكتوبة وتقديم خدمات القيمة المضافة وخدمات المحتوى والتسويق والتوقيع الإلكتروني وتحويل الأموال عبر الإنترنت. ٨. الاستثمار العقاري لخدمة أغراضها وتنفيذ مشروعاتها. وللشركة في سبيل تحقيق أغراضها إنشاء أو المشاركة في إنشاء شركات جديدة أو شركات قائمة تعمل في مجال نشاطها أو مجالات مرتبطة أو مكملة لنشاطها. مع مراعاة أحكام القوانين واللوائح والقرارات السارية وبشرط استصدار التراخيص اللازمة لممارسة هذه الأنشطة. ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأي وجه من الوجوه مع الشركات وغيرها التي تزاول أعمالا شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق غرضها في مصر أو في الخارج، كما يجوز لها أن تندمج في الهيئات السابقة أو تشتريها أو تلحقها بها وذلك طبقاً لأحكام القانون ولائحته التنفيذية.

B7 البنك الأهلي، الطابق 28، طريق مصر اسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر.

المدة المحددة للشركة	٢٥ عام من تاريخ القيد بالسجل التجاري	تاريخ القيد بالبورصة	١٩٩٩/١٢/٢٩
القانون الخاضع له الشركة	القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١	القيمة الإسمية للسهم	١٠ جنيه مصري للسهم
أخر رأس مال مرخص به	١٧٠٧٠٧١٦٠٠٠ جنيه مصري	أخر رأس مال مصدر	١٧٠٧٠٧١٦٠٠٠ جنيه مصري
أخر رأس مال مدفوع	١٧٠٧٠٧١٦٠٠٠ جنيه مصري	رقم وتاريخ القيد في السجل التجاري	٣٩٣٠ لسنة ١٩٩٩

علاقات المستثمرين:

إسم مسئول علاقات المستثمرين	سارة محمد ممدوح شبايك	رقم التليفون	٣١٣١٥٢١٩
عنوان البريد الالكترونى	investor.relations@te.eg	رقم الفاكس	٣١٣١٦١١٥
عنوان المركز الرئيسى للشركة	B7الكيلو ٢٨- طريق مصر إسكندرية الصحراوى – القرية الذكية –		
عنوان الموقع الالكترونى	http://ir.te.eg		

مراقب الحسابات :

إسم مراقب الحسابات	الاستاذ/ حازم حسن – مؤسسة حازم حسنKPMG	
تاريخ التعيين	٢٠١٩/١/١ حتى ٢٠١٩/١٢/٣١ بموجب قرار الجمعية العامة المنعقدة في ٢٧ مارس ٢٠١٩	
رقم القيد بالهيئة	٨	تاريخ قيده بالهيئة ١٩٩٤/٧/٣٠

(حملة ٥ % من أسهم الشركة فأكثر) :

حملة ٥ % من أسهم الشركة فأكثر	عدد الأسهم	النسبة
الدولة	١,٣٦٥,٦٥٧,٢٨٠	٨٠ %
الإجمالى	١,٣٦٥,٦٥٧,٢٨٠	٨٠ %

(ملكية أعضاء مجلس الإدارة في أسهم الشركة):

ملكية أعضاء مجلس الإدارة في أسهم الشركة	عدد الأسهم في تاريخ القوائم المالية	النسبة
الدكتور /ماجد إبراهيم عثمان	١,٠٦٠	٠,٠٠٠٠٦%
المهندس/ عادل حامد إبراهيم جاد الله	٥١٩	٠,٠٠٠٠٣%
الأستاذ/ إبراهيم توفيق حسن هيكل	٣٦٤	٠,٠٠٠٠٢%
الاستاذ/ أحمد محمد جمال أحمد أبو علي	٢٤٣	٠,٠٠٠٠١%
الأستاذة/ لبنى محمد هلال خليل	١٠,٥٦٠	٠,٠٠٠٦٢%

(أسهم الخزينة لدى الشركة وفقاً لتاريخ الشراء):

أسهم الخزينة لدى الشركة وفقاً لتاريخ الشراء	عدد الأسهم وفقاً لأخر بيان إفصاحي سابق	النسبة
اسهم خزينة	لا يوجد	
الإجمالى	لا يوجد	

B7 الكيلو 28 طريق مصر اسكندرية الصحراوى، الجيزة 12577، مصر

أخر تشكيل لمجلس إدارة الشركة :

الإسم	الوظيفة	جهة التمثيل	الصفة
الدكتور / ماجد إبراهيم عثمان	رئيس مجلس الإدارة	دولة	غير تنفيذي
المهندس/ عادل حامد إبراهيم جاد الله	الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب	دولة	تنفيذي
اللواء أح/ طارق محمد عبدالله الظاهر	عضو مجلس إدارة	دولة	غير تنفيذي
المهندس/ محمد حسن شمروخ جمعة	عضو مجلس إدارة	دولة	تنفيذي
الدكتور/ حسين يسري محمد جمال الدين أمين	عضو مجلس إدارة	دولة	غير تنفيذي
الأستاذ/ محمد كمال الدين بركات	عضو مجلس إدارة	دولة	غير تنفيذي
المهندس/ حسام عبداللاه موسى الجمل	عضو مجلس إدارة	دولة	غير تنفيذي
الأستاذة/ لبنى محمد هلال عبد القادر خليل	عضو مجلس إدارة	مستقل	مستقل
الاستاذ/ أحمد محمد جمال أحمد أبو علي	عضو مجلس إدارة	مستقل	مستقل
الأستاذ/ محمد سعيد محمد سلطان	عضو مجلس إدارة	مستقل	مستقل
الأستاذ/ إبراهيم توفيق حسن هيكل	عضو مجلس إدارة	نقابة	نقابة

التغييرات التي طرأت علي تشكيل المجلس خلال العام :

- ٢٠١٩/١/٣٠ تم تعيين ممثلين للحكومة في مجلس الإدارة بناء على قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠٨ لسنة ٢٠١٩ وذلك للمدة المتبقية لمجلس الإدارة والتى تنتهي دورته بانتهاء أعمال الجمعية العامة بتاريخ ٢٠١٩/٣/٢٧ وهم:
- السيد اللواء أ.ح / طارق محمد عبد الله الظاهر بدلاً من السيد اللواء أ.ح / أشرف محمد سعيد حليم (خطاب الامانه العامة لوزارة الدفاع بشان تعيين ممثلين لوزارة الدفاع بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٣٠).
- السيد المهندس / عادل حامد إبراهيم جاد الله بدلاً من السيد المهندس / أحمد محمد حمدى البحيرى.
- السيد المهندس / حسام عبد اللاه شعبان موسى الجمل بدلاً من السيد المهندس / عمرو عبد الرشيد منصور.
- ٢٠١٩/٣/٢٧ تم تعيين ممثلين للحكومة في مجلس الإدارة بناءاً على قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٠١ لسنة ٢٠١٩ بتاريخ ٢٠١٩/٣/٢٦ وذلك لدورة جديدة لمدة ثلاث سنوات قادمة تنتهي بانتهاء أعمال الجمعية العامة التي تعقد للنظر في الميزانية وحساب الأرباح والخسائر من السنة المالية التي يقع فيها نهاية مدة العضوية وهم:
  - السيد الدكتور / ماجد إبراهيم عثمان
  - السيد المهندس / عادل حامد إبراهيم جاد الله
  - السيد اللواء أ.ح / طارق محمد عبد الله الظاهر
  - السيد المهندس/ محمد حسن شمروخ جمعة
  - السيد الدكتور/ حسين يسري محمد جمال الدين أمين
  - السيد الاستاذ / محمد كمال الدين بركات
  - السيد المهندس / حسام عبد اللاه شعبان موسى الجمل.
- ٢٠١٩/٣/٢٧ تم تعيين ثلاثة أعضاء مستقلين لدورة جديدة لمدة ثلاث سنوات قادمة تنتهي بانتهاء أعمال الجمعية العامة التي تعقد للنظر فى الميزانية وحساب الأرباح والخسائر من السنة المالية التي يقع فيها نهاية مدة العضوية تم إختيارهم بموجب قرار مجلس الإدارة رقم ٢٠١٩/٢ بتاريخ ٢٠١٩/٣/٢٦ وهم كالآتي: -
  - السيدة الأستاذة / لبنى محمد هلال عبد القادر خليل.
  - السيد الأستاذ / أحمد محمد جمال أحمد أبو على.
  - السيد الأستاذ / محمد سعيد محمد سلطان.
- ٢٧ /٢٠١٩/٣ تم تعيين السيد الأستاذ / إبراهيم توفيق حسن هيكل ممثلاً للعاملين لدورة جديدة لمدة ثلاث سنوات قادمة

B/ العربه الدكتور الكيلو كم طريق مصر اسكندرية الصحراوى، الجيزة 12577، مصر

إجتماعات مجلس الإدارة :

اجتمع مجلس الإدارة ١٥ مرة خلال ٢٠١٩

أخر تشكيل للجنة المراجعة:

الأسم	جهة التمثيل
الأستاذ/ محمد كمال الدين بركات	الدولة
اللواء أح / طارق محمد عبد الله الظاهر	الدولة
الأستاذ/ محمد سعيد محمد سلطان	مستقل

بيان اختصاصات اللجنة و المهام الموكلة لها

- فحص ومراجعة إجراءات الرقابة الداخلية للشركة ومدى الإلتزام بتطبيقها.
- دراسة السياسات المحاسبية المتبعة والتغيرات الناتجة عن تطبيق معايير محاسبية جديدة.
- فحص ومراجعة آليات وأدوات المراجعة الداخلية وإجراءاتها وخططها ونتائجها ودراسة تقارير المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ توصياتها.
- فحص الإجراءات التي تتبع في إعداد ومراجعة ما يلي:
- القوائم المالية الدورية والسنوية.
- نشرات الإكتتاب والطرح العام والخاص للأوراق المالية.
- الموازنات التقديرية ومن بينها قوائم التدفقات النقدية وقوائم الدخل التقديرية.
- فحص مشروع القوائم المالية المبدئية قبل عرضها على مجلس الإدارة تمهيدا لإرسالها إلى مراقب الحسابات.
- اقتراح تعيين مراقبي الحسابات وتحديد أتعابهم والنظر في الأمور المتعلقة باستقالتهم أو إقالتهم وبما لا يخالف أحكام القانون.
- إبداء الرأي في شأن الإذن بتكليف مراقبي الحسابات بأداء خدمات لصالح الشركة بخلاف مراجعة القوائم المالية وفى شأن الأتعاب المقدرة عنها وبما لا يخل بمقتضيات استقلاليتهم.
- دراسة تقرير مراقب الحسابات بشأن القوائم المالية ومناقشته فيما ورد به من ملاحظات وتحفظات ومتابعة ما تم في شأنها والعمل على حل الخلافات في وجهات النظر بين إدارة الشركة ومراقب الحسابات.
- التأكد من رفع تقرير لمجلس الإدارة من أحد الخبراء المتخصصين غير المرتبطين عن طبيعة العمليات والصفقات التي تم ابرامها مع الأطراف ذات العلاقة وعن مدى إخلالها أو إضرارها بمصالح الشركة أو المساهمين فيها.

أعمال اللجنة خلال العام :

عدد مرات إنعقاد لجنة المراجعة	١٢ مرة
هل تم عرض تقارير اللجنة على مجلس إدارة الشركة	تم عرض جميع التقارير على مجلس الإدارة
هل تضمنت تقارير اللجنة ملاحظات جوهرية وجب معالجتها	نعم تضمنت بعض هذه التقارير بعض الملاحظات الجوهرية
هل قام مجلس الإدارة بمعالجة الملاحظات الجوهرية	نعم قام المجلس بإتخاذ الإجراءات الازمة نحو تنفيذ التوصيات المقدمة من لجنة المراجعة

لجنة سياسة تعارض المصالح

تختص لجنة سياسة تعارض المصالح بحماية مصالح الشركة من خلال تنظيم تعارض المصالح المحتملة مع كل من أعضاء مجلس الإدارة، وموظفي الإدارة العليا وموظفي الشركة، والخبراء، والمساهمين والجهات ذات العلاقة وبما يشمل ما قد يكون إساءة استخدام أصول الشركة ومرافقها أو من خلال تعاملاتها مع الأشخاص ذوي العلاقة وذلك بالإشراف على تنفيذ سياسة تعارض المصالح والمعتمدة من مجلس الإدارة.

B7 المرسه الذكية، الكيلو 28، طريق مصر اسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر.

حيث تحرص اللجنة على التأكد من التزام الداخليين بما فيهم أعضاء مجلس إدارة الشركة والمساهمين الرئيسين ومديري الشركة والمجموعات المرتبطة بهم بالإفصاح لمجلس الإدارة عن كافة المعلومات والبيانات التي تتعلق بوجود حالة من حالات تعارض المصالح مع الشركة بما في ذلك ما يكون لهم من مصلحة مباشرة او غير مباشرة في الاعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة وكذا الإفصاح عن اية مصالح مادية او تعاملات او أمور تخصهم يكون من شأنها التأثير على نشاط الشركة او مصالحها على ان يتضمن الإفصاح نوع هذه الاعمال او التعاملات وقيمتها وكميتها والنفع المادي

المتوقع من تحقيقها مع عدم اشراك الطرف المعني الذي تتعلق به حالة تعارض المصالح به في التصويت على القرار ، ولا يحوز للأشخاص المذكورين بهذا البند بغير موافقة مسبقة من الجمعية العامة للشركة، الاشتراك او المساهمة في أي عمل من شأنه منافسة الشركة او المتاجرة في احد الأنشطة التي تزاولها وذلك دون أن يحق لهم التصويت في الجمعية العامة على هذا القرار

بيانات العاملين بالشركة :

متوسط عدد العاملين بالشركة خلال السنة	٣٦٠٢٥ عامل
متوسط دخل العامل خلال السنة	١٤٥,٨٢٢ جنيه مصري *

*كافة البيانات المدرجة بالجدول اعلاه طبقاً للقوائم المالية المستقلة.

متوسط عدد العاملين بالمجموعة خلال السنة	٤٧,٧٦٧ عامل
متوسط دخل العامل خلال السنة	١٣٥,٨٧٤

**كافة البيانات المدرجة بالجدول أعلاه طبقاً للقوائم المالية المجمعة.

نظام الإثابة و التحفيز العاملين و المديرين بالشركة : لا يوجد

إجمالى الاسهم المتاحة وفقا لنظام الاثابة و التحفيز للعاملين و المديرين	لا يوجد
إجمالى ما تم منحه من اسهم الاثابة و التحفيز للعاملين و المديرين خلال العام	لا يوجد
عدد المستفيدين من نظام الاثابة و التحفيز للعاملين و المديرين	لا يوجد
إجمالى ما تم منحه من أسهم الاثابة و التحفيز للعاملين و المديرين منذ تطبيق النظام	لا يوجد
أسماء وصفات كل من حصل على ٥% او أكثر من إجمالى الاسهم المتاحة (أو ١% من راس المال الشركة) وفقا للنظام	لا يوجد

عرض ما اتخذ ضد الشركة من إجراءات أو ضد أعضاء مجلس إدارتها أو مديريها من قبل الهيئة أو البورصة و التي تتعلق بمخالفات لقانون سوق المال ولائحته التنفيذية وقواعد القيد خلال العام مع بيان أسبابها وكيفية معالجتها وتجنب تكرارها مستقبلاً " إن وجدت ":

لا يوجد

عقود المعاوضة التى أبرمتها الشركة مع أحد مؤسسيها أو المساهمين الرئيسيين بها والمجموعات المرتبطة بهم خلال العام (٢٠١٩):

لا يوجد

مساهمة الشركة خلال العام (٢٠١٩) في مجال المسئولية المجتمعية:

قامت الشركة بالعديد من المبادرات خلال عام ٢٠١٩ وهي :

أولاً: محور التعليم والتدريب

- **مبادرة دعم برنامج الماجستير المهني بجامعة القاهرة**

B7 الفرية الدقيه، الكيلو 28، طريق مصر إسكندرية الصحراوي، الجيزه 12577، مصر.

تأتى هذه المبادرة في إطار سعي الشركة المصرية للإتصالات وحرصها على تنمية الصناعة الوطنية وإيمانا من الشركة بأهمية التعاون مع الجامعات المصرية لتحقيق رسالتها في تنمية موارد الدولة البشرية ودعم قدراتها البحثية ووضعها في خدمة العملية التنموية.

يهدف البرنامج إلى المساهمة في إعداد الكوادر الهندسية المؤهلة فنيًا وإداريا لتلبية احتياجات سوق العمل من خلال ثلاثة تخصصات: شبكات الاتصالات –تصميم النظم الإلكترونية والكهروميكانيكية الدقيقة والنظم المدمجة.

وتستهدف المبادرة الحاصلين على شهادة البكالوريوس في الهندسة من إحدى كليات الهندسة بالجامعات المصرية أو درجة معادلة لها من أي معهد آخر معترف به من المجلس الأعلى للجامعات.

- **مبادرة مؤسسة شباب القادة**

تهدف المبادرة إلى سد الفجوة الموجودة في سوق العمل من الشباب المدرب والمؤهل لتولي مناصب قيادية في القطاعين الحكومي والخاص مما يؤثر بشكل إيجابي في مستقبل المجتمع المصري بشكل عام ، تستهدف المبادرة طلاب التعليم الجامعي كما تولى اهتماما خاصا بطالبات التعليم الفني تواكبًا مع استراتيجية الدولة ٢٠٣٠ بتوجيه كل الاهتمام إلى خريجي التعليم الفني.

وتنقسم المبادرة إلى ثلاثة برامج:

- **برنامج القادة**: ويتم على ثلاث مراحل وهي: مرحلة اكتشاف واختيار قادة من شباب الجامعات. وكذلك مرحلة تنمية وتأهيل القادة المختارين. ثم مرحلة دمجهم في سوق العمل من تدريب عملي ميداني.
- **برنامج القادة للتعليم الفني**: والذي يرتكز على اختيار وتدريب فتيات من طلبة التعليم الفني ممن لديهن أفكار لمشروعات صغيرة.
- **منصة الأنشطة الطلابية**: والتي تشمل على مسابقة لجميع الأنشطة الطلابية من مختلف الجامعات المصرية، وذلك لدعم أفكار الشباب للخروج إلى حيز التنفيذ ولفت أنظار الجهات المعنية إليها.

وتستهدف هذه المبادرة الشباب من طلاب الجامعات وطلاب التعليم الفني ممن يجتازون الاختبارات المؤهلة للبرنامج.

- **مبادرة دعم طلاب جامعة العلوم والتكنولوجيا بمدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا**

تم تقديم الدعم لجامعة العلوم والتكنولوجيا كمنحة دراسية كاملة من المصرية للاتصالات لعدد ٣٣ طالبًا من طلاب الجامعة في بداية العام الدراسي ٢٠١٨/٢٠١٩ وذلك في تخصصات محددة ذات صلة بمجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وقد تم تنفيذ مرحلة ثانية خلال العام الدراسي ٢٠١٩/٢٠٢٠ أيضًا، وذلك باستمرار الدعم المقدم لعدد ١٥ طالبًا وذلك لانتقال هؤلاء الطلاب من السنة الدراسية الثانية إلى السنة الثالثة فتم تجديد المنحة المقدمة لهم.

- **مبادرة "شباب WE " لتدريب وتأهيل العمالة الفنية**

تم تدريب وتأهيل عدد ١٠٠٠ من طلبة وخريجي المدارس والمعاهد الفنية والصناعية "طبقاً لمعايير اختيار محددة" على الخدمات الفنية التي تقدمها الشركة ويحتاجها سوق الاتصالات المصري بهدف تنمية مهاراتهم وإكسابهم الخبرة العملية اللازمة وإلحاق المتميزين منهم بسوق العمل.

ثانيًا: محور الصحة

- **مبادرة "هنسمعك وتسمعنا" للقضاء على قوائم انتظار عمليات زراعة قوقعة الأذن للأطفال**

مبادرة قومية تهدف للقضاء على قوائم انتظار عمليات زراعة قوقعة الأذن للأطفال، حيث تم الانتهاء من إجراء عدد ٥١٠ عملية في مجال زراعة قوقعة الأذن للأطفال حتى سن خمس سنوات والحاصلين على موافقة اللجان المختصة والمدرجين ضمن قوائم الانتظار بمحافظات الجمهورية المختلفة بإجمالي مبلغ وقدره ٦٥ مليون جم لتشمل جميع مراحل العلاج.

- **دعم مؤسسة أهل مصر لعلاج الحروق بالمجان**

B7 الفرية الذكية، الكيلو 28، طريق مصر إسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر

من خلال الشراكة بين الشركة المصرية للإتصالات ومؤسسة أهل مصر تم تنفيذ مشروع حملة توعية تستهدف من خلالها نشر الوعي في مواجهة مخاطر الحريق لعدد ٣٠٠٠٠ من المواطنين المقيمين في المناطق المستهدفة من محافظات الصعيد، وذلك لرفع نسبة الوعي بمخاطر الحروق وكيفية الوقاية والنجاة منها.

ثالثا: محور تطويع التكنولوجيا لخدمة المجتمع

- **استمرار تقديم الدعم التكنولوجي لمستشفى ٥٧٣٥٧**

تحرص المصرية للاتصالات WE- على دعم الكيانات الطبية الكبرى التي تقدم خدماتها بالمجان وعلى رأسها مستشفى سرطان الأطفال ٥٧٣٧٥ وذلك من خلال الدعم المستمر وتسخير إمكانياتها التقنية وخبراتها في عالم الاتصالات في خدمة هذه المستشفى بهدف دعم عمليات البحث العلمي المستمر وضمان تقديم خدماتها بأعلى جودة عن طريق تزويد المستشفى بخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التالية لتصبح الشركة الشريك التكنولوجي للمستشفى :

خدمات الربط باستخدام تكنولوجيا الألياف الضوئية،

- خدمات الإنترنت اللاسلكي لزائري المستشفى WiFi
- استضافة مركز بيانات المستشفى بمركز بيانات المصرية للاتصالات.

كما تتحمل الشركة تكلفة مكالمات الخط الساخن للمستشفى من أي خط أرضي على الرقم ١٩٠٥٧ وذلك لتخفيف العبء على المواطنين من أهالي المرضى.

- **الدعم التكنولوجي لمستشفى الناس**

تقوم مستشفى الناس بتقديم خدماتها العلاجية للأطفال مرضى القلب بالمجان، وذلك حيث إن الآلاف من الأطفال في مصر يولدون بعيوب خلقية في القلب وتقوم الشركة المصرية للاتصالات بمساندة مستشفى الناس وذلك لسد الفجوة الموجودة في أعداد المستشفيات المتخصصة في هذا المجال. وتقدم الشركة المصرية للاتصالات الدعم التكنولوجي للمستشفى من خلال توصيل خدمات الاتصالات والانترنت داخل المستشفى وذلك لتيسير الخدمات على المرضى.

- **دعم مشروع تجديد وتطوير البنية المعلوماتية لمستشفيات عين شمس (المرحلة الثالثة)**

تقوم هذه المبادرة على تقديم الدعم لتجديد وتطوير البنية التحتية للمعلومات لمستشفيات جامعة عين شمس وذلك من خلال توفير عدد من الأنظمة للمستشفيات والعيادات الخارجية وأقسام الطوارئ، وتلك الأنظمة تتمثل في تسجيل المرضى ونظام إدارة المرضى الداخلي ونظام حجز وإدارة العيادات الخارجية ونظام إدارة الطوارئ وقاعدة البيانات الأساسية للأدوية ونظام إدارة الطوارئ وقاعدة البيانات الأساسية للأدوية ونظام إدارة مخازن المستلزمات الطبية ونظام طلب الخدمات الطبية (طلب الأشعات والتحاليل) والربط مع نظام PACS والربط مع نظام المعامل وبنوك الدم ونظام مؤشرات الأداء للأنظمة المذكورة. وتستهدف هذه المبادرة جميع المرضى المترددين على مستشفيات جامعة عين شمس والذين يصل عددهم إلى ١,٠٠,٠٠٠ مواطن تقريبًا من محدودي الدخل.

- **تقديم الدعم التكنولوجي للمركز الإقليمي لخدمات نقل الدم**

تتم هذه المبادرة بالشراكة مع مؤسسة مصر الخير والمجلس الأعلى للجامعات والمركز القومي لخدمات نقل الدم. وتنقسم هذه المبادرة إلى شقين وهما كالتالي:

- استكمال الشبكة الإلكترونية لربط بنوك الدم: والتي تهدف إلى توفير أكياس دم آمنة لجميع المصريين سواء من خلال تطوير كفاءة بنوك الدم أو من خلال إنشاء أول شبكة ربط إلكترونية تضم ٢٠٢ بنك دم تابع لوزارة الصحة على مستوى الجمهورية بالإضافة إلى عدد من البنوك التابعة للكيانات الطبية الأخرى مثل أمانة المجالس الطبية والمستشفيات الجامعية بهدف توفير قاعدة بيانات عن المتبرعين وعن مخزون الدم في المستشفيات. وتهدف هذه المبادرة إلى ضم ٦ مستشفيات جامعية جديدة إلى شبكة الربط التي تم إنشائها من قبل ، وقد تم تحديد هذه المستشفيات بناءاً على احتياجات المجلس الأعلى للجامعات واحتياجات المحافظات.

B7 المركز الدكتور شطو 28، طريق مصر اسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر

- استمرار حملات التبرع بالدم في الجامعات المصرية، كذلك وإطلاق حملات داخل المنشآت الإجتماعية وإطلاق حملات توعية بأهمية التبرع بالدم. وتستهدف هذه المبادرة سكان محافظات الصعيد (الفيوم – بني سويف – الأقصر – أسيوط) بالإضافة إلى سكان محافظات الغربية والسويس وبورسعيد.

رابعاً: دعم ودمج وتمكين ذوي القدرات الخاصة

- **استمرار رعاية الأولمبياد الخاص المصري**

تؤمن الشركة المصرية بأهمية دعم ودمج ذوي القدرات الخاصة وتأهيلهم رياضياً وصحياً ونفسياً ومهنياً ليكونوا ابطالاً رياضيين يمثلون مصر في مختلف المحافل والبطولات الرياضية المحلية والإقليمية والدولية مما نتج عنه:

- حصول البعثة المصرية المشاركة بدورة الألعاب العالمية الصيفية للأولمبياد الخاص – أبو ظبي ٢٠١٩ على ٨١ ميدالية.
- استطاع أبطال الأولمبياد الخاص المصري الفوز بالميدالية الذهبية وكأس بطولة الأولمبياد الخاص الدولية لكرة القدم والتي أقيمت في الفترة من ٣ إلى ٦ أغسطس ٢٠١٩ بمدينة تشيناي بالهند.
- إنشاء عدد (٥) مراكز تدريب مهني في عدد (٥) محافظات مختلفة لتأهيل الأفراد من ذوي الإعاقات الفكرية لتأهيلهم لسوق العمل في بعض المجالات المهنية المختلفة.

- **دعم ورعاية اللجنة البارالمبية المصرية والبطل البارالمبي العالمي عمرو السوهاجي**

تحرص الشركة على استمرا تقديم الدعم لهولاء الأبطال لتكون شريكاً فاعلاً في كافة الأنشطة وأهم الأحداث الرياضية العالمية لتأهيل متحدي الاعاقة ودمجهم في المجتمع وتوفير الفرص المتكافئة لهم. وهذا حصاد عام ٢٠١٩:

- حصل منتخب مصر على المركز الأول وكأس البطولة و١٥ ميدالية متنوعة: ١٢ ذهبية- ٢ فضية- ١ برونزية ببطولة فزاع الدولية لرفع الأثقال للإعاقات الحركية.
- حصل منتخب مصر على ١١ ميدالية متنوعة : ٣ ذهبية- ٣ فضية- ٥ برونزية ببطولة فزاع الدولية الحادية عشر لألعاب القوى للإعاقات الحركية.
- حصل منتخب مصر على الميدالية البرونزية وتأهل أكثر من لاعب لبطولة العالم ودورة طوكيو ٢٠٢٠ كما حصل البطل عمرو السوهاجي على ميدالية برونزية ببطولة حلاسكو الدولية للسباحة.

خامسا: محور الشباب وريادة الأعمال

- **تحدي مصر لإنترنت الأشياء والذكاء الاصطناعي (IOT & AI)**

استكمال المبادرة القومية التي تستهدف طلاب الجامعات والشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة الذين لديهم أفكار ومشروعات مبتكرة في مجال تكنولوجيا إنترنت الأشياء (IoT) وذلك عن طريق دعم مشروعات التخرج وشركات ريادة الأعمال تحت شعار "تكنولوجيا عالمية بأيدي مصرية".

- شارك هذا العام عدد ١٢٠ مشروع تخرج من ٢٠ جامعة مصرية، كما شارك عدد ١٠٠ مشروع لطلبة مدارس ال STEM Schools من ٧ مدارس بالمحافظات المختلفة.
- تأهلت الثلاثة فرق الفائزة من فئة مشروعات التخرج لتمثيل مصر في التحدي العربي لإنترنت الأشياء والذكاء الاصطناعي بالمؤتمر العالمي لإنترنت الأشياء في الفترة من ٤ – ٧ ديسمبر ٢٠١٩ بدبي – الإمارات..

الحالة العامة للشركة ونتائج الأعمال ومستقبلها:

استراتيجية المصرية للاتصالات كأفضل مقدم خدمات اتصالات وتكنولوجيا المعلومات

المصرية للاتصالات مستمرة في تنفيذ خطتها التي بدأت منذ عام ٢٠١٤ والمرتكزة على محورين رئيسين (داخلي وخارجي) حيث يتمثل المحور الداخلي في تحول الشركة لمشغل الاتصالات المتكامل الأول في مصر، ويتمثل المحور الخارجي في ان تصبح المصرية للاتصالات أفضل ممر رقمي للإنترنت في العالم، وحيث أن المصرية للاتصالات تعمل في

B7 القرية الذكية، الكيلو 28، طريق مصر اسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر

سوق متجدد دائما تم تطوير تلك الخطة لتتماشى مع المتغيرات التكنولوجية وطموحاتنا لهذا السوق العملاق، تسعى المصرية للاتصالات لتصبح أفضل مقدم خدمات اتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مصر وألا يقتصر دور المصرية للاتصالات فقط على كونها أفضل معبر للإنترنت على مستوى العالم بل تصبح أهم مركز رقمي في المنطقة وعلى مستوى القارة الافريقية. ولذا كثفت الشركة جهودها في تطوير البنية التحتية لها وضغط زمن خطة التطوير لعامين فقط بدلا من أربعة أعوام، سيتيح لنا هذا التطوير القدرة على الاستمرار في خطة الشركة واختراق مجالات جديدة تحقق خطة الدولة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة والتحول الرقمي وتحويل مصر الي مجتمع رقمي. وبدأت الشركة بالفعل بإطلاق تطبيق المحفظة الإلكترونية عبر المحمول WE Pay والذي يثري مجموعة الخدمات التي تقدمها لعملائها بما يتخطى خدمات الاتصالات التقليدية لتشمل القطاع المتنامي للخدمات المالية عبر المحمول.

المحور الداخلي: المصرية للاتصالات ونقلة جديدة في مجال الانترنت

أحدثت المصرية للاتصالات نقلة نوعية غير مسبوقة في خدمات الإنترنت فائق السرعة في مصر في إطار مشروع ضخم لتطوير قدرات الشبكات ورفع جودة خدمات الإنترنت وفقا لخطة عمل متكاملة لتطوير البنية التحتية على مستوى جميع محافظات الجمهورية عبر تطوير وتوسيع كلا من الشبكة الدولية والشبكة الرئيسية وشبكات التراسل وكذلك الشبكة الفقرية، كما ارتكزت الخطة على التوسع بقوة في نشر وحدات التجميع الذكية MSAN وكابلات الألياف الضوئية وذلك بالتوازي مع رفع كفاءة الشبكة الأرضية لجميع العملاء الحاليين تدريجيا.

كما قامت المصرية للاتصالات خلال المرحلة الأولى من المشروع، والتي انتهت في يونيو ٢٠١٩، برفع الحد الأقصى لباقات الإنترنت فائق السرعة لتبدأ من ٣٠ ميجابيت في الثانية بدلاً من ٥ ميجابيت في الثانية لتمكين العملاء من الاستمتاع بأقصى سرعة تتيحها الشبكة وتقدمت مصر ٣٤ مركزا لتحتل المركز السادس على مستوى افريقيا بمتوسط سرعة الانترنت الثابت خلال العام، كما تقدم ترتيبها ٦٩ مركزا على مستوى العالم حيث قفزت سرعة التحميل في مصر خلال العام الي ٤ أضعاف لتصل الى ٢٦,٥ ميجابيت/الثانية في ديسمبر ٢٠١٩ وقد انعكست نتائج هذه النقلة على أدائنا المالي والتشغيلي. كما قامت الشركة بتطوير أنظمتها الفنية وانشاء نظام تكنولوجيا معلومات متكامل يتيح الإدارة الفعالة لحسابات العملاء لخدمات الانترنت الثابت وخدمات المحمول وكذلك قامت الشركة بالاستمرار في التطور على صعيد مجال خبرة العملاء لإنجاح تكامل وتناغم المنظومة التي تهدف لتقديم أفضل الخدمات لعملائنا مع تحقيق أقصى استفادة للشركة.

الداعم الرئيسي وشريك أساسي للتحول الرقمي في مصر

مهد التطور والتوسع في البنية التحتية الطريق للمصرية للاتصالات لتصبح الداعم الرئيسي وشريك أساسي للتحول الرقمي في مصر ، حيث سخرت الشركة مواردها المتمثلة في بنيتها التحتية والتي تمثل العمود الفقري لخدمات للاتصالات في مصر والتي تمتد الي المنازل والشركات والمؤسسات الحكومية ومشغلي الاتصالات المحليين، بجانب خبراتها في عدة مجالات لدعم هذه المبادرة لتصبح أحد الركائز الأساسية لنجاحها وقامت الشركة بالمشاركة في العديد من المشروعات والبروتوكولات خلال العامين الماضيين ومنها مشروع توصيل الكابلات الضوئية للمدارس، ومشروع رقمنة المباني والجهات الحكومية بمحافظة بورسعيد، بجانب توقيع برتوكول إنشاء شبكات الاتصالات والخدمات الذكية بالعاصمة الإدارية الجديدة مما ينعكس بشكل إيجابي على إيرادات المصرية للاتصالات.

المحور الخارجي: المركز الرقمي الرئيسي لحركة البيانات إقليميا

هيئت المصرية للاتصالات البيئة الملائمة لتحقيق أهدافها على المحور الخارجي حيث استمرت في الاستثمار في البنية التحتية الدولية لتعظيم الاستفادة من أسطول الكوابل البحرية الممتدة شرقا وغربا ومساراتها الداخلية المؤمنة ذات الامكانيات العالمية ومحطات الإنزال المختلفة بما يحقق أقصى استفادة من الموقع الفريد للشركة وعلاقتها القوية مع المشغلين المحليين والدوليين وأكبر الشركات في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

كما توسعت في مجال مراكز البيانات لاستقطاب أكبر مقدمي خدمات المحتوي العالميين كبداية لتحول مصر لمركز رقمي واستعداد لإنشاء مركز بيانات ضخم لخدمة السوق المحلي والدولي وتقديم التطبيقات الجديدة.

87 الدور الأول، المبنى B، طريق مصر اسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر

أما على صعيد الكوابل البحرية تم توقيع اتفاقية عبور لكابل بحري جديد يربط اسيا وافريقيا بأوروبا كما تم تلبية احتياجات السوق السعودي بتوفير سعات تراسليه كبيرة من المملكة العربية السعودية الي أوروبا عبر مسارات متعددة في الأراضي المصرية والبحر المتوسط.

تحديات وانجازات

كما نجحت الشركة خلال العام في توفير التمويل اللازم لتحقيق أهدافها التشغيلية وانفاقها الرأسمالي والمقدر بـ ١٢,٧ مليار جنيه مصري دون التأثير على الأداء المالي لها ، حيث وضعت الإدارة التنفيذية استراتيجية للبحث عن أفضل البدائل التمويلية بأقل التكاليف واستغلالها لضخ السيولة اللازمة للاستثمار في البنية التحتية، حيث حققت التسهيلات الائتمانية التي تم الحصول عليها وفورات مالية كبيرة اتاحت لها النجاح في تحديث وتجديد البنية التحتية وإنجاز مشروعاتها وتحقيق أداء مالي متميز خلال العام.

- كما أشار السيد الدكتور / رئيس مجلس الإدارة إلى أن الإستثمارات فى مجال البنية التحتية هى إستثمارات طويلة الأجل وليس من الضرورى أن يكون مردودها فى نفس العام ، مشيراً سيادته إلى أن النظرة للشركة لا تقتصر فقط على المدى القصير ولكن ينظر إليها على المدى الطويل أيضاً باعتبار أن تطوير بنيتها التحتية من شأنه تحقيق مصلحة جمهورية مصر العربية ككل بالإضافة إلى الحرص على مصلحة السادة مساهمى الشركة على المدى الطويل، كما أشار سيادته إلى أن سيادته يود إغتنام هذه الفرصة للتأكيد على موقف الشركة المصرية للإتصالات تجاه الصفقة المحتملة بين شركة فودافون العالمية وشركة الإتصالات السعودية STC مشيراً إلى أن سيادته يود أن يطمأن السادة مساهمى الشركة من خلال التأكيد على أن مجلس إدارة الشركة المصرية للإتصالات يتابع موقف هذه الصفقة المحتملة عن كثب ويعمل على دراسة الخيارات والفرص الإستثمارية المتاحة لها ، علماً بأن مجلس الإدارة يرى أن كافة الخيارات لا تزال قيد الدراسة وأن الهدف الرئيسى هو تحقيق أقصى إستفادة لمساهمى الشركة من الخيارات المتاحة حالياً والفرص المتعددة فى كل خيار من الخيارات المطروحة ، مشيراً سيادته إلى أن مجلس الإدارة قام بالتعاقد مع مجموعة من الخبراء العالمين فى المجالات المختلفة سواء المالية أو التجارية أو القانونية والإستراتيجية لضمان تحقيق الإستفادة القصوى من أى فرص أو خيارات تكون متاحة و تقديم دراسة وافية لهذه الخيارات لمجلس الإدارة للنظر فيها ، مشيراً سيادته إلى أن كافة الخيارات مطروحة وأن الهدف الرئيسى هو تحقيق مصلحة الشركة فى الأجل الطويل وبما يخدم مصلحة الوطن ، كما أشار سيادته إلى أن الشركة المصرية للإتصالات قامت بدراسة موقفها القانونى مع مستشاريها وتؤكد على سريان جميع حقوقها التى تم الإفصاح عنها من قبل .

ثم إنتقل سيادته لعرض الأداء المالى للشركة:

استطاعت المصرية للاتصالات أن تنهي العام ٢٠١٩ بأداء مالي غاية في القوة حيث حققت الإيرادات مبلغ ٢٥,٨ مليار جنيه بنسبة نمو قدرها ١٣%وتوج هذا النجاح بارتفاع صافي الربح بعد الضرائب ليصل الي ٤,٤ مليار جنيه مصري بنسبة نمو ٣٣% عن عام ٢٠١٨ على الرغم من تكاليف برنامج المعاش المبكر وتكلفة تطوير البينة التحتية لها.

وفيما يلي أهم مؤشرات نتائج الأعمال عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩:

طبقا للقوائم المالية المستقلة ٢٠١٩ :

طبقا للقوائم المالية المستقلة :

بلغ إجمالى الإيرادات وفقا للقوائم المالية المستقلة ٢,٤ مليار جنيه مصري والتى تعكس نسبة نمو قدرها ١٣% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

كما بلغ الربح قبل الفوائد والضرائب والإهلاكات والاستهلاكات ٣,٧ مليار جنيه مصري محققا هامش ربح بنسبة ١٨% من الإيرادات.

وقد بلغ صافي ربح العام ما قيمته ٥,٤ مليار جنيه مصري محققا هامش ربح بنسبة ٢٧% من الإيرادات.

طبقا للقوائم المالية المجمعة ٢٠١٩

بلغ إجمالي الإيرادات المجمعة ٢٥,٨ مليار جنيه مصري عن العام المالي ٢٠١٩ مقارنة بإجمالي إيرادات عام ٢٠١٨ والبالغة ٢٢,٨ مليار جنيه.

87 الدور الثامن، المنطقة 28، طريق مصر إسكندرية الصحراوى، الجيزة 12577، مصر.

بلغ الربح قبل الفوائد والضرائب والإهلاكات والاستهلاكات ٥,٨ مليار جنيه مصري محققة نسبة هامش قدرها ٢٣% من الإيرادات.

بلغ صافى الربح بعد الضرائب ٤,٤ مليار جنيه مصري محققا نسبة هامش صافي ربح بنسبة ١٧% من الإيرادات.

بلغ نصيب السهم من الأرباح ٢,١٠ جنيه مصري.

بلغت الحصة السوقية للإنترنت فائق السرعة خلال عام ٢٠١٩ بنسبة ٨٠%، بزيادة في عدد المشتركين قدرها ٥٦٩ ألف مشترك، فى حين بلغ متوسط العائد لكل مستخدم ١١١ جنيه مصري

بلغ عدد مشتركي التليفون المحمول بنهاية العام ٥,١ مليون عميل .

بلغت النفقات الرأسمالية ١٢,٧ مليار جنيه مصري .

بلغ صافي الدين ١٥ مليار جنيه مصري فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ .

الأرباح المقترحة التي ستوزع على المساهمين :

بالألف جنيه	بيان
٥,٤٣٦,٤٨٣	صافي ربح العام
١,٨٢٩,١٣٩	أرباح مرحلة من العام السابق
	المحول من الإحتياطى العام إلى الأرباح المرحلة
	يوزع كالآتي
٢٧١,٨٢٤	إحتياطي قانوني
٤٢٦,٧٦٨	نصيب المساهمين
٦٥٩,٨٤١	نصيب العاملين
٧,٠٢٥	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
٥,٩٠٠,١٦٤	أرباح مرحلة للسنة التالية
وبذلك يكون نصيب السهم من الأرباح الموزعة عن عام ٢٠١٩ مبلغ ٢٥ قرش للسهم	

الإقتراحات الخاصة بالتحويل للاحتياطيات :

طبقاً للنظام الأساسي للشركة، يجنب ٥% من صافي الربح لتكوين إحتياطي قانوني ، ويتم التوقف عن تجنيب هذه النسبة إذا ما بلغ هذا الإحتياطي ٥٠% من رأس مال الشركة المصدر ومتى نقص الإحتياطي تعين العودة إلى الإقتطاع.

ويجوز للجمعية العامة بناء على إقتراح مجلس الإدارة تكوين إحتياطيات إخرى.

الأنشطة الرئيسية الخاصة بالشركة وشركاتها التابعة لها:

النشاط الرئيسي للشركة المصرية للاتصالات :

غرض هذه الشركة هو:

إنشاء وتملك وتشغيل وتطوير شبكات الإتصالات لنقل وتقديم خدمات الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات داخل وخارج جمهورية مصر العربية وكافة الخدمات الأخرى الممكن تقديمها باستخدام الشبكات والتقنيات والتكنولوجيا السلكية واللاسلكية، ولها الحق في القيام بجميع الأعمال والاختصاصات المؤدية لتحقيق غرضها وللشركة في سبيل تحقيق ذلك القيام بما يلي:

١. تملك وإنشاء وتشغيل وصيانة وتطوير شبكات الإتصالات والبنية الأساسية اللازمة لخدمات الإتصالات وذلك لاستخدامها و/أو إدارتها و/أو تأجيرها للغير و/أو التعامل فيها.
٢. تقديم خدمات الإتصالات الصوتية والمرئية ونقل البيانات للمشتركين و/أو إدارتها و/أو تأجيرها للغير والتعامل فيها.
٣. الاشتراك أو المساهمة في أنظمة الإتصالات العالمية مثل الكوابل البحرية والأقمار الصناعية والحصول على سعات أو دوائر فيها وذلك لاستخدامها و/أو إدارتها و/أو تأجيرها للغير و/أو التعامل فيها.

B7 المبنى الجديد (البوابة 3) 28، طريق مصر اسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر

٤. التعامل أو التعاقد أو الاشتراك مع الجهات أو الهيئات أو الشركات أو المنظمات أو أي كيانات تمارس نشاطًا شبيهًا أو مماثلا لنشاطات الشركة أو يتصل بها أو يعاونها على تحقيق أغراضها سواء داخل جمهورية مصر العربية أو في الخارج.
٥. إدارة وبيع وتأجير وشراء وحيازة واستئجار والتعامل على أية ممتلكات وحقوق أو منفعة أو حق في أية ممتلكات، بما في ذلك الممتلكات المنقولة وغير المنقولة، التي قد تحوزها الشركة أو تمتلكها.
٦. بيع وشراء وتوزيع أجهزة الهاتف الثابت والمحمول والحاسب الآلي وملحقاتها ومستلزماتها وكمالياتها والأجهزة المكملة لها وقطع الغيار اللازمة لها والقيام بأعمال الصيانة المرتبطة بها.
٧. إقامة شبكات نقل الصوت والصورة والمعلومات المكتوبة وتقديم خدمات القيمة المضافة وخدمات المحتوى والتسويق والتوقيع الإلكتروني وتحويل الأموال عبر الإنترنت.
٨. الاستثمار العقاري لخدمة أغراضها وتنفيذ مشروعاتها.

وللشركة في سبيل تحقيق أغراضها إنشاء أو المشاركة في إنشاء شركات جديدة أو شركات قائمة تعمل في مجال نشاطها أو مجالات مرتبطة أو مكملة لنشاطها. مع مراعاة أحكام القوانين واللوائح والقرارات السارية وبشرط استصدار التراخيص اللازمة لممارسة هذه الأنشطة.

ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأي وجه من الوجوه مع الشركات وغيرها التي تزاول أعمالا شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق غرضها في مصر أو في الخارج، كما يجوز لها أن تندمج في الهيئات السالفة أو تشتريها أو تلحقها بها وذلك طبقاً لأحكام القانون ولائحته التنفيذية.

الشركة المصرية لنقل البيانات WE Data

هي شركة خدمات الإنترنت فائق السرعة في مصر بحصة سوقية قدرها ٨٠% ، أنشأت المصرية للاتصالات شركة We Data عام ٢٠٠١ حيث تقدم كافة خدمات الإنترنت ذات النطاق الضيق والنطاق العريض ، وخدمات الإنترنت المدارة ذات الغرض المحدد، وخدمات IP VPN . We Data تقدم الخدمات التي تلبي كافة احتياجات جميع القطاعات من الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبيرة.

الشركة المصرية للاتصالات لنظم المعلومات Xceed

هي شركة عالمية في مجال تقديم الخدمات التجارية متعددة اللغات (مراكز الإتصال – خدمة العملاء) من مصادر خارجية. تقدم Xceed رعاية متكاملة للعملاء، خدمات الدعم الفني وما يرتبط بها من خدمات داخلية وخارجية للعملاء التجاريين والمؤسسات الحكومية في جميع أنحاء العالم. أسست شركة Xceed عام ٢٠٠١ لتصبح (الذراع) الجزء التكنولوجي للمصرية للاتصالات بقاعدة عملاء تصل الي ١١ مليون عميل ، ومنذ ذلك الحين تطورت الشركة لتصبح من الشركات العالمية في مجال مراكز خدمات الإتصالات الخارجية ذات المواقع المتعددة في أماكن عديدة. Xceed تعد الآن واحدة من أكبر مراكز خدمة العملاء في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط من خلال أربع مواقع داخل مصر.

شركة سنترا للتكنولوجيا Centra

أسست شركة سنترا للتكنولوجيا عام ٢٠٠٢ ويتمثل عملها الرئيسي في توفير الحلول التكنولوجية الكاملة وإنتاج النماذج المختلفة من الحواسب المصنعة للعلامات التجارية المحلية، تعمل الشركة الآن في تجميع وإعادة بيع الحاسبات للعلامات التجارية المعروفة.

شركة الشرق الأوسط للإتصالات اللاسلكية

تأسست عام ٢٠٠١، وهي شركة رائدة في مجال إنشاء وتشغيل وإدارة محطات الإتصالات اللاسلكية، حصلت شركة Merc على رخصة الجهاز القومي للاتصالات NTRA ، كما تقوم بإنتاج وتصميم وتشغيل الأنواع المختلفة من برامج أنظمة الحواسب بالإضافة إلى قيامها بتطوير البرامج وتشغيل الأنظمة المتكاملة.

شركة TE France

تأسست بشكل رئيسي لخدمة محطة الإنزال في فرنسا للكابل البحري تي اي نورث TE North .

B7 المرج الدقهلية، الكيلو 28، طريق مصر اسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر.

شركة تى اي للاستثمار القابضة "TE Investment Holding"

أسستها الشركة المصرية للاتصالات عام ٢٠٠٩ لتعزيز وتحديد فرص الإستثمار محليا ودولياً ، وذلك عن طريق اختيار الشركات ذات النشاط المرتبط بالصناعات المرتبطة بالإتصالات. تهدف المصرية للاتصالات أن تجعلها شركة نشطة من الناحية التشغيلية وذلك لإضافة قيمة اليها.

القيمة الحالية للأصول إذا كانت القيمة الدفترية مختلفة إختلافاً كبيراً عن السوق الحالي:

تظهر الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية مخصوما منها مجمع الإهلاك أو مجمع خسائر الإضمحلال

نسبة حجم الأعمال وصافي الربح أو الخسائر موزعة على مختلف النشاطات الرئيسية للشركة:

(بالمليون جنيه مصرى)	العام المالي ٢٠١٩	العام المالى ٢٠١٨	نسبة التغير%	الربع الرابع ٢٠١٩	الربع الرابع ٢٠١٨	نسبة التغير %
إيرادات المبيعات	٢٥,٨٠٥,٠٩٠	٢٢,٧٧٠,٥٨٢	%١٣	٦,٧٩٣,٢٤٩	٥,٤١٢,٨٣٩	%٢٦
وحدة أعمال المسكن	١٠.٤٧٤.٠٣٢	٨.٠٦٤.٢٨٢	%٣٠	٢.٨١٧.٤٧٨	٢.٢١٤.٦٨٤	%٢٧
وحدة أعمال الشركات والمؤسسات	٣.٨٠٩.١٢٢	٣.٢١٥.٢٨٧	%١٨	١.٢٤٩.٠٥٨	٨٥٢.٣١٦	%٤٧
وحدة أعمال المشغلين	٤.١٥٤.٦٤٧	٣.٥٧٠.٧٣٣	%١٦	٨٩٤.٣٩٩	٨١٨.١٧٠	%٩
وحدة أعمال النواقل الدولية	٤.٣٨٣.٢٠٥	٤.٤٢٤.٢٥٥	%١-	١.٠٠٢.٤٥٢	١.٠٧٧.٤٩٨	%٧-
وحدة أعمال عملاء وشبكات الدولى	٢.٩٨٤.٠٨٤	٣.٤٩٦.٠٢٥	%١٥-	٨٢٩.٨٦٢	٤٥٠.١٧١	%٨٤
الربح قبل الفوائد والضرائب والإهلاكات والإستهلاكات	٥,٨٣٣,٧٨٠	٥,٨٧٦,٠٣٩	%١-	٢,١٣٣,٤٨٣	٥٤٧,٢٧٣	%٢٩٠
هامش الربح قبل الفوائد والضرائب والإهلاكات والإستهلاكات %	%٢٣	%٢٦	-٣٢٠ن.أ	%٣١	%١٠	٢,١٣٠ن.أ
الربح قبل الفوائد والضرائب	٥,٢١٥,٧٩٧	٥,٥٩١,٦٠٤	%٧-	١,٦٣٩,٢١٥	٤٥٩,٤٢٤	%٢٥٧
هامش الربح قبل الفوائد والضرائب%	%٢٠	%٢٥	-٤٣٤ن.أ	%٢٤	%٨	١,٥٦٤ن.أ
صافى الربح بعد الضرائب	٤,٣٩٩,١٢٥	٣,٢٩٦,٧١٤	%٣٣	١,١٧٩,١٧٩	-٢٤٨□٢٠٩	%٦٦٤
هامش صافى الربح بعد الضرائب%	%١٧	%١٤	٢٥٧ن.أ	%١٧	%٤-	٢,١٢٢ن.أ
ربحية السهم	٢.١٠	١.٥٠	%٤٠	% ٠,٥٧	-٠.٢٣	%٣٤٨

*طبقا للقوائم المالية المجمعة

حجم التصدير :

لا يوجد

بيان التبرعات:

- المبلغ الذي تم سداده حتى ٢٠١٩/١٢/٣١ بإجمالي مبلغ ٧٦ ٤٠٥ ٢٧٥,٢٧ (فقط سته وسبعون مليون وأربعمائة وخمسه الفأ ومائتين وخمسه وسبعون جنيهاً وسبعة وعشرون قرشاً لاغير).

-بيان بالأسهم والسندات التي تم إصدارها خلال السنة:

لا يوجد

- تساءل أحد المساهمين عن التوقيت المفترض إتضاح رؤية الشركة خلاله حيال الصفقة المحتملة بين شركة فودافون العالمية وشركة الاتصالات السعودية STC؟

B7 المرية الذكية، الكيلو 28، طريق مصر إسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر

- أشار السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة إلى أن الشركة تعمل على دراسة الخيارات والفرص الاستثمارية المتاحة لها ، وعليه قامت بتعيين مستشارين ماليين وقانونيين وتجاريين على أعلى مستوى لدراسة كافة الفرص المتاحة وعرضها على مجلس الإدارة تمهيداً لإختيار أفضل الفرص لتحقيق أقصي استفادة لمساهمينا من الخيارات المتاحة والفرص المتعددة في كل خيار من الخيارات المطروحة.
- أشاد السيد المساهم / حسين سعد زغلول بالأرقام الإيجابية المحققة على مستوى القوائم المالية المستقلة والقوائم المالية المجمعة ، كما أشار سيادته إلى الصفقة المحتملة بين شركة فودافون العالمية وشركة الاتصالات السعودية STC مشيداً سيادته بالإجراءات التى إتخذتها الشركة المصرية للإتصالات من خلال تعيين مستشارين مختلفين لدراسة كافة الفرص الإستثمارية المتاحة فى هذه الصفقة موضحاً سيادته أهمية الأخذ فى الإعتبار كافة الجوانب المتعلقة بالصفقة ومدى تأثيرها على الشركة المصرية للإتصالات مشيراً سيادته إلى أنه من المؤكد أن شركة STC ستسعى جاهدة خاصة مع ما تمتلكه من وفورات مالية كبيرة ، للدخول فى مجالات إستثمارية مختلفة بخلاف خدمات المحمول ومنها على سبيل المثال خدمات التليفون الآرضى ، وشبكة الإنترنت وكذلك مجال الكوابل البحرية ، كما أشار سيادته إلى أهمية الأخذ فى الإعتبار أن شركة فوادفون تمتلك نحو ٤٤ مليون عميل فى حين أن المصرية للإتصالات WE تمتلك نحو ٦ مليون عميل فقط مشيراً سيادته إلى أنه من المؤكد أن لدى الشركة المصرية للإتصالات من الأدوات ما يمكنها من معالجة هذا الأمر فى حالة الإستقرار على خيار الإستحواذ على كامل أسهم شركة فودافون مصر ، كما أشار سيادته إلى أن هناك تأثيرات كبيرة على سوق المال وهناك إنخفاض فى سعر سهم الشركة ، مشيراً سيادته إلى أهمية قيام الشركة المصرية للإتصالات بدراسة الوضع المتباين لسهم الشركة ، مقترحاً سيادته إمكانية قيام الشركة بالإستثمار فى شراء أسهم خزينة كأحد خيارات دعم سعر سهم الشركة ، مشيراً سيادته إلى أن إعلان الشركة عن نيتها فى شراء أسهم خزينة تتراوح على سبيل المثال بين ٢ إلى ٤ مليون سهم والتى قد تتراوح قيمتها بين ٢٧ مليون إلى ٤٠ مليون جنيه فقط قد يكون من شأنه دعم سعر سهم الشركة حيث أن كافة الشركات التى أعلنت عن إستثمارها فى شراء أسهم خزينة إرتفع سعر أسهمها بشكل كبير ، مشيراً سيادته إلى أنه ليس هناك ضرورة لشراء أسهم خزينة بالفعل بل من الممكن أن تعلن الشركة عن أنها تأمل فى ذلك وفى حالة الحصول على سعر متميز لأسهم الخزينة سيكون هذا أمر إيجابى للغاية، كما أشار سيادته إلى أنه وبشأن مساهمة الشركة المجتمعية عن عام ٢٠٢٠ فمن الهام دراسة تخصيص نحو ٥٠ % من قيمة مبلغ التبرعات على الأقل عن هذا العام لصندوق تحيا مصر للمساهمة فى معالجة الوضع الحالى فى ضوء ظهور فيروس كرونا وللعمل على معالجة بعض الأثار السلبية الناجمة عن هذا الفيروس سواء على مستوى العمالة غير المنتظمة أو على مستوى التأثيرات الإقتصادية غير المسبوقة مع عدم وضوح الرؤيا بشأن ميعاد إنحسار هذا الفيروس وما تبعه من مشكلات إقتصادية غير مسبوقة.
- أشار السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة إلى أنه وبالنسبة لموقف الشركة تجاه الصفقة المحتملة بين شركة فودافون العالمية وشركة الاتصالات السعودية STC فمن الهام التأكيد على أن الشركة المصرية للاتصالات تتابع الصفقة المحتملة وتعمل على دراسة الخيارات والفرص الاستثمارية المتاحة لها، علماً بأن كافة الخيارات لا تزال قيد الدراسة وأن الهدف الرئيسي هو تحقيق أقصي استفادة لمساهمينا من الخيارات المتاحة حاليا والفرص المتعددة في كل خيار من الخيارات المطروحة سواء بتحقيق وفورات اقتصادية أو عائد فوري على الاستثمار بما يضمن الاستغلال الأمثل لأصول الشركة لتحقيق عوائد للمساهمين ، كما أشار سيادته إلى أنه وبشأن مساهمة الشركة فى مجال المسئولية المجتمعية فيتم دراسة كافة الطلبات المقدمة للشركة المصرية للإتصالات بطريقة علمية للعمل على أن تكون مساهمة الشركة المصرية للإتصالات تهدف إلى تحسين حياة المصريين بشكل عام ، كما توجه سيادته بالشكر إلى السيد المساهم بشأن مقترح سيادته

B7 القرية الذكية، المبنى 26، طريق مصر إسكندرية الصحراوى، الجيزة 12577، مصر

الخاص بمساهمة الشركة المجتمعية مشيراً سيادته إلى إمكانية الأخذ فى الإعتبار المقترح المشار إليه وذلك فى ضوء المتغيرات الإقتصادية التى طرأت فى الأونة الأخيرة.

- ثم قام السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض قرار إعتماد تقرير مجلس إدارة الشركة المصرية للإتصالات عن نشاط الشركة خلال السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٩/١٢/٣١ على السادة المساهمين للتصويت، وفى ضوء ما إنتهت إليه نتيجة التصويت إتخذت الجمعية القرار التالى :

(القرار)

قررت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للاتصالات المنعقدة يوم الأثنين الموافق ٢٠٢٠/٣/٢٣ بإجماع أصوات السادة المساهمين الحاضرين والممثلين في الاجتماع الموافقة على إعتماد تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة المصرية للإتصالات خلال السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٩/١٢/٣١ .

البند الثاني :

النظر فى إعتماد تقريري السادة مراقبا الحسابات على القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ / ٢٠١٩/١٢.

- قام السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية بإعطاء الكلمة للسيد المحاسب / سامى عبد الحفيظ شريك بمؤسسة KPMG حازم حسن ليتفضل سيادته بعرض تقرير مراقب الحسابات الخارجى عن القوائم المالية المستقلة للشركة المصرية للإتصالات عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.
- أشار السيد المحاسب / سامى عبد الحفيظ إلى أن سيادته بصدد عرض تقرير مراقب الحسابات والذى جاء نظيفاً وبدون تحفظات طبقاً لما يلى :-

إلى السادة مساهمى الشركة المصرية للاتصالات

تقرير عن القوائم المالية المستقلة

راجعنا القوائم المالية المستقلة المرفقة للشركة المصرية للاتصالات "شركة مساهمة مصرية" والمتمثلة في قائمة المركز المالى المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وكذا القوائم المستقلة للدخل والدخل الشامل والتغيرات فى حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المستقلة

هذه القوائم المالية المستقلة مسئولية إدارة الشركة، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المستقلة في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية المستقلة خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية المستقلة. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية المستقلة سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب

B7 المنطقة الثانية الكيلو 28، طريق مصر اسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر

في إعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية المستقلة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المستقلة.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية المستقلة.

الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المستقلة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي للشركة المصرية للاتصالات في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المستقلة.

فقرة إيضاحية

مع عدم إعتبار ذلك تحفظاً على رأينا أعلاه وكما هو مبين بالإيضاح رقم (٣٤) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة، نشأ خلاف بين الشركة وكلاً من شركة اورانج مصر للاتصالات وشركة اتصالات مصر وشركاتها التابعة (الشركات المدعية) فيما يتعلق بقيام الشركة بتغيير التكنولوجيا المستخدمة في البنية التحتية اللازمة لتقديم خدمة الانترنت للعملاء والتي تعاقدت الشركات المدعية على إستئجارها من الشركة، وقد أقامت الشركات المدعية دعاوى قضائية ضد الشركة فيما يتعلق بهذا الشأن ولاتزال تلك الدعاوى متداولة أمام القضاء ولجان الخبراء ولم يتم الفصل النهائي بشأنها بعد، كذلك تقدمت الشركات المدعية بشكاوى إلى جهاز حماية المنافسة ضد الشركة على أساس أن الشركة قد قامت بممارسات تحد من المنافسة في السوق المصرى، وقد إنتهى الجهاز في تلك الشكاوى إلى ثبوت مخالفة الشركة لبعض مواد قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية .

ويرى المستشار القانوني للشركة أن تلك الدعاوى القضائية لازالت في مرحلة تقديم المستندات والدفوع القضائية من طرفى الخلاف أمام الجهات القضائية ولجان الخبراء وإنه لا يمكن حالياً الوقوف على الموقف القانوني النهائي لتلك الدعاوى ، هذا ويصعب في الوقت الراهن تحديد النتيجة النهائية التي قد تسفر عنها تلك الدعاوى القضائية وذلك لحين الفصل النهائي بشأنها من الجهات القضائية المختصة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية المستقلة متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات، وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقاً للأصول المرعية.

- تساءل أحد السادة المساهمين عن مدى إمكانية تكوين مخصص لهذه القضايا؟
- أشار السيد المحاسب / سامى عبدالحفيظ إلى أن المستشار القانوني للشركة يرى أن تلك الدعاوى القضائية لازالت في مرحلة تقديم المستندات والدفوع القضائية من طرفى الخلاف أمام الجهات القضائية ولجان الخبراء وعليه لا يمكن حالياً الوقوف على الموقف القانوني وعليه لم تقم الشركة بتكوين مخصص مالى لهذه القضايا.
- قام السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بتوجيه الشكر للسيد المحاسب / سامى عبد الحفيظ على التقرير.
- قام السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بإعطاء الكلمة للسيدة المحاسبة / فينيس خلف ابسخيرون - القائم بأعمال الوكيل الأول – مدير الإدارة لتتفضل سيادتها بعرض تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات عن القوائم المالية المستقلة للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ .

الشركة المصرية للاتصالات، الكيلو 28، طريق مصر إسكندرية الصحراوى، الحرم / 12577، مصر.

- قامت السيدة المحاسبة / فينيس خلف ابسخيرون بتهنئة السادة الحضور بمناسبة إنتهاء السنة المالية لعام ٢٠١٩ ، ثم أشارت سيادتها إلى أن إدارة مراقبة حسابات الإتصالات بالجهاز المركزى للمحاسبات قامت بإعداد تقرير عن مراجعة القوائم المالية للشركة أبدت فيه رأى متحفظ ، ونظراً للظروف الراهنة ونظراً لضيق الوقت فسوف تتولى السيدة المحاسبة / شرين المغربى بتلاوة فقرات مختصرة من التقرير، وطلبت سيادتها من مضبطة الجمعية إدراج التقرير بالكامل بمحضر الجمعية العامة العادية للشركة.
- أشارت السيدة المحاسبة / شرين المغربى إلى أن سيادتها سوف تقوم بعرض بتقرير الجهاز المركزي للمحاسبات عن القوائم المالية المستقلة عن السنة المنتهية فى ٣١/ ١٢/ ٢٠١٩ كالتالى :-

إلى السادة / مساهمي الشركة المصرية للإتصالات

راجعنا القوائم المالية "المستقلة " المرفقة للشركة المصرية للإتصالات " شركة مساهمة مصرية " خاضعة لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية والمتمثلة في قائمة المركز المالى وقائمة الدخل والدخل الشامل والتدفقات النقدية والتغير في حقوق الملكية عن السنة المالية المنتهية في ٣١/١٢/٢٠١٩ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات .

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضا عادلا وواضحا وفقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية .

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية وأننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساسا مناسبا لإبداء رأينا على القوائم المالية فيما عدا ما سيتم إدراجه في الفقرات الواردة تفصيلاً بتقريرنا المبلغ للشركة .

أساس إبداء الرأى المتحفظ

قد أبدينا رأياً متحفظاً بشأن قيم بعض الأصول وبعض المصروفات والإيرادات وقيمة المخصصات المكونة وفيما عدا تأثير ذلك فمن رأينا أن القوائم المالية المستقلة للشركة المصرية للإتصالات تعبر بعدالة ووضوح فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالى للشركة فى ٣١/١٢/٢٠١٩ وعن نتائج أعمالها وعن تدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذات التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

بشأن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

نشير إلى أن الشركة تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقا للأصول المرعية.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر .

- كما أشارت سيادتها إلى أنه ورداً على ملاحظة أحد السادة المساهمين بشأن مخصصات القضايا المرفوعة على الشركة ، فقد تضمن تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات ملحوظة تتضمن التوصية بتدعيم المخصصات بالنسبة للقضايا المرفوعة، كما أشارت سيادتها إلى وجود مذكرة متعلقة بأعمال الجمعيتين وتم تسليمها لمضبطة الجمعية.
- وجه السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة الشكر للسيدة الأستاذة / شرين المغربى.
- أشار أحد السادة المساهمين إلى أن السيدة الأستاذة / شرين المغربى أشارت إلى أن تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات والذى تضمن رأياً متحفظاً على القوائم المالية المستقلة للشركة تم تسليمه للشركة، مشيراً إلى أن سيادته لم يتسلم صورة من هذا التقرير للإطلاع على أسباب الرأى المتحفظ .

B7 المنطقة الثامنة، الكيلو 28، طريق مصر اسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر

- أشار السيد المهندس / محمد شمروخ إلى أن التقرير الجهاز المركزى للمحاسبات بالكامل منشور على الموقع الخاص للبورصة المصرية بحيث يمكن لجميع السادة المساهمين الإطلاع عليه كما أشار سيادته إلى إمكانية تقديم نسخة من التقرير إلى السيد المساهم.
- قام السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية بتوجيه الشكر للسادة مراقبى الحسابات بالجهاز المركزى للمحاسبات على التقرير ، ثم أعطى سيادته الكلمة للسيدة المحاسبة/ سهير محمود عبدالسميع لتتفضل سيادتها بعرض التقرير السنوي عن متابعة وتقويم أداء الشركة المصرية للاتصالات عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١.
- أشارت السيدة المحاسبة / سهير محمود عبدالسميع إلى أن سيادتها بصدد عرض أهم المؤشرات والظواهر العامة للتقرير السنوي عن متابعة وتقويم أداء الشركة المصرية للاتصالات عن السنة المالية المنتهية في ٣١ /٢٠١٩/١٢

<u>اهم الموشرات والظواهر العامة لتقرير متابعة وتقويم اداء الشركة عن السنه المالية المنتهية فى ٢٠١٩/١٢/٣١</u>

أولاً: بموجب القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٩٨ تم تحويل الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية إلى شركة مساهمة مصرية تحت مسمى الشركة المصرية للآتصالات يسرى عليها- فيما لم يرد بشأنه نص خاص- احكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، وقانون سوق المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحتهما التنفيذية وتعديلاتهما ، وتختص الشركة بإنشاء وتشغيل شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية داخل الجمهورية وربطها بالمجال الدولى وفقا للخطة التى يضعها الجهاز القومى لتنظيم الاتصالات ، وتتبع الشركة وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، وأصبحت الشركة المصرية للاتصالات أول مشغل اتصالات متكامل فى مصر فى سبتمبر ٢٠١٧ بعد أن اطلقت الشركة شبكة (WE) للمحمول ، وبلغ عدد العملاء نحو٣,٩٠٠ مليون عميل ، وبلغ عدد المنافذ ٣٠٠ منفذ حتى ٢٠١٨/١٢/٣١ تقدم خدمات الاتصالات المتكاملة والمنتشرة فى جميع أنحاء الجمهورية.

<u>ثانيا : نوجز أهم المؤشرات والظواهر العامة فيما يلى :-</u>

١- بلغ رأس مال الشركة نحو ١٧,١ مليار جنيه فى ٢٠١٩/١٢/٣١ مقابل ذات القيمة فى ٢٠١٨/١٢/٣١ , مقسماً إلى أسهم أسمية متساوية بواقع ١٠ جنيهات للسهم وتمتلك الدولة ٨٠% بعد طرح ٢٠% للإكتتاب العام خلال شهر ديسمبر ٢٠٠٥.

٢- أسفرت نتائج أعمال الشركة عن صافى ربح العام (بعد الضرايبة) بلغ نحو ٥,٤٣٦ مليار جنيه عام ٢٠١٩ مقابل ١,٢٥١ مليار جنيه عام ٢٠١٨ بإرتفاع نحو ٤,١٨٥ مليار جنيهة بنسبة ٣٣٤,٧%.

٣- إرتفاع صافى ربح العام (قبل الضريبة) لنحو ٦,٠٩٩ مليار جنيه مقابل ١,٧٦٢ مليار جنيه عام ٢٠١٨ بنحو ٤,٣٣٧ مليار جنيه بنسبة ٢٤٦,٢% وذلك لإرتفاع إيرادات إستثمارات فى شركات تابعة وشقيقة بنحو ٤,٦٦٢ مليار جنيه بنسبة ٦٧٨,٥ % والذى تركز فى إرتفاع إيرادات إستثمارات فى شركة فودافون مصر للإتصالات بنحو ٤,٨٨١ مليار جنيه.

٤- إنخفاض صافى ربح النشاط لنحو ٦,٢ مليون جنيه عام ٢٠١٩ مقابل نحو ٢,٤٠٣ مليار جنيه عام ٢٠١٨ بنحو ١,٨٠١ مليار جنيه بنسبة ٧٥% وذلك محصلة لإنخفاض مجمل ربح النشاط بنحو ٢١٦ مليون جنيه وبنسبة ٣,٦% عن عام ٢٠١٨ وإرتفاع إجمالى المصروفات والأعبار بنحو ١,٦٩٥ مليار جنيه بنسبة ٤١,٩%.

٥- إنخفضت نسبة تغطية إيرادات النشاط لتكاليف النشاط إلى ١٤٠,١% عام ٢٠١٩ مقابل ١٥٠,٦% عام ٢٠١٨ ويرجع ذلك لإرتفاع تكاليف النشاط بنحو ٢,٥٩٤ مليار جنيه بنسبة ٢١,٧% فى حين إرتفعت النشاط بنحو ٢,٣٧٨ مليار جنيه بنسبة ١٣,٢%.

٦- إنخفاض عدد العاملين إلى ٣٣٨١٥ عامل فى ٢٠١٩/١٢/٣١ مقابل ٣٧٨٣٢ عامل فى ٢٠١٨/١٢/٣١ بعدد ٤٠١٧ عامل بنسبة ١٠,٦% إلا أنه قد تم إرتفاع قيمة المنصرف الفعلى على الأجور إلى ٦,٥٢٠ مليار جنيه عام ٢٠١٩ مقابل نحو ٤,٢١٧ مليار جنيه عام ٢٠١٨ بنحو ٢,٣٠٣ مليار جنيه بنسبة ٥٤,٦% لزيادة صرف التعويضات لترك الخدمة (المعاش المبكر) بنحو ١,٢٦٧ مليار جنيه.

(أبراج الدكة) الكيلو 28 طريق مصر اسكندرية الصحراوى، الجيزة 12577، مصر

٧- إرتفاع متوسط أجر العامل الشهرى إلى نحو ١٦,٦٧ ألف جنيه خلال عام ٢٠١٩ مقابل ٩,٢٨٨ ألف جنيه خلال عام ٢٠١٨ بنحو ٦,٧٧٩ ألف جنيهاً بنسبة ٧٣%.

٨- إرتفاع نسبة الاجور إلى تكاليف النشاط إلى ٤٤,٨% عام ٢٠١٩ مقابل ٣٥,٣% عام ٢٠١٨ فى حين إنخفضت إنتاجية الجنية/اجر لنحو ٣,١ جنيهاً عام ٢٠١٩ مقابل ٤,٣ جنيهاً عام ٢٠١٨ وإرتفاع ربحية الجنية/أجر إلى نحو ٨٣ قرشاً عام ٢٠١٩ مقابل ٣٠ قرشاً عام ٢٠١٨.

٩- إرتفاع مؤشرات الربحية عام ٢٠١٩ بالمقارنة بعام ٢٠١٨ حيث تبين ما يلى :

- إنخفاض نسبة هامش مجمل الربح (بعد الضريبة) إلى ٢٨,٦% عام ٢٠١٩ مقابل ٣٣,٦% عام ٢٠١٨ مما يعكس إنخفاض قدرة الشركة على تحقيق أرباحها من النشاط الأساسى للشركة.
- إرتفاع نسبة هامش الربح (بعد الضريبة) إلى ٢٦,٧% عام ٢٠١٩ مقابل ٦,٩% عام ٢٠١٨.
- إرتفاع نسبة العائد على إجمالى الإستثمار إلى ١٣,٧% عام ٢٠١٩ مقابل ٤,٢% عام ٢٠١٨ وهو ما يشير إلى إرتفاع ما تحققه الشركة من عائد على الأموال المستثمرة.
- إرتفاع نسبة العائد على حقوق الملكية إلى ١٨,٨% عام ٢٠١٩ مقابل ٥,١% عام ٢٠١٨ مما يشير إلى إرتفاع ما يضاف إلى حقوق الملكية للسهم.

١٠- إرتفاع نسبة إجمالى القروض إلى حقوق الملكية إلى ٥٦,٧% فى ٢٠١٩/١٢/٣١ مقابل ٥٦,٣% فى ٢٠١٨/١٢/٣١ مما يعكس إرتفاع الإعتماد على القروض فى تمويل الإستثمارات.

١١- إرتفاع معدل تغطية الأصول الثابتة بالصافى لإجمالى القروض إلى ١,٨ مرة فى ٢٠١٩/١٢/٣١ مقابل ١,٦ مرة فى ٢٠١٨/١٢/٣١ مما يعكس إرتفاع قدرة الأصول الثابتة بالصافى على تغطية إجمالى القروض.

١٢- إرتفاع معدل تغطية الفوائد إلى ٦,٧ مرة عام ٢٠١٩ مقابل ٢,٦ مرة عام ٢٠١٨ مما يعكس إرتفاع قدرة الشركة على تغطية الفوائد وبلغ معدل تغطية أعباء الدين نحو ٠,٦ مرة عام ٢٠١٩ مقابل ٠,٢ مرة عام ٢٠١٨.

١٣- إرتفاع نسبة السيولة السريعة إلى ٣,١% فى ٢٠١٩/١٢/٣١ مقابل ٠,٧% فى ٢٠١٨/١٢/٣١ مما يشير إلى إرتفاع قدرة الشركة على الوفاء بإلتزاماتها العاجلة إلا أن النسبة مازالت منخفضة فى حين بلغت نسبة التداول ٤٦,٥% فى ٢٠١٩/١٢/٣١ مقابل ٣٩,٤% فى ٢٠١٨/١٢/٣١.

١٤- بلغت سعة أجهزة السنترالات نحو ٢٥,٢ مليون خط فى ٢٠١٩/١٢/٣١ مقابل ٢٠,٨ مليون خط فى ٢٠١٨/١٢/٣١.

١٥- إنخفضت نسبة إستغلال السعة المتاحة من الخطوط التليفونية الثابتة إلى ٤١,٢% فى ٢٠١٩/١٢/٣١ مقابل ٤٧,٩% فى ٢٠١٨/١٢/٣١ وقد بلغ عدد المحافظات التى تنخفض بها نسبة إستغلال السعة المتاحة عن ٥٠% عدد ٢٣ محافظة تمثل نسبة ٨٥,٢% من إجمالى عدد محافظات الجمهورية فى ٢٠١٩/١٢/٣١ فى حين بلغ عدد الخطوط الحالية نحو ١٤,٨٣٣ مليون خط مقابل ١٠,٨٢٦ مليون خط فى ٢٠١٨/١٢/٣١.

١٦- بلغ عدد حوداث سرقة الكوابل والتلفيات خلال عام ٢٠١٩ عدد ٩٢٠١ حادثة تكبدت الشركة عنها خسائر بنحو ٦٤ مليون جنيه مقابل ٧٢٩٦ حادثة تكبدت الشركة عنها خسائر بنحو ٦١,٤ مليون جنيه خلال عام ٢٠١٨ مما يعكس ضرورة زيادة توفير الحماية اللازمه لممتلكات الشركة وأصولها.

١٧- إنخفضت إجمالى عدد الدوائر التليفونية الدولية العاملة عبر الأوساط التراسيلة المختلفة إلى ٩٠,٤ ألف دائرة فى ٢٠١٩/١٢/٣١ مقابل نحو ٩٤,١ ألف دائرة فى ٢٠١٨/١٢/٣١ فى حين إرتفعت الدوائر المؤجرة (LEASED) بنحو ١٢,٩٢٨ ألف دائرة بنسبة ٣٣,٩% ودوائر(IPT Node) بنحو ٣,٦٠٩ ألف دائرة بنسبة ٣٣,٦%.

١٨- إرتفاع نسب الإستغلال للسعات المستخدمة من إجمالى السعات المملوكة اللكوابل الدولية عن ٥٠% حتى ٢٠١٩/١٢/٣١ وذلك فيما عدا كابل إليتار وكابل سيماوى (٣) وكابل مصر/ليبيا وكابل (IMEWE) حيث بلغت نسب الإستخدام للسعات الكلية [illegible] ١٣%, ١٧%, ٢٥,٣% على التوالى.

١٩- بلغ إجمالى المنصرف على المشاريع الإستثمارية عام ٢٠١٩ نحو ١٢,٥٣٥ مليار جنيه.

B7 [illegible] طريق مصر إسكندرية الصحراوى، الجيزة 12577، مصر

٢٠- تبين من متابعة إسناد وتنفيذ بعض العمليات للمشروعات الإستثمارية عن وجود بعض الظواهر السلبية أهمها ما يلى:-

- إستغراق فترات طويلة بين طلب طرح بعض العمليات والموافقة عليها وبين الإسناد , الأمر الذى يؤدى إلى تأخر التنفيذ.
- عدم الإنتهاء من تنفيذ بعض العمليات حتى ٢٠١٩/١٢/٣١ والتى تم إسنادها منذ سنوات سابقة .
- عدم دقة وشمول الدراسات السابقة لطرح بعض العمليات والتخطيط المسبق لها وفقاً للحاجة والنظرة المستقبلية لأنشطة الشركة ,الأمر الذى أدى لإضافة أعمال مستجدة بعد التعاقد أو زيادة بعض العقود وزيادة القيمة التعاقدية أكثر من مرة الأمر الذى يكبد الشركة الكثير من التكاليف والإجراءات.
- إسناد بعض العمليات بالأمر المباشر الأمر الذى يشير إلى عدم وضوح الخطط المستقبلية لمشروعات الشركة وضياع مزايا الحصول على أفضل الشروط والأسعار.

سادساً : أهم التوصيات

- دراسة أسباب زياده المصروفات والأعباء وخاصة مصروفات الإدارية والعمومية .
- دراسة إمكانية زيادة قدرة الشركة على تحقيق أرباحها من النشاط الأساسى للشركة .
- دراسة أسباب الإضمحلال فى قيمة الأصول وخاصة العملاء وسرعة إتخاذ الإجراءات اللازمه لإستيداء مديونيات الشركة.
- العمل على تلافى إنخفاض قدرة الشركة على الوفاء بإلتزاماتها القصيرة الأجل والعاجلة.
- دراسة إمكانية توزيع خطوط الشبكة الأرضية الخارجية داخل حدود كل سنترال للحد من عدم تنفيذ الأخطارات الهندسية مما يساهم فى سرعة التعاقد مع المشتركين وزيادة إيرادات الشركة.
- الأهتمام بسرعة إزالة الأعطال المختلفة ومتابعة برامج الصيانة الشهرية للسنترالات والأجهزة والشبكات بما يساهم فى سرعة تنفيذ خدمات الإتصالات المحلية والدولية والإنترنت ونقل البيانات.
- دراسة أسباب ظاهرة سرقة الكوابل النحاسية وإتخاذ أفضل الطرق لتأمين أصول الشركة وحماية تلك الكوابل من السرقات.
- دراسة إمكانية توزيع الدوائر العاملة بطريقة مثلى على مختلف الأوساط التراسلية (كوابل بحرية – كوابل أرضية) بما يساهم فى تنفيذ الإتصالات الدولية بكفاءة عالية فى حالة حدوث أعطال بأحد الأوساط التراسلية وبما يضمن تحقيق الإيرادات من تنفيذ تلك الخدمات.
- مراعاة الدقة فى إعداد الدراسات السابقة لطرح العمليات تجنباً لتأخر إسناد بعض العمليات أو إضافة أعمال مستجدة بعد التعاقد أو مدد تعاقدية جديدة وبما يكبد كثير من الإجراءات والتكاليف .
- العمل على وضع خطة سنوية واضحة لكافة متطلبات قطاعات الشركة من الاجهزة والمستلزمات.
- العمل على سرعة نهو المشروعات لتحقيق أقصى إستفادة ممكنة من الإستثمارات وتجنب تقادم بعض الاجهزة نظراً للتطور السريع الذى يشهده مجال الإتصالات.
- دراسة إمكانية الحد من إسناد العمليات بالأمر المباشر مما يساهم بالحصول على أفضل الشروط والإسعار.

- قام السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية بتوجيه الشكر للسادة ممثلى إدارة متابعة الخطة وتقويم الأداء بالجهاز المركزى للمحاسبات على التقرير.
- طلب أحد السادة المساهمين عرض رد الشركة على ملاحظات الجهاز المركزى للمحاسبات خاصة فيما يخص إبداء الرأى المتحفظ على القوائم المالية للشركة.
- قام السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية بإعطاء الكلمة للسيد الأستاذ / محمد بركات – عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة المراجعة – بالشركة المصرية للإتصالات.
- أشار السيد الأستاذ / محمد بركات إلى أن لجنة المراجعة وبحكم مسئوليتها تقوم بالإجتماع مع السادة مراقبى الحسابات لمناقشة ما ورد بتقريريهما على القوائم المالية للشركة من ملاحظات، مشيراً سيادته إلى أن لجنة

B/ المقر الرئيسي الكائن في: طريق مصر أسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر

المراجعة قامت أولاً بالإجتماع مع مراقب الحسابات الخارجى ومناقشته بشأن مسودة تقريره على القوائم المالية عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ والذى يشير إلى أنه تقرير نظيف وعليه أوصت اللجنة بعرض القوائم المالية المجمعة والمستقلة والقوائم المالية المجمعة والمستقلة الملخصة عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ على مجلس الإدارة للإعتماد .

- كما أشار سيادته إلى أنه تم عقد إجتماع لاحق للجنة المراجعة لمناقشة تقرير الجهاز المركزى القوائم المالية المستقلة لعام ٢٠١٩ بعد الإنتهاء من التقرير وموافاة إدارة الشركة به وذلك بحضور السادة ممثلى الجهاز المركزى للمحاسبات وبحضور الإدارة التنفيذية للشركة ، مشيراً سيادته إلى أنه وبشأن الرأى المتحفظ للجهاز المركزى للمحاسبات فهناك عدد من الملاحظات لا ترقى لجعلها أساس للرأى المتحفظ مشيراً سيادته إلى أن بعض هذه الملاحظات كان من المفترض عرضها على الإدارة التنفيذية فى صورة خطاب إدارة للرد عليها ، كما أشار سيادته إلى أنه وفى ضوء طلب الجهاز من مضبطة الجمعية إدراج التقرير بالكامل بمحضر الجمعية العامة العادية للشركة فمن الهام إستعراض ما جرى بإجتماع لجنة المراجعة لمناقشة تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات عن القوائم المالية المستقلة لعام ٢٠١٩ لإدراجه بمضبطة الإجتماع، مشيراً سيادته إلى ما ورد بصدر تقرير الجهاز من أن أساس الرأى المتحفظ هو "أنه فى ضوء فحصنا للقوائم المالية والمعلومات والبيانات التى امكن الحصول عليها في ظل وجود قيود على نطاق مراجعتنا واستمرار الشركة فى عدم موافاتنا ببعض البيانات والمستندات اللازمة لاجراء المراجعة والتحقق ، بالرغم من طلبها اكثر من مرة شفاهة وتحريرا بالعديد من الاستعجالات على مدار العام بالمخالفة لاحكام القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ وتعديلاته ، وبالمخالفة للمادة (١٠٥) من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١" موضحاً سيادته أن لجنة المراجعة لم تكن لتقبل إطلاقاً بوجود أى قيود على أعمال المراجعة أو عدم موافاة السادة ممثلى الجهاز المركزى للمحاسبات بالبيانات والمستندات اللازمة للقيام بمهامهم وعليه فقد طلبت اللجنة من السادة ممثلى الجهاز المركزى للمحاسبات تحديد المستندات التى تم طلبها من إدارة الشركة لفحصها ولم يواف الجهاز بها تحديداً مشيراً سيادته إلى أن ورود تلك الملاحظة بشكل عام بصدر التقرير وبالشكل المعروض يثير التساؤل حول كيفية إبداء الجهاز للرأى عن القوائم المالية دون التمكن من المراجعة ، وكان رد السادة ممثلى الجهاز المركزى للمحاسبات بأن تلك البيانات خاصة بما ورد بالملاحظة رقم ١١ بالتقرير وكان رد إدارة الشركة بأنه تم إطلاع السادة أعضاء الجهاز علي معظم تلك البيانات وان عدم وجودها بشكل مميكن آلياً كما يطلب الجهاز ليتمكن من مراجعتها لا ينفى وجود تلك البيانات وإطلاعه عليها ومراجعة معظمها وتم الإتفاق على مراعاة ذلك مستقبلاً ، كما أشار سيادته إلى أنه تم التأكيد على السادة ممثلى الجهاز أن هذه العبارة تتناقض مع ما ورد بصدر التقرير من أن أدلة المراجعة التي قاموا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساسا مناسبا لإبداء رأيهم على القوائم المالية للشركة ، مشيراً سيادته إلى أنه فى حالة رؤية الجهاز إبداء رأى متحفظ كان من المفترض إبداء الرأى حيال الملاحظة المشار إليها فقط وليس أبداء الرأى المتحفظ على كامل تقرير الجهاز على القوائم المالية للشركة، مشيراً سيادته إلى أن الإشارة بصدر التقرير إلى وجود قيود على نطاق المراجعة نتيجة لعدم موافاة السادة ممثلى الجهاز المركزى للمحاسبات بالبيانات والمستندات التى تمكنهم من القيام بمهامهم هكذا على الإطلاق هو أمر خطير ويعنى بهذا الشكل أن إدارة الشركة تخفى أو تحجب البيانات عن السادة ممثلى الجهاز فى حين أن الملاحظة خاصة فقط ببعض البيانات الخاصة بموضوع معين فقط والتى تم توفيرها أيضاً ولكن بشكل غير مميكن وعليه فليس من المقبول أن يتم وضع مثل هذه الملاحظة فى صدر التقرير بالكامل، مشيراً سيادته إلى أنه تمت مناقشة هذه الملاحظات بإجتماع لجنة المراجعة وبحضور السادة ممثلى الجهاز المركزى للمحاسبات والسادة ممثلى الإدارة التنفيذية وكان من المهم أن يتم إثبات ذلك بإجتماع الجمعية العامة العادية أيضاً، مشيراً سيادته إلى أهمية إدراج كافة ردود سيادته بالإضافة إلى ردود الإدارة التنفيذية على تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات بمحضر الجمعية العامة العادية للشركة.

المقر الرئيسي: الكيلو 28 طريق مصر اسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر

- أشار السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة إلى أنه سيتم إدراج رأى السيد الأستاذ / محمد بركات ضمن محضر إجتماع الجمعية العامة العادية للشركة ، مشيراً سيادته إلى أن عدم الرد على مثل هذه الملاحظات قد يترتب عليه نتائج سلبية على سعر سهم الشركة المصرية للإتصالات وهو ما قد يترتب عليه خسائر للشركة المصرية للإتصالات وكذلك للسادة المساهمين.
- أشار السيد الأستاذ / عاطف صبحى إلى أن ما أشار إليه السيد الأستاذ / محمد بركات صحيح بالفعل إلا أن أساس صدور الرأى المتحفظ للجهاز المركزى للمحاسبات ليس قاصر فقط على الملاحظة التى أشار إليها السيد الأستاذ / محمد بركات موضحاً سيادته أن التقرير تضمن نحو ١٦ ملاحظة مثلت أساس الرأى المتحفظ وقد وردت تلك الملاحظات بالتفصيل بتقرير الجهاز على القوائم المالية، مشيراً سيادته إلى أن بعض تلك الملاحظات خاص بأصول الشركة ومنها ما هو متعلق بالمصروفات والإيرادات والمخصصات بالشركة المصرية للإتصالات، مشيراً سيادته إلى أن ذلك بخلاف الملاحظة الخاصة بعدم التأكد من أرصدة عملاء بنحو ٣ مليار جنيه والتى لم يتسنى للجهاز مراجعتها نظراً لعدم موافاتنا بكامل بيانات هذه الإيرادات لمراجعتها.
- قام السيد الأستاذ / محمد بركات بتوجيه الشكر إلى السادة ممثلى الجهاز المركزى للمحاسبات بشأن الملاحظات الواردة بتقرير الجهاز على القوائم المالية للشركة عن عام ٢٠١٩ موضحاً سيادته إلى أن سيادته يثمن ملاحظات الجهاز المركزى للمحاسبات إلا أن تعليق سيادته خاص فقط بشأن ما ورد بصدر تقرير الجهاز من ملاحظة يفهم منها قيام الإدارة التنفيذية بحجب المعلومات والبيانات عن مراقب الحسابات وهو ما لا يقلل من الملاحظات الواردة بالتقرير بأى شكل من الأشكال ، مشيراً سيادته إلى أن الإدارة التنفيذية قامت بالرد على هذه الملاحظات ومن المفترض إدارج رد الإدارة التنفيذية على ملاحظات الجهاز ضمن مضبطة الجمعية العامة العادية للشركة.
- أشار السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة إلى أن إتاحة المعلومات للسادة مراقبى حسابات الشركة هو جزء من حوكمة الشركة وهو الأمر الذى إستدعى ضرورة الرد على ما ورد بصدر التقرير من حجب للمعلومات عن مراقب الحسابات مشيراً سيادته إلى كامل التقدير للسادة ممثلى الجهاز المركزى للمحاسبات وكذلك الملاحظات الواردة بتقرير الجهاز على القوائم المالية المستقلة لعام ٢٠١٩.
- أشار السيد الأستاذ / عاطف صبحى إلى أن كافة الملاحظات الواردة بالتقرير ليست ملاحظات مرسلة بل هى ملاحظات مؤيدة بالمستندات اللازمة لتأكيدها، مشيرا إلى أن تكرر بتقرير الجهاز المركزى للمحاسبات أكثر من مرة ملاحظة بشأن عدم تمكن ممثلى الجهاز المركزى للمحاسبات من التحقق من حسابات لعملاء الدولى بنحو ٣ مليار جنيه .
- أشار السيد المساهم / حسين سعد زغلول إلى أنه من المؤكد أن وجود ملاحظات بتقرير الجهاز المركزى للمحاسبات لشركة بحجم المصرية للإتصالات هو أمر طبيعى غير انه دائما تسود حالة من الشد والجذب بالشركة وهو امر غير مقبول لشركة تتداول اسهمها بالبورصة و لشركة قوية مثل الشركة المصرية للاتصالات وكذلك وهو امر طبيعى ان توجد ملحوظات مشيراً سيادته إلى أهمية أن يكون هناك مزيد من التعاون الهادىء بين لجنة المراجعة بالشركة والسادة ممثلى الجهاز المركزى للمحاسبات لان هذه الشركة مملوكة بنسبة ٨٠% للحكومة بما يحقق صالح الشركة المصرية للإتصالات وكذلك يحقق مزيد من الطمأنينة لدى السادة المساهمين، مشيراً سيادته إلى انه من الطبيعى أن يكون هناك ملاحظات جوهرية ينبغى إدراجها بتقرير الجهاز المركزى للمحاسبات عن القوائم المالية للشركة ولكن هناك ملاحظات عادية غير جوهرية أيضاً لا ينبغى إدراجها بالتقرير، مشيراً سيادته إلى أنه وبالنسبة للقضايا التى تمثل الشركة أحد أطرافها فلابد من تحديد تلك القضايا وفرص كسب تلك القضايا وتكوين مخصصات لها، مشيراً سيادته إلى أن وجود ملاحظة بشأن حجب بيانات أو معلومات عن مراقب الحسابات هو أمر له أثر سلبى على مساهمى الشركة.
- أشار السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة إلى أن مجلس إدارة الشركة المصرية للإتصالات حريص على مراجعة تقرير الجهاز بشكل دورى مع الإدارة التنفيذية بالشركة ومناقشة رد الإدارة على هذه

B2 المرفق الجديد، الاتصالات، طريق مصر إسكندرية الصحراوى، الجيزة 12577، مصر

الملاحظات موضحاً سيادته وجود عدد من الملاحظات المتكررة بشكل سنوى لأسباب خارجة عن إرادة الشركة وهو الأمر المعلوم لدى الجهاز المركزى للمحاسبات ومع ذلك يصر على إدراج هذه الملاحظات سنوياً مشيراً سيادته أن من حق الجهاز المركزى للمحاسبات تكرار تلك الملاحظات إلا أن من المهم ان يكون معلوماً لدى مساهمى الشركة أن أسباب بعض هذه الملاحظات تستلزم على سبيل المثال إصدار تشريعات تمكن الشركة من تلافى أسباب تلك الملاحظات وهو الأمر الذى يخرج عن إرادة الشركة.

- أشار أحد السادة المساهمين إلى أهمية رد الشركة على بعض الملاحظات الواردة بالتقرير خاصة فيما يخص تقييم بعض الأصول وكذلك الملاحظة المتعلقة ببعض مصروفات وإيرادات الشركة مشيراً سيادته إلى أهمية معالجة هذه الأمور ، كما أشار سيادته إلى إتفاق سيادته مع ما أشار إليه السيد الأستاذ / محمد بركات من أن من غير المناسب إبداء ملاحظة بصدر التقرير بشأن عدم موافاة الجهاز المركزى للمحاسبات ببعض البيانات والمعلومات اللازمة للقيام بمهامه هكذا على الإطلاق.
- أشار السيد الأستاذ / محمد بركات إلى أن الإدارة التنفيذية قامت بالرد على الملاحظات الواردة بتقرير الجهاز المركزى للمحاسبات على القوائم المالية للشركة موضحاً سيادته أنه إذا كان هناك ملاحظات ترقى كأساس للرأى المتحفظ على القوائم المالية للشركة فقد كان من المفترض أن يصدر مراقب الحسابات الخارجى حازم حسن – KPMG رأياً متحفظاً على القوائم المالية هو الآخر ، مشيراً سيادته إلى أن كلام سيادته لا يعنى إطلاقاً التقليل من شأن الملاحظات الواردة بتقرير الجهاز المركزى للمحاسبات والذى يتضمن أيضا ملاحظات للسادة ممثلى الجهاز المركزى الحق فى إبدائها وبالفعل تم العمل عليها من خلال المراجعة الداخلية بالشركة، مشيراً سيادته إلى أن الإشارة بصدر التقرير إلى وجود قيود على نطاق المراجعة نتيجة لعدم موافاة السادة ممثلى الجهاز المركزى للمحاسبات بالبيانات والمستندات التى تمكنهم من القيام بمهامهم هكذا على الإطلاق هو أمر خطير لسيادته كعضو بمجلس الإدارة وكرئيس للجنة المراجعة بالشركة ، ويعنى بهذا الشكل أن إدارة الشركة تخفى أو تحجب البيانات عن السادة ممثلى الجهاز فى حين أن الملاحظة خاصة فقط ببعض البيانات الخاصة بموضوع معين فقط والتى تم توفيرها أيضاً ولكن بشكل غير مميكن وعليه فليس من المقبول أن يتم وضع مثل هذه الملاحظة فى صدر التقرير بالكامل مطالباً سيادته بإدراج رد الإدارة التنفيذية فى هذا الشأن على تقرير الجهاز ضمن مضبطة الجمعية.
- أكد السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة إلى وجود تعاون بين مجلس الإدارة ولجنة المراجعة من جهة وبين السادة ممثلى الجهاز المركزى للمحاسبات حيث تقوم لجنة المراجعة بالإجتماع بشكل دورى مع السادة ممثلى الجهاز المركزى للمحاسبات، إلا أن الخلاف فقط فى صياغة بعض الملاحظات الواردة بالتقرير والتى ترى الشركة أنه قد يمثل نوع من المخاطر على إستثمارات الشركة، مشيراً سيادته إلى أن مجلس الإدارة ولجنة المراجعة تقوم بدراسة الملاحظات الواردة بتقرير الجهاز المركزى للمحاسبات ويتم مناقشة هذه الملاحظات مع الإدارة التنفيذية للعمل بكل السبل على تلافيها وهناك بعض اللوائح التى تم تغييرها بحيث يكون أدائنا أفضل .واضاف السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية إلى أن تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات سيدرج كاملاً بمحضر الإجتماع.
- طلب السيد الأستاذ / عاطف صبحى للكلمة .
- أشار السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة إلى أن كافة ملاحظات الجهاز المركزى للمحاسبات واردة بتقرير الجهاز وموجودة لدى الشركة.
- أشار السيد الأستاذ / عاطف صبحى إلى أن عدم إعطاء الكلمة لسيادته يعد حجب لرأى الجهاز المركزى للمحاسبات.
- وفيما يلى كامل تقرير إدارة مراقبة حسابات الإتصالات بالجهاز المركزى للمحاسبات على القوائم المالية المستقلة للشركة المصرية للإتصالات عن السنة المنتهية فى ٢٠١٩/١٢/٣١

B7 القرية الذكية، الكيلو 28، طريق مصر اسكندرية الصحراوى، الجيزة 12577، مصر

المصرية للاتصالات

إلى السادة / مساهمي الشركة المصرية للإتصالات

تقرير عن القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية "المستقلة " المرفقة للشركة المصرية للإتصالات " شركة مساهمة مصرية " خاضعة لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية والمتمثلة في قائمة المركز المالى وقائمة الدخل والدخل الشامل و التدفقات النقدية والتغير في حقوق الملكية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات .

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضا عادلا وواضحا وفقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضا عادلا وواضحا خاليا من أي تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ كما تتضمن هذه المسئولية إختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف .

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات للقوائم المالية وتعتمد الإجراءات التي تم إختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في إعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة (فيما عدا ما سيرد لاحقا بهذا الشأن) ، وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية .

وأننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساسا مناسبا لإبداء رأينا على القوائم المالية فيما عدا ما سيتم إدراجه في الفقرات التالية .

أساس إبداء الرأى المتحفظ

فى ضوء فحصنا للقوائم المالية والمعلومات والبيانات التى امكن الحصول عليها في ظل وجود قيود على نطاق مراجعتنا واستمرار الشركة فى عدم موافاتنا ببعض البيانات والمستندات اللازمة لاجراء المراجعة والتحقق ، بالرغم من طلبها اكثر من مرة شفاهة وتحريرا بالعديد من الاستعجالات على مدار العام بالمخالفة لاحكام القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ وتعديلاته ، وبالمخالفة للمادة (١٠٥) من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، **نشير الى ما يلى :-**

١ ـ لازلنا نؤكد على عدم ملكية الشركة لأراضي بنحو ١,٣ مليار جنيه (وهو ما أمكن حصره) المدرجة ضمن قيمة " الأراضي " بحساب الأصول الثابتة ، وكذا نحو ٤٤٠,٦٨ مليون جنيه مدرجة بحساب الأصول الآخرى كحيازة ـ طبقا للعديد من الفتاوى الصادرة عن مجلس الدولة في هذا الشأن ـ وتمثل تلك الأراضي المشار إليها : أراضى تخصيص (بثمن وبدون ثمن) ونزع ملكية ، ونشير إلى ورود العديد من المطالبات من جهات إدارية مختلفة بالدولة (محافظات ووحدات محلية) لسداد مقابل حق إنتفاع أو قيمة شراء بعض الأراضي ، الأمر الذي قد يترتب عليه إستعادة الجهات الإدارية لها في حالة عدم السداد .

ومما يؤكد ذلك قيام الشركة بسداد **نحو ٢,٢٨ مليون جنيه** ـ مدرجة بحساب التكوين الإستثماري ـ مقابل قيمة أرض بمنطقة سيدي كرير بالرغم من سبق تقييمها بنحو ١,٨ مليون جنيه خلال عام ١٩٩٨ ومدرجة حاليا ضمن حساب الأصول الآخرى.

كما نشير إلى عدم قيام الشركة بالإفصاح ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية فى ٢٠١٩/١٢/٣١ وما قبلها عن مدى وجود أية قيود على ملكية تلك الأراضى وقيمة هذه القيود بالمخالفة للبنـــد رقم (٧٤ ـ أ) من المعيار رقم (١٠) من معايير المحاسبة المصرية.

٢- مازالت الشركة لم تقم بتقنين وضع مبنى مجمع الخدمات بالقرية الذكية المقام على أرض غير مملوكة لها .

B7 المقر الرئيسي: المنطقة 28 طريق مصر إسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر.

يتعين سرعة تقنين وضع ذلك المبنى فى ظل ورود خطاب من شركة تنمية القرى الذكية في الشأن ، مع إعادة حساب إهلاك تلك المباني بما يتناسب مع الوضع القانوني لها.

٣- إستمرار تضمن حسابات وسجلات الأصول الثابتة "أراضى " بالخطا منها ما يلي :.

- **نحو ٩,٥٤ مليون جنيه** قيمة أرض محطة الرقابة اللاسلكية بالجيزة البالغ مساحتها ٢٨٦٥,٦١ متر مربع والتي تم إضافتها للأصول في أكتوبر ٢٠٠٩ ، بالرغم من عدم وجود اية مستندات تفيد ملكية الشركة لها، ولم ترد ضمن تقييم الاصول عام ١٩٩٨، فضلا عن وجود كتاب من مستشاري مجلس الوزراء المؤرخ في ٢٠١٤/١٢/١١ مفاده أيلولة ملكيتها إلى الجهاز القومي لتنظيم الإتصالات .

- **نحو١,٨٨ مليون جنيه** قيمة مصروفات تخص أرض سرس الليان (غرامات تأخير وخلافه) .

يتعين سرعة اتخاذ اللازم بشان تلك الارض لاظهار اصول الشركة بالقيمة الصحيحة ، وتخفيض حساب الأراضي بقيمة الغرامات المشار إليها وتحميلها على حساب المصروفات.

٤. عدم تضمين حسابات وسجلات الأصول الثابتة نحو ٧٨٥,٨ مليون جنيه [1] ، بالمخالفة للفقرة رقم (٥٥) من المعيار رقم (١٠) من معايير المحاسبة المصرية التي تضمنت " يبدأ إهلاك الأصل عندما يكون متاحا للإستخدام ...إلخ" ،الأمر الذي أظهر حسابات الأصول الثابتة والتكوين الإستثماري بغير حقيقتهما بالإضافة إلى عدم تحميل حساب المصروفات بقيمة إهلاك تلك الأصول .

يتعين اجراء التصويب اللازم فى ضوء معايير المحاسبة المصرية فى هذا الشان مع مراعاة اثر ذلك على الحسابات ذات الصلة.

٥. مخالفة الشركة للبند رقم (١-ب) من معيار المحاسبة المصري رقم (٣٢) الذي نص على :" عرض الأصول التى تستوفى الشروط اللازمة لتبويبها كأصول محتفظ بها لغرض البيع منفصلة فى قائمة المركز المالى " وكذا مخالفة البند رقم (٧١) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الخاص بالأصول الثابتة ، الذي يقضى "بأن يتحدد المكسب أو الخسارة من إستبعاد بند من بنود الأصول الثابتة على أساس الفرق بين العوائد من التخلص من البند إن وجدت والقيمة الدفترية للبند المستبعد " ، حيث تبين قيام الشركة بإستبعاد كوابل نحاسية وإجراء معالجة محاسبية لها وفقا لصافي قيمتها الدفترية دون الأخذ في الإعتبار القيمة البيعية لها . الأمر الذي ترتب عليه عدم صحة نتيجة عملية بيع تلك الأصول التي بلغت قيمتها البيعية نحو ٣٣٥,٥٨ مليون جنيه ، فضلا عن عدم صحة قيمة الخسائر الرأسمالية المحملة على قائمة الدخل في ٢٠١٩/١٢/٣١ البالغة نحو ٨,٤٦ مليون جنيه .

يتعين حصر كافة الحالات المماثلة ، مع إجراء المعالجة المحاسبية اللازمة في ضوء بنود المعيارين المشاراليهما .

٦- درجت الشركة ولازالت تقوم بمعالجة تكلفة السعات المحتفظ بها بغرض البيع (بنظام IRU) **ضمن النشاط العادى لها** بحساب الاصول (الثابتة والاخرى) بدلا من اظهارها بحساب المخزون وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٢)- المخزون- بند (٦) فقرة (ا) وتجدر الاشارة الى عدم قيام الشركة بموافاتنا بنص الترخيص الصادر لها بممارسة نشاط البيع المشار اليه رغم تكرار طلبنا له منذ سنوات .

يتعين اتخاذ الاجراءات اللازمة فى هذا الشأن وفقا للمعيار المشار إليه لاظهار ارصدة الاصول والمخزون ونتيجة بيع تلك السعات بالقيمة الصحيحة ، وتحديد المسئولية عما نجم و ينجم من تبنى تلك المعالجة من اثار والافادة بما تم اتخاذه فى هذا الشأن وكذلك موافاتنا بالنص الصريح بالترخيص المشار اليه لأهميته لأغراض المراجعة .

٧. عدم صحة رصيد حساب الأصول الأخرى فى ٢٠١٩/١٢/٣١ ومن مظاهر ذلك مايلى :-

---

[1] - نحو ٤٦٥ بقطاع المشروعات ، نحو ٣ مليون جنيه بقطاع الديوان ، نحو ٢,٨ مليون جنيه بقطاع الدولي قيمة م بالعقد المبرم مع شركة سيينا فى ٢٠١٩/٩/٨ بشان التجهيز الفنى والضمانة لاجهزة الكابل البحرى TE NORTH ، نحو ٣,٠٥ مليون جنيه قيمة عقود دعم فني مدرجة بحساب المشروعات بقطاع النظم بالرغم من بدء سريان تلك العقود وحصول الشركة على الخدمة المتعاقد عليها .

B7 المرية الذكية، الكيلو 28، طريق مصر اسكندرية الصحراوى، الجيزة 12577، مصر

أ-عدم قيام الشركة باستبعاد تكلفة بعض السعات المباعة منها نسبة ٢٥% DARK FIBER على المسار الارضى للكوابل البحرية (ابو تلات – الزعفرانة) المباعة خلال الربع الرابع لعام ٢٠١٩ الى شـــركة (PCCW) والتى بلغت قيمتها البيعية نحو ٨٠,٢ مليون جنيه (المعادل لنحو ٥مليون دولار) .

ب- الاستبعاد الجزئى (وليس الكلى) من تكلفة بعض الدوائر والسعات المباعة خلال الفترة من اكتوبر حتى ديسمبر ٢٠١٧ والتي بلغ ما امكن حصره من القيمة البيعية منها نحو ٢٨٧ مليون جنيه (المعادل لنحو ١٦,٢ مليون دولار) الى كل من شركات (STC – orange – p c c w – ITC) على كوابل (SMWE 5 – TE-NORTH – IMEWE – EIG) .

ج – تبين ان بعض الاستبعادات التى تمت على حساب الاصول الاخرى تمت بقيم تقديرية (تحدد بمعرفة الجهات الفنية) بدلا من القيم الدفترية دون موافاتنا بالاسباب والاسانيد والتفصيلات التى توضح مبررات وصحه ذلك بالرغم من الوعود المتكررة من جانب الشركة بانه سيتم موافاتنا بها واخر هذه الوعود ما تم فى الاجتماع مع الشركة فى مارس ٢٠١٩ (دون جدوى) حيث لم تقم الشركة بموافاتنا باى خطابات او مكاتبات اوبيانات بالمطلوب وقد سبق ابلاغ تلك الملاحظة بتقريرنا على القوائم المالية فى ٢٠١٩/٩/٣٠ ولم تقم الشركة باتخاذ اللازم فى هذا الشان مما ترتب عليه ان هناك فروق لازالت قائمة دون تسوية او تبرير من جانب الشركة منها :-

- **نحو ٥١,٥٦٤ مليون جنيه** فرق استبعاد بالخطأ فى قيمه السعات المباعه لشركة RELIANCE INFOCOM على كلا من كابلى SMWE 4 - IMEWE خلال شهري مارس ويوليو ٢٠١٤ حيث تم إستبعادها بنحو ٢١,٩٠٢ مليون جنيه مصرى في حين أن تكلفتها المدرجة بسجلات وحسابات الأصول نحو ٧٣,٤٦٦ مليون جنيه .

- **استبعاد تكلفة بعض الدوائر المباعة بنظام IRU** على كوابل الشركة المختلفة خلال الفترة من٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٩/٦/٣٠ بعضها باقل من تكلفتها الدفترية بنحو ١٤١,٦ مليون جنيه والبعض الآخر بأكثر من تكلفتها الدفترية بنحو١٢٣,٧ مليون جنيه – منها نحو ٦٥ مليون جنيه خلال سبتمبر ٢٠١٨ – مما يؤثر على صحة الرصيد.

يتعين إجراء التصويب اللازم بشأن ماتقدم لإظهار رصيد الحساب بالقيمة الصحيحة و مراعاة أثر ذلك على الحسابات المختصة.

٨- وجود فروق بين ما تم إضافته على حساب الأصول الآخرى وبين قيمتها بالعقود ، ومنها :-

- **نحو ١٠,٢ مليون جنيه** خاصة بالعقد رقم (١١/٢٠١٩/٢٢١) الخاص بالدعم الفني لأنظمة وتطبيقات أوراكل ، حيث بلغ ما تمت إضافته ١٢,٥ مليون جنيه وصحته ٢٢,٧ مليون جنيه تسدد علي مدار ثلاث سنوات .
- **نحو ٢,٨١ مليون جنيه** قيمة العقد رقم (١/٦/٢٠١٩/٢٢١) الخاص بتوريد وتركيب المهمات والأنظمة اللأزمة لتغطية مشروع تنظيم كأس الأمم الأفريقية حيث تمت الرسملة بمبلغ ىنحو ١١,٤٩ مليون جنيه وصحته نحو ٨,٦٨ مليون جنيه .

يتعين إجراء التصويب اللازم ومرعاة الأثر علي الحسابات المختصة

٩- ضعف نظام الرقابة الداخلية على حركة المخزون والإعتمادات المستندية بالرغم من ضخامة قيمة المخزون التي بلغت نحو ١,٨٠ مليار جنيه في ٢٠١٩/١٢/٣١ ومن مظاهر ذلك :-

أ - إستمرار التعامل على مخزون شبكة الـ IP CORE مستنديا من حيث الإضافة والصرف من خلال شركة وي داتا " منذ عام ٢٠١٤ حتى ٢٠١٩/١٢/٣١ - حيث لازال المخزون بحيازتها - دون تأثر حسابات المخازن بالشركة المصرية للإتصالات بتلك الحركات المخزنية أولا بأول الأمر الذي يشير إلى ضعف الرقابة المخزنية على تلك الأصناف البالغ قيمتها في٢٠١٩/١٢/٣١ نحو ١٣٧,٤١ مليون جنيه - بخلاف مبلغ بنحو ٦,٤٣٤ مليون جنيه قيمة ضريبة مبيعات معلاه بالأرصدة المدينة .

يتعين سرعة إتخاذ اللازم لإحكام الرقابة على تلك المهمات .

ب - تضمن حساب الإعتمادات في ٢٠١٩/١٢/٣١ نحو ١٢٩,٥ مليون جنيه يمثل أرصدة إعتمادات مستندية ورد مشمولها وصرفها للتشغيل أو للمشروعات في حينه تخص إعتمادات مرحلة منذ عام ٢٠١٣ ، ونحو ١٨,٥٢ مليون جنيه تمثل قطع غيار ومصروفات تخليص جمركي وردت خلال العام ، وقد ترتب على ذلك :-

- إنعدام الرقابة على مشمول تلك الإعتمادات وعدم التحقق من صحة كمياتها ومطابقتها للمواصفات.
- عدم صحة حسابات كل من (الأصول الثابتة وإهلاكاتها ، المشروعات تحت التنفيذ ، مصروفات الصيانة ، نتيجة الأعمال)

87 المربع الأخير، الكيلو 28، طريق مصر اسكندرية الصحراوى، الجيزة 12577، مصر

ونشير إلى عدم موضوعية رد الشركة على تلك الملاحظة المدرجة ضمن تقريرنا عن الفحص المحدود للقوائم المالية للشركة في ٢٠١٩/٩/٣٠ ، حيث أفادت بردها " بأنه تم فحص وتسوية نحو ٥٠ مليون جنيه من أرصدة الإعتمادات خلال الربع الرابع ٢٠١٩ وجاري فحص كافة الأرصدة الخاصة بتك الإعتمادات مع الجهات المختصة وتوفير المستندات اللازمة وعمل التسويات فى ضوء نتيجة الفحص " حيث تبين بالفحص أن ما تم تسويته من إعتمادات مستندية لايخص مضمون الملاحظة.

ويرتبط بذلك قيام الشركة بإضافة نحو ٧٦,٢٩ مليون جنيه بحسابات المخزون خلال الربع الرابع من ٢٠١٩ يمثل بواقي مشروعات سبق وأن تم تعليتها على تكلفة المشروعات بالخطأ خلال السنوات السابقة دون مراعاة الدقة اللازمة حيث تضمن المبلغ المشار إليه نحو ٣٥ مليون جنيه قيمة قطع غيار وردت ضمن مشمول الإعتمادات المفتوحة منذ عام ٢٠١٣ المشار إليها بعاليه ولم يتم تخفيضها من تلك الإعتمادات وإنما تم تخفيضها من حساب المشروعات بالخطأ ، فضلا عن عدم الوقوف على صحة المشروعات التي تم تخفيضها بذلك المبلغ المذكور .

ج ـ لم يتم ربط العديد من المخازن (بقطاع النظم) بمنظومة الأوراكل مما أدى إلى ضعف الرقابة عليها .

د ـ وجود فروق بالنقص والزيادة بين الرصيد الدفتري (المالي) والرصيد من واقع حسابات المخازن ببعض القطاعات منها (قطاع النظم ١٣ مليون جنيه بالزيادة ، ١٥ مليون جنيه بالنقص ، قطاع المخازن بنحو ٢,٥٩ مليون جنيه بالزيادة) .

هـ ـ إستمرار تضمن بعض المخازن أصناف بدون قيمة وبالتالي غير مدرجة بمنظومة الأوراكل وضعف الرقابة عليها (قطاع النظم : مخزن الكوابل ـ مخزن قطع الغيار بسنترال ألماظة) .

يتعين سرعة وضع وتفعيل دورة مستندية محكمة للربط بين كل من (الإعتمادات المستندية والمشروعات تحت التنفيذ والمخزون) يتم بمقتضاها تسوية أرصدة الإعتمادات المستندية مع المخزون ، مع حصر بواقي المشروعات أولا وتخفيض قيمة كل مشروع بها، مع إضافتها مستنديا وحسابيا للمخزون ، وذلك لتحقيق الرقابة الداخلية اللازمة لكل من المخزون والإعتمادات المستندية والحسابات المرتبطة بهما .

١٠ـ تضمن المخزون نحو ٢٥,٩٧ مليون جنيه يمثل قيمة كوابل واردة من شركة " مينا " مرفوضة فنيا بموجب محضر رفض رقم (١٦٢٩٨) في ٢٠١٩/٢/٢٤ ، دون تفعيل ما ورد بالفقرة (٣٤) من معيار المحاسبة المصري رقم (٢) الخاص بالمخزون .

يتعين إجراء المعالجة المحاسبية اللازمة وفقا لمعيار المحاسبة المذكور.

١١ـ لم نتحقق من صحة أرصدة عملاء بنحو ٢,٨٤ مليار جنيه ـ عملاء (دوائر – مقاصة – شركات) ـ وذلك لعدم موافاتنا بالعديد من البيانات اللازمة لأغراض المراجعة ، كما لم نواف بما يفيد إجراء المطابقات اللازمة بين الشركة وعملاء المقاصة الدولية وما ترتب عليها من نتائج وتسويات ،وذلك بالرغم من طلب ما سبق اكثر من مرة شفاهة وتحريرا بالخطابات وآخرها بتاريخ ٢٠٢٠/٢/١٢ .

<u>الامر الذى شكل قيدا على نطاق المراجعة لايمكن من الحصول على ادلة المراجعة الكافية والملائمة لابداء الراى بشان ذلك الرصيد والمطابقات المشار اليها ونتائجها .</u>

<u>ويرتبط بذلك :</u> بلغت إيرادات وحدات كل من (المشغلين ، النواقل الدولية ، عملاء وشبكات الدولي) حتى ٢٠١٩/١٢/٣١ نحو ١٤,٧٨ مليار جنيه ـ يمثل نحو ٧٢,٥ % من إجمالي إيرادات النشاط ـ وفي هذا الشأن نشير إلى ما يلي .

أ ـ وجود قصور فى نظام الرقابة الداخلية بالشركة خاصة فيما يتعلق بالفصل بين المسئوليات الوظيفية (قطاعيا) حيث تبين قيام قطاع العلاقات التجارية <u>فقط ومنفردا</u> ـ التابع لنيابة الدولي والمشغلين ـ بكل من عملية : (١ ـ التعاقد مع العملاء ، ٢ـ إعداد ومراجعة واصدار الفواتير لهم ، ٣ـ تحصيل الفواتير منهم ، ٤ـ متابعة التحصيل وحركة التعامل معهم والرصيد بحسابات العملاء) وذلك كله بمعزل عن القطاعات الاخرى خاصة الادارة المالية التى لا يوجد لديها تحليلات خاصة بهؤلاء العملاء ، وهي الإدارة المنوط بها ترجمة كافة التعاملات خارج وداخل الشركة إلى قيود محاسبية وتقارير وقوائم مالية تحقق الرقابة على تلك العمليات وهو ما لم يتم .

ونشير إلى قيام الشركة بإعادة هيكلة قطاع المشغلين وتقسيمه إلى عدة قطاعات بناء على توصية لجنة المراجعة بإجتماعها الحادي عشر بتاريخ ٢٠١٨/١١/٢١ التي جاءت مؤيدة لرأي الجهاز في هذا الشأن ، <u>إلا أن ذلك لم يحقق الهدف المنشود لنظام الرقابة الداخلية المشار إليه.</u>

ب ـ عدم موافاة القطاع المالي (إدارة حسابات العملاء) بالمطالبات الشهرية لكل من المكالمات الدولية والمحلية لشركات المحمول الثلاث وكذا مطالبات التراسل خاصة فى ظل عدم ارفاق كشوف الحاسب الالى للشركة مع مطالبات المكالمات الدولية والمحلية للتحقق من صحتها ومتابعتها .

B7 الغربية الذكية، الكيلو 28، طريق مصر اسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر

ج ـ غياب دور قطاع المراجعة الداخلية داخل تلك القطاعات (قطاعات المشغلين) .
الامر الذى قد يترتب عليه العديد من الاثار والنتائج السلبية وما لها من تداعيات على سلامة التصرفات ، وتجدر الاشارة الى ان القطاع المشار اليه (قطاع العلاقات التجارية) لم يقم بموافاتنا بالعديد من البيانات والمستندات اللازمة لاغراض المراجعة والتحقق.

يتعين بحث اسباب ما تقدم واتخاذ الاجراءات اللازمة فى هذا الشان والافادة .

١٢ـ عدم تضمين حساب العملاء الظاهر بالقوائم المالية في ٢٠١٩/١٢/٣١ قيمة ضرائب المبيعات المسددة للمصلحة خلال السنوات السابقة وحتى ذلك التاريخ والبالغة نحو ٤١٨,٣٧ مليون جنيه والمدرجة ضمن المدينين ، مما ترتب عليه عدم حساب إضمحلال على مديونية ضريبة القيمة المضافة الخاصة بأرصدة العملاء المحسوب عنها إضمحلال.
ونشير إلى وجود خطا فى حساب عكس الاضمحلال الخاص بالأرصدة المتوقفة لعملاء المقاصة (النواقل الدولية) بنحو ٣٦,٧ مليون جنيه نتيجة وجود خطا فى حصر وتحديد قيمة الارصدة المتوقفة .
ويرتبط بذلك عدم قيام الشركة بحساب إضمحلال لمتأخرات عملاء بقطاع الدولي بلغت نحو ٢٤٤ مليون جنيه.
يتعين إضافة تلك الضريبة على حسابات العملاء مع حساب الإضمحلال اللازم بشأنها ، مع اجراء التصويب اللازم في ضوء ما يقضى به معيار المحاسبة في هذا الشأن .

١٣ـ لم يتم تحميل حسابات المصروفات ببعض المبالغ بلغ ما أمكن حصره منها نحو ١٣٣,٨٦ مليون جنيه (٢) .
يتعين حصر كافه الحلات المماثلة وإجراء مايلزم من تسويات وسرعة الإتفاق علي أسس التحاسب مع الهيئة ، وإجراء التصويب اللازم .
١٤ـ تحميل حساب المصروفات بالزيادة بنحو ٣١,٣٤ مليون جنيه نتيجة الخطأ في حساب الإهلاك عن بعض عقود الدعم الفني (٣) .

يتعين إجراء التصويب اللازم بشأن حساب الإهلاك وفقا لمدد التنفيذ الواردة بالعقود.

١٥ـ بلغت إيرادات الدوائر المباعة بنظام I R U لعملاء خارج مصر ، وذلك عن الفترة من ٢٠١٤/٧/١ وحتى ٢٠١٩/١٢/٣١ نحو ٤,٣٥١ مليارجنيه ، قامت الشركة بإستبعادها عند حساب الرسوم المستحقة للجهاز ولم يتبين لنا مدي خضوع تلك الإيرادات لرسوم الجهاز القومي ، وقد تم عقد عدة إجتماعات بين الشركة والجهاز في هذا الشأن دون حسم الأمر .
يتعين عمل التسويات اللازمة في ضوء نتائج تلك الإجتماعات .

١٦ـ إعتماد الشركة في التحاسب بشأن الرسائل القصيرة على عدادات شركات كل من " أورانج ،فودافون ، إتصالات مصر" ، وقد بلغ إجمالي تلك الفروق المحسوبة كمصروف نحو ٣,٠٧ مليون جنيه عن عام ٢٠١٨ ، نحو ١٤,٥٦ مليون جنيه عن عام ٢٠١٩ ، وبلغ الفروق المحسوبة كإيراد نحو ٥٣٤ ألف جنيه عن عام ٢٠١٩ .
يتعين تحديد المسئولية في هذا الشأن .

---

٢ ـ نحو ٧٠,٣٦ مليون جنيه (قطاع الديوان) قيمة الرسوم المستحقة لهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات عن جانب من إيرادات الشركة والخاصة بكل من (التراسل ، شبكات الفايبر الخاصة بالمدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم ، دوائر دولية مؤجرة) ، نحو ٥٠ مليون جنيه (قطاع النظم) يمثل قيمة إهلاك بعض عقود الدعم الفني التي لازالت مدرجة بحساب التكوين الإستثماري بالرغم من بدء سريان تلك العقود وحصول الشركة على الخدمة المتعاقد عليها ، ـ نحو ٧,٣ مليون جنيه الخاصة بعقد تقديم دعم فني وخدمات إستشارية لصالح الشركة (عقد رقم٢٠١٩/٢٢١/٣) والبالغ قيمته نحو ١٠,٩٥ مليون جنيه حيث تم حساب الإهلاك الخاص به علي أساس ٣ سنوات في حين أن صحته عام واحد فقط طبقاً للعقد المذكور ، نحو ٥ مليون جنيه (قطاع الدولي) قيمة قسط الربع الرابع لعام ٢٠١٩ عن رعاية مؤتمر شرم الشيخ بناء على العقد رقم ٢٠١٨/٣١١/٨ المدة ٣سنوات والمعلى بالدفع المقدم ،نحو ١,٢ مليون جنيه (قطاع الدولي) قيمة مصروف ايجار دوائر أقمار صناعية (انتلسات) عن الربع الرابع لعام ٢٠١٩(حساب إيجار دوائر أقمار صناعية).
٣ ـ نحو ٢٠,٨٣ مليون جنيه تخص قيمة مراحل العقد رقم (٢٠١٦/٢٢١/٨) بقطاع الديوان العام ، نحو١٠,٥١ مليون جنيه (بقطاع النظم)

المقر الإداري: مكتب الكيلو 28، طريق مصر إسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر

١٧. قامت الشركة بتشكيل لجان لدراسة الفروق الناتجة عن تطبيق كتاب " الجهاز القومي لتنظيم مرفق الكهرباء الصادر برقم (١٢٥٦) بتاريخ ٢٠١٩/٤/٩ بشأن فروق أسعار التحاسب على إستهلاك الكهرباء بين شرائح كل من : الجهد المتوسط ، الجهد المنخفض ، التجاري ، وقد نتج عن ذلك وجود فروق لصالح الشركة مع جميع شركات الكهرباء بلغ ما أمكن حصره (٤ منها نحو ٧٣ مليون جنيه ، ولم نقف على إجمالي تلك الفروق على مستوى كافة قطاعات الشركة ، ونشير إلى عدم قيام الشركة بحصر قيمة فروق ضريبة الدمغة بين تلك الشرائح عن إستهلاكات الشركة خلال المدة من عام ٢٠١٥ وحتى ٢٠١٩/٦/٣٠ وفقا لأحكام المادة (٩٦) من قانون الدمغة رقم (١١١) لعام ١٩٨٠ .

يتعين حصر كافة تلك الفروق على مستوى قطاعات الشركة وإتخاذ ما يلزم بشأنها مع شركات الكهرباء مع مراعاة أحكام قانون الدمغة المشار إليه .

١٨. لم يتم تدعيم مخصص القضايا بقيمة التعويض المطالب به في الدعويين المرفوعتين من كل من شركات " إتصالات مصر وشركاتها التابعة وأورانج وشركاتها التابعة " والبالغ نحو ٦٥٥ مليون جنيه وذلك خلال عام ٢٠١٩ والتي قامت الشركة بالإفصاح عنهما ضمن الإيضاح رقم (٣٤.١ ، ٢) للقوائم المالية في ٢٠١٩/١٢/٣١.

ويرتبط بذلك عدم موافاتنا بدراسة لمخصص القضايا المرفوعة من وضد الشركة للوقوف على صحة المخصص المكون لهذا الغرض والبالغ قيمته نحو ١٠ مليون جنيه في ٢٠١٩/١٢/٣١ .

يتعين تدعيم المخصص بالمبالغ اللازمة لمواجهة تلك التعويضات مع دراسة مدى كفاية المخصص المكون لمواجهة كافة الالتزامات المحتملة لكافة القضايا المشار اليها بعاليه .

١٩. لم يتم إعداد وإرسال المصادقات الخاصة بأرصدة العملاء والأرصدة المدينة والارصدة الدائنة فى ٢٠١٩/١٢/٣١ للوقوف على مدى صحة تلك الارصدة.

يتعين بحث اسباب ذلك واتخاذ اللازم نحو التصادق على ارصدة الحسابات المشار اليها وبما يتيح تسلمنا الردود عليها في الوقت المناسب .

<u>الـــــرأي المتحفظ</u>

وفيما عدا تأثير ما ورد بعاليه في الفقرات السابقة وتأثير التسويات المحتملة والتي كان من الممكن تحديد ضرورتها إذا تمكنا من التحقق من صحة قيم بعض الأصول وبعض المصروفات والإيرادات وقيمة المخصصات المكونة وحصولنا على إقرارات الإدارة ، فمن رأينا أن القوائم المالية المستقلة للشركة المصرية للاتصالات تعبر بعدالة ووضوح فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة فى ٢٠١٩/١٢/٣١ وعن نتائج أعمالها وعن تدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذات التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة .

<u>مع عدم إعتبار ذلك تحفظا نورد ما يلى :-</u>

١-عدم قيام الشركة بإجراء المطابقات اللازمة بين محاضر جرد الاصول الثابتة و سجلات الاصول الثابتة في٢٠١٩/١٢/٣١ نتيجة لقيد معظم الاصول المضافة خلال الفترة من ١٩٩٨ حتى ٢٠٠٤ بصورة اجمالية ، حيث تبين قيام الشركة بمطابقة تلك المحاضر مع محاضر جردها فى العام السابق - دون تحديد الاختلافات بينها وبين ما هو مثبت بسجلات الاصول الثابتة فى تاريخ الميزانية.

يتعين إعادة النظر في طريقة قيد الأصول المدرجة بسجلات الأصول الثابتة (الخاصة بالمدة من عام١٩٩٨ حتى عام ٢٠٠٤ وما تم بعدها من إضافات وإستبعادات) بحيث يتم القيد بصورة تفصيلية ليصبح أساس للمطابقة في السنوات القادمة ، حتى يمكن التحقق من صحة قيمة الأصول الثابتة المدرجة بالسجلات والظاهرة بالقوائم المالية ، مع موافاتنا بنتائج أعمال كل مرحلة من مراحل الجرد للوقوف على مدى تأثر حسابات وسجلات الأصول الثابتة بتلك النتائج.

---

٤ - بقطاع شرق القاهرة (نحو ٣٩,٤٨ مليون جنيه شركة شمال القاهرة ، نحو ٤,٥١ مليون جنيه شركة جنوب القاهرة) ، بقطاع وسط الدلتا (نحو ٢٩ مليون جنيه) .

B7 المنطقة الثالثة، طريق مصر اسكندرية الصحراوى، الجيزة 12577، مصر.

٢ـ لم نواف بشهادات السلبية للأراضي والمباني المملوكة للشركة للتحقق من عدم وجود أي قيود قانونية على تلك الأراضي والمباني لما لذلك من أهمية للحفاظ على ممتلكات الشركة ،ولم نقف على أسباب توقف الشركة عن تسجيل الأراضي المملوكة لها ، ونشير إلى إستمرار وجود فروق في مساحات وقيم بعض الأراضي بين المدرج بكل من : سجـــلات الأصول الثابتة ، وكذا سجلات الحيازة غير الناقلة للملكية ومستندات الملكية تم ابلاغ الشركة بتفصيلاتها.

يتعين موافاتنا بتلك الشهادات مع موافاتنا بأسباب التوقف عن تسجيل الأراضي المملوكة للشركة .

٣ـ وجود بعض الأراضي المشتراه وكذا بعض الاصول دون إستغلالها الأمر الذي قد يعرضها للتعدي من الغير أو مطالبة الجهة الإدارية بإستردادها أو التقادم التكنولوجي للأصول (٤، وفي هذا الشأن نشير إلى إعتماد محافظ القاهرة بتاريخ ٢٠١٩/٣/١٦ قرار الإدارة المركزية لحماية أملاك الدولة بإلغاء قرار التخصيص مع التنبيه على حي البساتين بإيقاف التعامل لحين التصرف بمعرفة المحافظة على قطعة أرض سبق تخصيصها بثمن للشركة لإقامة سنترال المعراج وسددت عنها نحو ٦ مليون جنيه منذ سنوات طويلة .

يتعين سرعة العمل على إستغلال تلك الاصول .

٤ـ وجود قصور من قبل الإدارة القانونية بالشركة فيما يخص النزاع القضائي بالدعوى رقم (٤٠١٠) لسنة ٢٠٠٥ جلسة ٢٠١٦/٤/٣٠ بشأن أرض الطوابق بقطاع الجيزه البالغ قيمتها الدفترية نحو ٥,٢١ مليون جنيه والتي صدر بشأنها حكم إستئناف رقم (٦١٩٢) لسنة ١٣٣ ق بجلسة ٢٠١٨/٦/٢٧ في غير صالح الشركة ، الأمر الذي قد يعرض تلك الأرض للضياع .

يتعين تحديد المسئولية في هذا الشأن .

٥ـ لم نقف على أسباب كل من :-

- عدم تنفيذ الشركة الحكم الصادر لصالحها بتاريخ ٢٠١٣/٣/٢٤ بنحو ٤٥ مليون جنيه ضد شركة النيل للإتصالات ، على سند من رغبتها في الحصول على جميع طلباتها بالطعن على الحكم .
- عدم تنفيذ الحكم الصادر لصالح الشركة في ٢٠١٢/١٢/٣١ بنحو ٧,٨ مليون جنيه في الدعوى التحكيمية رقم (٧٠٤) لسنة ٢٠١٠ المرفوعة ضد شركة " إيجيبت تلي كارد " لتراخي مكتب المحاماه الذي يباشر الدعوى في تنفيذ الحكم وطلبه التخلي عن الوكالة فى مرحلة التنفيذ ، مما ترتب عليه عدم إمكانية إعلان الخصم وهو ما أشارت إليه المذكرة المعروضة على السيد المهندس الرئيس التنفيذي للشركة وقتئذ .

يتعين موافاتنا بأسباب ما سبق .

<u>٦ـ بلغت قيمة إستثمارات الشركة المصرية نحو ٦,٧٢٣ مليار جنيه بعد خصم إضمـــحلال بنحو ٤٤,٤ مليون جنيه ، وقد تبين بشأن تلك الاستثمارات ما يلي :-</u>

أ ـ استمرار الشركة فى الاستثمار فى شركات لم تجن منها أية عوائد نقدية منذ بداية الاستثمار فيها فضلا عن تحملها بأعباء على قوائم الدخل في السنوات السابقة تمثل قيمة اضمحلال لبعض قيم هذه الاستثمارات ومن أمثلة ذلك:-

---

° ـ اراضى بنحو ١,٦١١ مليون جنيه بحساب (التكوين الاستثماري) مشتراه من بعض أجهزة المدن العمرانية الجديدة لإقامة سنترالات يرجع تاريخ سداد قيمتها لعامي ٢٠٠٩ ، ٢٠١٠ ، أرض بنحو ١,٧٦ مليون جنيه بمدينة السادات بمساحة ٧٨٦٥ م٢، بنحو ٢٧٨ الف جنيه بمنطقة سوهاج بمساحة ١٦٦٣ م٢ ، أرض ومبنى سنترال الفشن القديم بمحافظة بني سويف البالغ مساحته نحو ٢٢٠ م٢ ، عدد ١٦ قطعة أرض فضاء بقطاع شرق الدلتا ، مبنى انزال رأس سدر والذى بلغ ما أمكن حصره من المبالغ المنصرفة عليه نحو٤ مليون جنيه ، نحو ٥,٨ مليون جنيه قيمة كوابل ألياف ضوئية وسنترال ترادفي وأثاث تم إضافتها على حسابات الأصول الثابتة خلال عام ٢٠٠٣ تخص سنترال المعصرة ، عدد ٣ أدوار خالية بمبنى سنترا التبين ، وعدد ٣أدوار خالية أيضا بسنترال ١٥ مايو ، قيمة أجهزة سنترالات بنحو ١,٤٤٥ مليون جنيه واردة من الشركة المصرية لصناعة المعدات التليفونية منذ عام ٢٠١٠ دون إستخدام ، بمخازن قطاع الجيزه ، بعض خدمات الشبكة الذكية حيث بلغت نسبة عدم الاستغلال لبعضها ١٠٠% وكذا السعات المتاحة على بعض الكوابل ومنها كابل EIG بنسبة٥,٣٨ % وكابل TENORTH بنسبه ٤٤,٧ % ، حق استخدام بنحو٥٥٨ مليون جنيه خلال اعوم من عام ٢٠١٤ حتى عام ٢٠١٩ تحملت عنهم الشركة قيمة أهلاك عن الفترة المذكورة بنحو ١٠٥,٨ مليون جنيه ، صافى القيمة الدفترية لعدد ٣٣,٢ فرعة لكابل TE-NORTH بنحو ١٤٤ مليون جنيه

B7 المقر الرئيسي: الكيلو ٢٨ طريق مصر إسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر

- **الشركة المصرية لخدمات التوقيع الالكتروني** (شركة شقيقة) وقد بلغ المستثمر فيها نحو ١٠مليون جنيه منذ عام ٢٠٠٦ ، وقد تم حساب إضمحلال بنحو ٧,٥ مليون جنيه خلال السنوات السابقة ، . ونشير إلى أنه جاري التفاوض مع أحد المساهمين (بي تراست) للإستحواذ على حصته ولم نواف بدراسة الجدوي في هذا الشأن .

يتعين موافاتنا بدراسة الجدوي المشار إليها وكذا مستجدات شراء الشركة المصرية للإتصالات .

- **الشركة العربية لتصنيع الحاسبات** (متاحة للبيع) ؛ وقد بلغ المستثمر فيها نحو ٧مليون جنيه وقد تم حساب إضمحلال بكامل قيمة الإستثمار خلال السنوات السابقة ، ونشير إلى توصية لجنة الاستثمار بالشركة فى ٢٠١٧/٧ بالتواصل مع المشترين المحتملين للوصول الى قيمة متفق عليها لشراء حصة الشركة المصرية للإتصالات فى الشركة المشار اليها ، ولم نواف بالموقف النهائي في ضوء بدء تعافي الشركة وتحقيقها أرباح خلال عام ٢٠١٨.

يتعين موافاتنا الموقف النهائي للشركة المصرية للإتصالات من التخارج من الشركة المذكورة .

ب - الإستثمار في العديد من الشركات التي لازالت تحقق خسائر وتم عمل إضمحلال بكامل المال المستثمر فيها ، ويبلغ عددها ٥ شركات (١) وقد بلغ إجمالي المستثمر فيها منذ سنوات سابقة نحو ١٨,٣ مليون جنيه .

يتعين دراسة مدى جدوي الإستمرار في تلك الإستثمارات من عدمه .

ج - لم نواف بمستجدات أعمال اللجنة المشكلة للوقوف على أسباب خسائر مشروع الجزائر والبالغة ٤٥٤ مليون جنيه ، بالرغم من تشكيل تلك اللجنة منذ ٢٠١٢/١٠/٢٣ ، حيث سبق تكرار طلبنا لذلك بالعديد من تقاريرنا السابقة دون قيام الشركة بموافاتنا بذلك ، كما لم نقف على حصر وموقف أصول تلك الشركة منذ تاريخ قرار التصفية وحتى ٢٠١٨/١٢/٣١ ، وكذا حساب تصفيتها وكيفية التصرف فيها ، ونشير الي عدم تحديد مدة لنهو أعمال تلك اللجنة بالمخالفة لقواعد ومعايير حوكمة الشركات ، ونؤكد على أن حفظ التحقيق بالنيابة العامة لاستبعاد شبهة الجرائم على المال العام لا يعفى الشركة من السعى لحصولها على حقوقها بالتفاوض مع الحكومة الجزائرية عن طريق السلطات المختصة بالدولة .

يتعين إتخاذ التدابير اللازمة لاستيداء حق الشركة ، وموافاتنا بما سبق عرضه .

٧- بلغت إيرادات الاستثمارات في الشركات التابعة والشقيقة حتي ٢٠١٩/١٢/٣١ نحو ٥,٣٥ مليار جنيه منها نحو ٥,٣٣ مليار جنيه محصلة من شركة فودافون خلال عام ٢٠١٩ ، ونشير الى أن نصيب الشركة المصرية للاتصالات في الأرباح المحتجزة لدى الشركة المذكورة في ٢٠١٩/١٢/٣١ بلغ نحو٥,٤ مليار جنيه .

يتعين موافاتنا بموقف الشركة المصرية للإتصالات من نصيبها من الأرباح المحتجزة لدى شركة فودافون .

٨- لم تقم الشركة بموافاتنا بما تم من دراسات بشان تحديد خسائر الاضمحلال فى استثمارات الشركة فى شـــركة الثريا البالغ قيمتها (بعد الاضمحلال) نحو٣,٨ مليون جنيه خاصة فيما يتعلق بتحديد القيمة الاستردادية لتلك الاستثمارات والمؤشرات (الداخلية والخارجية)التى تم الاعتماد عليها فى تحديد تلك القيمة فى ظل زيادة نسبة الخسائر المتراكمة والتى بلغت نحو ٥١٤ مليون دولار بنسبة ٧٨,٥% من راس ما ل الشركة البالغ قدره ٦٥٤,٥ مليون دولار الامر الذى لم نتاكد معه من مدى صحة خسائر الاضمحلال المحتسبة ومدى صحة صافى قيمة الاستثمار المشار اليه.

يتعين بحث اسباب ماتقدم واتخاذ اللازم فى هذا الشان مع ضرورة اعادة النظر فى جدوى الاستمرار فى الاستثمار المذكور .

٩- بلغ ما أمكن حصره من متأخرات العملاء نحو ١,٧ مليار جنيه منذ ما قبل عام ٢٠١٧ ، بالإضافة إلى نحو ٦٤٢ مليون جنيه بقطاع الدولي (٢) ترجع إلى ما قبل عام ٢٠٠٠ .

يتعين سرعة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحصيل مستحقات الشركة وانشاء سجلات تحليلية لكافة ارصدة العملاء بالادارة المالية ومطابقة الارصدة بين الادارة المالية والعلاقات التجارية وتسوية الفروق بينهما ونقل بعض الارصدة المشار اليها الى المناطق المختصة لمتابعة تحصيلها.

---

[1] - شركة : الوطنية للتليفون المحمول ، المصرية لخدمات التكنولوجيا ، المصرية لصناعة المعدات التليفونية ، ميناتل ، النيل .

[2] - نحو ٧٢ مليون جنيه بحساب عملاء قصيرة الأجل بجنيه متوقف منذ ٢٠٠٩/٩/٣٠ يمثل قيمة متأخرات لم يتم نقلها للمناطق المختصة لتحصيلها ، نحو٤٠٥ مليون جنيه ارصدة متوقفة لبعض الدول والشركات بعملاء المقاصة الدولية ، نحو ٨٣,٧ مليون جنيه ارصدة متوقفة لبعض الدول والشركات عملاء خارج مصر ، نحو٧١,٣ مليون جنيه ارصدة متوقفة لدى التليفزيون المصرى ، نحو ٣,٢ مليون جنيه ارصدة متوقفة عن خدمة V.SAT ، نحو٤,٥ مليون جنيه ارصدة متوقفة لدى شركة مينا نت ، نحو ٢ مليون جنيه ارصدة متوقفة عن خدمة V.POP .

87 القرية الذكية، الكيلو 28، طريق مصر اسكندرية الصحراوى، الجيزه 12577، مصر

١٠- وجود رصيد (مبالغ محصلة مقدما) لبعض العملاء . بقطاع الدولي . بنحو ١٠,٦ مليون جنيها متوقف منذ سنوات دون تسوية ومنهم "شركة أسيك للتعدين".

يتعين حصر كافة الحالات المماثلة واجراء التسويات اللازمة فى هذا الشان لاظهار ارصدة الحسابات المشار اليها بالقيمة الصحيحة .

١١- تضمن أرصدة العملاء مبالغ شابها إعتراضات من العملاء ولم يحسم الخلاف بشأنها منذ عدة سنوات طويلة منها ما يلي:-

أ . نحو **١٦٤ مليون جنيه** طرف شركة WE DATA (٨).

ب . نحو **١١٠ مليون جنيه** (قطاع الديوان العام) يخص عملاء خدمات BIT STREAM (٩) .

ج . نحو **٣٤ مليون جنيه** ، نحو ٨٨ مليون جنيه بالأرصدة المدينة والدائنة على الترتيب لم نقف على طبيعتها تخص شركة فودافون ..

يتعين سرعة دراسة تلك الخلافات وإجراء التصويبات اللازمة .

١٢- لم تقم الشركة بتفعيل توصية اللجنة المشكلة بقرار معالي السيد الدكتور/ رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٢٥٨ لسنة ٢٠١٨ والقرار الوزاري رقم ٣٠٠ لسنة ٢٠١٩ (لدراسة تسوية واسترداد المبالغ المستحقة على شركات المحمول لصالح الشركة المصرية للإتصالات في ٢٠١٩/٦) والتي تضمنت " ضرورة قيام الشركة المصرية للإتصالات بإتخاذ الإجراءات القانونية بناء علي العقود الجارية المبرمة مع شركات المحمول لتحصيل المبالغ المستحقةعليهم "البالغ قيمتها نحو ٣٢٠ مليون جنيه والمسدد بمعرفة الشركة نيابة عن شركات المحمول لمصلحة الضرائب على المبيعات (ضريبة القيمة المضافة فيما بعد)عن إيرادات خدمات مرور المكالمات الدولية عبر البوابة الدولية الخاصة بالشركة المصرية للإتصالات عن السنوات من عام ٢٠١١ حتى ٢٠١٥ .

يتعين سرعة تفعيل التوصية المشار إليها مع موافاتنا بما تم إتخاذه من قبل الشركة المصرية للإتصالات بأخر مستجدات دعوى بطلان مطالبة المصلحة بالضريبة الإضافية.

١٣- عدم وجود سجلات لتأمينات العملاء (بقطاع الدولى) في ٢٠١٩/١٢/٣١ البالغة نحو ٩٦ مليون جنيه الامر الذى لم نتمكن معه من التحقق من صحه ذلك الرصيد ، فضلا عن قيام الشركة بتخفيض نحو ٧ مليون جنيه من الحساب المذكور خلال شهر ابريل ٢٠١٩ وتعليتها لحساب المناطق بناء على تقرير لجنة فحص التامينات دون موافاتنا بتقرير تلك اللجنة للتحقق من صحه ذلك التخفيض.

يتعين بحث اسباب ماتقدم واتخاذ اللازم فى هذا الشان مع موافاتنا بالتقرير المشار اليه.

١٤- إستمرار وجود فروق في أرصدة كل من :

أ . تامينات العملاءبين الظاهر بميزان المرجعة وسجلات ضبط الايراد ببعض القطاعات (١٠)

ب . أرصدة متأخرات العملاء بين القطاع المالي والتجاري بالعديد من قطاعات الشركة .

ج . رصيد حساب عملاء المقاصة الدولية بين الظاهر بالادارة المالية والبالغ نحو ١٣٧٣,٩ مليون جنيه عن الرصيد الظاهر بإدارة العلاقات التجارية والبالغ نحو ١٣٧٧,٤٣٨ مليون جنيه بفارق نحو ٣,٦ مليون جنيه.

يتعين سرعة اتخاذ اللازم فى هذا الشان.

---

٨ . نحو ٢٦ مليون جنيه الخاصة بالاختلافات في قراءات الحركة الدولية عن الفترة من يناير حتى نوفمبر ٢٠١٥ ، نحو ١٢ مليون جنيه قيمة ما يخص شركة WE DATAمن خدمات شركة ميكروسوفت الاستشارية والدعم الفني والتدريب ، نحو ٦ مليون جنيه خاصة بدوائر ROU لربط القاهرة – الإسكندرية لحين إتمام التسويات الخاصة بالسنوات السابقة ، ٩ مليون جنيه تخص مشروع TE CAMERA والذي نفذتة شـــــركة WE DATA لـــتوريد وتركيب عدد ٤٠٨ كاميرا ثابتة ومتحركة والشبكة الداخلية واجهزة المراقبة الخاصة لعدد ٥١ فرع للشركة المصرية للاتصالات ، ١١١ مليون جنيه تمثل قيمة أجهزة الـ DPI (IBM) والدعم الفني الخاص بها المستحقة لصالح الشركة المصرية للاتصالات .

٩ . نحو ٢٨ مليون جنيه طرف شركة نور عن عامي ٢٠١٨ /٢٠١٩ ، نحو ٣٤ مليون جنيه طرف شركة أورانج عن عام ٢٠١٩ ، نحو ٣٨ مليون جنيه طرف شركة نول عن عام ٢٠١٩ ، نحو ١٠ مليون جنيه طرف شركة إيجي نت عن عامي ٢٠١٨/٢٠١٧ .

١٠ . نحو٣,٨٥ مليون جنيه بقطاع الجيزة ، ٢,٣٣ نحو مليون جنيه قطاع شرق القاهرة ،

B7 الهرم الذكية، الكيلو 28، طريق مصر اسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر.

١٥. تضمين الحسابات المدينة العديد من الأرصدة المرحلة منذ سنوات سابقة دون تسوية ، منها : **نحو ٢١٣ مليون جنيه** بقطاع الديوان العام (٢) ، **نحو ٥٦ مليون جنيه** ، بقطاع الدولي (٣).

ونشير إلى أن ردود الشركة لازالت متكررة بشأنها **" بأنه جاري فحص أرصدة العملاء عن طريق قطاع حسابات العملاء والتحصيل والإئتمان وسوف يتم عمل التسويات اللازمة فور الانتهاء من عملية الفحص بمراحلها المختلفة "**. دون تقدم ملموس فى هذا الشأن حتى يناير ٢٠٢٠ .

يتعين العمل على :-

١. سرعة تشكيل لجنة من المختصين بالشركة لبحث كافة الحسابات المدينة على مستوى الشركة ككل على أن يحدد لها برنامج زمني ويتم متابعتها أولا بأول وترفع تقريرها إلى سلطة مالية مختصة عليا على مستوى الشركة لديها الصلاحيات المالية بإتخاذ القرارات اللازمة .

٢. سرعة إتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه تلك المديونيات للحفاظ على حقوق الشركة واجراء ما يلزم من تسويات والافادة .

١٦. تضمنت الحسابات الدائنة العديد من الأرصدة الدائنة المرحلة منذ سنوات سابقة دون سداد او تسوية ، منها ما يلي:

- **نحو ١,١٧ مليار جنيه** قيمة المديونية المستحقة على الشركة المصرية للإتصالات لصالح شركة WE DATA (٤).
- **نحو ٢٢٥ مليون جنيه** قيمة المستحق للهيئة العامة للطرق والكباري عن الجعل السنوي خلال الأعوام من ٢٠١٤ حتى ٢٠١٩ متضمنا نحو ١٣٠ مليون جنيه تم تحميلها بشكل تقديري نتيجة عدم حسم الخلاف بين الشركة والهيئة في هذا الشأن ، الأمر الذي حذا بالهيئة إلى الحجز على أرصدة الشركة لدى بعض البنوك .

ويرتبط بذلك التأخر في تحصيل مديونية بنحو ١٤٠مليون جنيه مستحقة للشركة طرف الهيئة تتمثل في قيمة تكلفة تعديل مسار الكوابل المرتبط بمشروع الطرق الإستراتيجية خلال عام ٢٠١٥ فضلا عن عدم تحميل الهيئة بقيمة تغيير مسار الكوابل بكوبري شبين الكوم العلوي بقطاع وسط الدلتا خلال عام ٢٠١٥ .

- **نحو ٣٦,٤٢ مليون جنيه** بقطاع الديوان العام مرحلة منذ سنوات ، **نحو ٢٧,١ مليون جنيه** (قطاع الدولي) (٤) ، **نحو ١٧,٨ مليون جنيه** (قطاع المشروعات) يرجع تاريخ بعضها إلى عام ١٩٩٥ ، ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٧ .

يتعين العمل على تشكيل لجنة لبحث كافة الأرصدة الدائنة على مستوى الشركة وإتخاذ اللازم بشأنها ، مع سرعة حسم الخلاف مع هيئة الطرق والكباري .

---

[١] - نحو٧٩,١ مليون جنيه رصيد مدين على الشركة المصرية لنظم المعلومات (إكسيد) مرحل منذ سنوات طويلة سابقة يرجع بعضها إلى عام ٢٠٠٧ . - نحو ٢٠مليون جنيه ، نحو ٦,٥ مليون جنيه مديونيات طرف مصلحة الضرائب على المبيعات (حـ/٢٥٣٧٠٠١) يرجع بعضها إلى عام ٢٠١١ على الرغم من الإنتهاء من الفحص الضريبي لتلك الأعوام وسداد الشركة لفروق القحص الضريبي المتعلقة بها ، نحو ٨مليون جنيه رصيد حساب مدينين الضريبة على القيمة المضافة عملاء (حـ/٢٥٧١١٠١) متوقف ومرحل منذ سنوات سابقة ، ولم يتأثر الرصيد بما تم تحصيله من العملاء عن طريق إدارة الحجز الإداري خلال المدة من عام ٢٠١١ حتى عام ٢٠١٩ والذي بلغ نحو ٢١٦ مليون جنيه ، نحو ١١,٥٨ مليون جنيه تخص " أعمال تحويل مسار ترعة بركات بالقرية الذكية " ، نحو ٤,٥٥ مليون جنيه قيمة مديونيات على عدة شركات بالقرية الذكية خاصة " بسداد إستهلاكات كهرباء" عنهم منذ عام ٢٠١٧ ، نحو ١,٣٦٨ = =مليون جنيه يرجع بعضها لعام ٢٠١٤ تحت مسمي "علي ذمه صرف المعاشات الخاصه " ، نحو ٧١,٣ مليون جنيه عدة مبالغ متوقفة منذ سنوات سابقه تتمثل في مديونيات متنوعة ودفعات مقدمة مقابل خدمات وسلف مؤقتة دون تسوية .

[٢] - نحو ٤٥,٧ مليون جنيه قيمة المبالغ المسددة نيابة عن الشركة العالمية للكوابل البحرية الى مجموعة شركات اوراسكوم منذ ٠٠ ، نحو ٣,٦ مليون جنيه مستحقة على شركة إكسيد (مسددة نيابة عنها لشركة رايا) منذ يناير ٢٠١٦و لم يتم تحصيلها حتى ٢٠١٩/١٢/٣ ، نحو ٣,٦ مليون جنيه المسددة لشركة للحلول المتقدمة على العقد رقم ١/٢٢/٢٠١٧/٣٤١ قيمة شراء اجهزة الشبكة النحاسية . نحو١١ مليون جنيه مبالغ مرحلة متنوعة من سنوات سابقة بعضها يرجع لعام ٢٠٠١ .

[٣] - نحو ٦٥٦ مليون جنيه قيمة ما تم تحصيلة خلال عام ٢٠١٩ بواسطة BSS SYSTEM لصالح شركة WE DATA ، نحو ٢٨١ مليون جنيه قيمة تكاليف إدارة وتشغيل ونقل الخبرات وصيانة شبكة الـ IP CORE عن الفترة من ٢٠١٥/٤/١ وحتى ٢٠١٨/٣/٣١ ، نحو ٣٤مليون جنيه قيمة عقود الصيانة الخاصة بشبكة ال IP CORE المبرمة مع الغير من خلال شركة WE DATA وقبل نقل أجهزة الشبكة للشركة المصرية للاتصالات منذ عام ٢٠١٥ .

[٤] - نحو ١٢ مليون جنيه معلاة لحين متابعتها مع العلاقات التجارية بعضها مرحل من سنوات سابقة بعضها يرجع لعام ٢٠٠٩ولم نواف بطبيعتها ، نحو ٦,٥ مليون جنيه قيمة سداد بليقون مجلي محصلة عن طريق بنوك تجارية وفيزا كارد مرحلة من سنوات سابقة بعضها يرجع لعام ٢٠١٠ ، نحو ٥,١٣ مليون جنيه مبالغ محصلة ومعلاة بالبنوك عملاء محلى يرجع تاريخها لعام ٢٠٠٩ . نحو ٣,٥ مليون جنيه قيمة خطاب الضمان رقم٧٧/٥١٤٨٧٣ الصادر من البنك الأهلي المصري لصالح الشركة المصرية للاتصالات لحساب شركة riz transmitters .

٢٧ الأبراج الذكية كيلو 28، طريق مصر إسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر

١٧. تم تعلية الايرادات بنحو ٢٢٤,٥ مليون جنيه المعادل لنحو ١٤مليون دولار قيمة السعات المباعة بنظام IRU خلال ديسمبر ٢٠١٩ لشركة ST بعدد ٧ تيرا بايت (٤تيرا بايت على كابل مينا – ٣ تيرا بايت على كابل TE-NORTH) ولم نتمكن من التحقق من صحة الايراد المشار اليه حيث لم يتم موافاتنا بالاتفاقية المترجمة المشار اليها ومدى تحقق هذه الايرادات خاصة مع عدم قيام الشركة باصدار الفواتير المؤيدة لتلك الايرادات .

يتعين سرعة موافاتنا بالاتفاقية المترجمة بين الطرفين للتحقق من صحة الايراد المذكور.

ملاحظـــــــــــات آخـــرى :

١. بالرغم من تزايد صافى ربح العام المالى ٢٠١٩ بنحو ٤,١٩ مليار جنيه عن العام السابق الناتج عن ممارسة الشركة لكافة ومختلف الاعمال والمعاملات الا انه تبين تراجع نتائج الاعمال الناجمة عن ممارسة الشركة للنشاط الاساسى والرئيسى لها حيث تبين ما يلي :-

أ - بلغت صافي أرباح النشاط عن عام ٢٠١٩ نحو ٦,٢ مليون جنيه وقد

- انخفاض مجمل ربح النشاط بنحو ٢١٦ مليون جنيه عن العام المالى السابق ٢٠١٨ .
- انخفاض صافى ربح النشاط بنحو ١,٨٠١ مليار جنيه عن العام المالى السابق ٢٠١٨ .

مما يعكس ان الزيادة فى صافى ربح العام ليست ناتجة عن ممارسة النشاط الرئيسى وانها ناجمة عن الانشطة الفرعية الاخرى مثل ارباح فروق العملة والتى بلغت نحو ١,٤٥ مليار جنيه ونصيب الشركة عن ارباح مرحلة من استثماراتها فى شركات اخرى والتى بلغت نحو ٥,٣٥ مليار جنيه .

٢. وجود خلل فى الهيكل التمويلى بالشركة حيث ظهر راس المال العامل بالسالب بنحو ١٤ مليارجنيه وذلك نتيجة زيادة الإلتزامات المتداولة عن الأصول المتداولة وذلك نتيجة وجود طفرة في الإعتماد على التسهيلات الإئتمانية خلال العام الحالي عن العام السابق - وفي هذا الشأن نشير إلى :-

- زادت القروض بالعملة الاجنبية بالدولار بنحو ٥,٧٨١ مليار جنيه فى ٢٠١٩/١٢/٣١ مقابل لاشيء فى ٢٠١٨/١٢/٣١ .
- زادت التسهيلات البنكية محلى من ٣,٦٢٩ مليار جنيه فى ٢٠١٨/١٢/٣١ الى ٤,٨٩٢ مليار جنيه فى ٢٠١٩/١٢/٣١ بزيادة قدرها نحو ١,٢٦٣ مليار جنيه.

يتعين اجراء الدراسات اللازمة بشان الهيكل التمويلى بالشركة وحصر ما به من أوجه خلل واتخاذ اللازم بشانها.

٣. قيام الشركة بتحصيل مبالغ لحساب الغير دون سدادها منها :-

- **نحو ٢٤ مليون جنيه** (المعادل لنحو ١,٤ مليون دولار) باقى قيمة المبالغ المحصلة خلال عام ٢٠١٩ لصالح الجهاز القومى لتنظيم الاتصالات من ادارات الكوابل المختلفة عن رسوم الدوائر العابرة للاراضى المصرية

خلال عام ٢٠١٩ ، وتجدر الاشارة الى ان ادارات كوابلGBI ,IMEWE,SECOM, SMW5, HAWK,EIG, AAE 1لم تقم بسداد مستحقات الجهاز القومى لتنظيم الاتصالات (عن تمرير حركة

الاتصالات الدولية العابرة علي شبكات الكابلات الدولية التي تقوم بإنزالها داخل جمهورية مصر العربية) والبالغ قدرها ٤٠٠ ألف دولار أمريكي وكذا ١٠٠٠ دولار عن كل دائرة STM1(التى قامت ادارات الكوابل بإضافتها علي سعة حركة الاتصالات علي جميع شبكات الكابلات الدولية عن الاعوام من ٢٠١٢حتى ٢٠٢٠) بنحو١١٥ مليون جنيه المعادل لنحو ٧ مليون دولار.

- نحو ١٠مليون جنيه المعادل لنحو ٥٦٥الف يورو قيمة المبالغ المحصلة من تحالف كوابل ميكما لصالح سوريا .
- نحو ١٥٠ الف جنيه مبالغ محصلة لصالح شركة ألكان بعضها مرحلة من سنوات سابقة .

يتعين سرعة سداد المبالغ المحصلة للجهات المختصة و اتخاذ اللازم بشان مستحقات الجهاز القومى لتنظيم الإتصالات لدى تلك الكوابل .

٤. بلغت قيمة ما تحملته الشركة من التزامات نتيجة تطبيق المعاش المبكر نحو ١,٢٦٧ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٩ فقط وقد تبين بشأنه ما يلى :-

أ - وجود قصور فى الايضاح المتمم رقم ١١-١ المتعلق بنظام المعاش المبكر حيث لم يتضمن هذا الايضاح سوى المزايا التى ستعود على العاملين المستفيدين من ذلك النظام دون التطرق للمنافع التي تعود على الشركة من جراء تطبيق ذلك النظام الذى بلغها نحو ١,٢٦٧ مليار جنيه .

القرية الذكية، الكيلو 28، طريق مصر اسكندرية الصحراوى، الجيزة 12577، مصر

ب . لم نواف بالدراسات التى قامت بها الشركة بشان نظام المعاش المبكر الامر الذى ترتب عليه عدم التحقق من الاتى :-

- ضمان استمرارية العمل بالكفاءة الواجبة وأنه يضمن الاحتفاظ بالعمالة ذات الكفاءة مع التخلص من العمالة الزائدة والعمالة غير المنتجة .
- ان تطبيق ذلك النظام لن يؤدى الى حاجة الشركة الى اللجوء الى اعادة تعيين عمالة من نفس التخصصات التى تم التخلص منها او اعادة التعاقد مع العمالة التى تم التخلص منها بعقود مؤقتة .
- المنافع الاقتصادية التى ستعود على الشركة من تطبيق ذلك النظام والتى تفوق تكلفته المذكورة.

ج - لم تتضمن حسابات الشركة القيمة الحالية لتكلفة العلاج الطبي للعاملين المحالين للمعاش المبكر لمدة ثلاث سنوات بعد خروجه للمعاش المبكر وكذا خدمات الإتصالات الآخرى الممنوحة للعاملين ، ونشير إلى أن إجمالي تلك الخدمات السنوية المقدمة لكافة العاملين نحو ٣٥٠ مليون جنيه ، ٣٦ مليون جنيه على الترتيب .

٥. بلغت الأرصدة المحجوزة طرف بعض البنوك في ٢٠١٩/١٢/٣١ نحو ١٠٥,٨٧ مليون جنيه وبشأنها نشير إلى ما يلي :-

- عدم تفعيل احكام رفع الحجز عن بعض المبالغ بنحو ٣,١٢ مليون جنيه من عام ٢٠١٢.
- تزايد قيمة تلك المبالغ منذ عام ٢٠٠١ حتى عام ٢٠١٩ مما غل يد الشركة عن الإستفادة منها ا خلال تلك المدة .
- تضمنت تلك المبالغ نحو ٩٥,٥١ مليون جنيه لم يتم ربطها كودائع واوعية ادخارية مما اضاع على الشركة الاستفادة من عوائدها .

يتعين بحث اسباب ما سبق الاشارة اليه وسرعة اتخاذ الاجراءات اللازمة بشأنها.

٦. مخالفة المادة (٢٧) من الترخيص الممنوح للشركة بتاريخ ٢٠١٦/٨/٣١ بشأن " إلتزام المرخص له بتقديم التقارير والبيانات التي يطلبها المرخص منه بالشكل وفي الموعد الذي يحدده المرخص ... الخ " حيث **لم يتضمن** ميزان المراجعة الخاص بنشاط شبكة المحمول في ٢٠١٩/١٢/٣١ وما قبلها العديد من بنود الحسابات التي تظهر الموقف المالي للنشاط ، ومنها قيمة الأصول الثابتة الخاصة بمحطات المحمول ومصروفات إهلاكها ، التي بلغ ما أمكن حصره من قيمة محطات وابراج المحمول المدرجة بالأصول الثابتة فى موازين القطاعات الأخرى نحو ١,٨٨٦مليار جنيه وبلغ مجمع الاهلاك من بدايه التشغيل حتي ديسمبر ٢٠١٩ نحو ٥٠١,٩٤٨ مليون جنيه ، الأمر الذي أفقد ميزان المراجعة الغرض المعد من أجله .

نوصى بحصر كافة الحالات المماثلة وإجراء التصويب اللازم لإظهار الحسابات بميزان المحمول على حقيقتها .

٦. لم تقم الشركة بإبرام اتفاقيات مع بعض شركات المحمول لتحديد أسعار الترابط . حيث يتم تعليه إيرادات ومصروفات الترابط بناء على سعر تقديرى . مما قد يترتب عليه نشأة خلاف بين الشركة وتلك الشركات والدخول معهم في دعاوى تحكيمية تكبد الشركة مصاريف باهظة .

يتعين سرعة إبرام تلك الإتفاقيات .

٧. قامت الشركة المصرية للإتصالات بإبرام إتفاقية ترابط مع شركة " إتصالات مصر " بتاريخ ٢٠١٨/٧/١٥ تعديلا للإتفاق المبرم بينهما فيما يخص شبكة تليفون المحمول (الشبكة الرابعة) وقد ترتب عليه أصبح لزاما على الشركة المصرية تحقيق عدد طموح من المكالمات ونقل البيانات خلال الأعوام من ٢٠١٨ حتى عام ٢٠٢٢ ، والذي أضحى من الصعوبة تحقيقها خلال تلك السنوات القادمة في ضوء الزيادة المضطرده في الأعداد المطلوب تحقيقها من عام لآخر ، حيث بلغت قيمة المكالمات غير المستغله نحو ٨٦,٨ مليون جنيه خلال عام ٢٠١٩ تم ترحيلها لعام ٢٠٢٠ بموافقه شركه إتصالات مصر ، حيث بلغت نسبه ما تم تحقيقه فعليا من مكالمات خلال عام ٢٠١٩ نحو ٤٩,٥% من إجمالي العدد الواجب تحقيقه بالإتفاق المشار إليه خلال عام (شامل المبلغ الغير مستغل و المرحل من عام ٢٠١٨) .

يتعين سرعة إتخاذ الإجراءات اللازمة بوضع الخطط التسويقية لتنشيط المبيعات لتحقيق المستهدف بالإتفاق المشار إليه (وبحث تطبيق البند رقم ١٨ من التعاقد الذي يفيد بأنه في حاله حدوث أي متغيرات بالسوق قد تؤدي إلي تغيير التوازن التجاري لإتفاقية التجوال المحلي فإنه يمكن للطرفين عقد المفاوضات اللازمه لعوده التوازن طبقا لما جاء برد الشركه على الملاحظة سابقا.

87 الفرنساوية الدكية، الكيلو 28، طريق مصر اسكندرية الصحراوى، الجيزه 12577، مصر

١٠. وجود فرق غير مبرر بنحو ٨٧٦٠متر طولي في أطوال الكوابل النحاسية (قطاع وسط الدلتا) بين الوارد بأوامر التكليف الصادرة لجهاز الخدمة الوطنية خلال عام ٢٠١٩ بنحو ٦١٢٠١ متر وبين ما تم سحبه فعليا بنحو ٤٢٤٤٦ متر طولي .

وفي هذا الشأن نشير إلى عدم اتخاذ الشركة الإجراءات اللازمة للحفاظ على الكوابل النحاسية المفصول عنها الخدمة لإحلالها بكوابل الفايبر ، حيث بلغت الكمية التي تم سرقتها بمنطقة القليوبية (فقط) نحو ٧٨٠٠ متر طولي .

يتعين سرعة وضع الضوابط التي

١١. لم نتحقق من صحة الوارد بفواتير الـ SITE SHARINGعن عام ٢٠١٩ والبالغ قيمتها نحو٢٢,٣٥ مليون جنيه.
يتعين بموافاتنا بمرفقات الفواتير .

١٢. تضمن حساب دائنون متنوعون قصيري الأجل أخري نحو ٣,٤٩٧ مليون جنيه مبالغ معلاه تحت مسمي شركة سيليكون مقابل الحصول علي عرض لشراء عدد تليفون تم خصمها من مستحقات العقد ٢/٢٠١٧/٢١١ وبالبحث تبين لنا حصول الشركه علي تخفيض قدره ٢٠٠ألف دولار ليتم توجيهها لشراء عدد تليفون محمول مصريه وقد تم شراء التليفونات والسداد للشركة الموردة ومازالت المبالغ معلاة بميزان المحمول .

نوصي بإجراء التسويات اللازمة بحساب جاري النظم .

١٣. قامت شركة فودافون العالمية بعرض حصتها في شركة فودافون المصرية للبيع ، ولم نقف على موقف الشركة المصرية للإتصالات النهائي بشأن البدائل المطروحة وهي :. قيامها بالإستحواذ على كامل الشركة أو بيع حصتها ضمن الصفقة أو الإبقاء على حصة الشركة المصرية.

نوصي بموافاتنا بموقف الشركة من تلك البدائل .

١٤- عدم إلتزام الشركة بما ورد بمعايير المحاسبة المصرية من متطلبات عند حساب اضمحلال وتخفيض بعض الاصول الامر الذى اثر على صحة حساب ذلك الاضمحلال والتخفيض .

يتعين الإلتزام بما ورد بنصوص معايير المحاسبة بشأن ما سبق .

١٥. خلو محاضراجتماع كل من : (مجلس الإدارة ، لجنة المراجعة ، لجنة المكافآت والحوافز) ، التي وافتنا بها الشركة من المذكرات المعروضة وخلاصة وافية للمناقشات التي تتم بها بالمخالفة للمادة رقم (٢٤٩) من اللائحة التنفيذية للقانون ١٥٩ لعام ١٩٨١ والتي تضمنت " يثبت بالمحضر خلاصة وافية بجميع مناقشات المجلس وبكل ما يحدث اثناء الإجتماع وبكل ما يطلب الأعضاء إثباته بالمحضر " ، الأمر الذي يمثل قيدا على إطلاعنا على كافة الموضوعات الهامة والمؤثرة على أعمال الشركة .

يتعين الإلتزام بنصوص اللائحة التنفيذية للقانون المشار إليه.

<u>تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الآخرى :</u>
تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقا للأصول المرعية.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر .

- وفيما يلى رد إدارة الشركة على التقرير

B7 الفربه الدكيه، الكيلو 28، طريق مصر اسكندرية الصحراوى، الجيزة 12577، مصر.

تقريـــر مراقب الحسابات
عن القوائم المـــالية المستقلة
للشركة المصرية للإتصالات في ٢٠١٩/١٢/٣١

أساس إبداء الرأى المتحفظ

فى ضوء فحصنا للقوائم المالية والمعلومات والبيانات التى امكن الحصول عليها في ظل وجود قيود على نطاق مراجعتنا واستمرار الشركة فى عدم موافاتنا ببعض البيانات والمستندات اللازمة لاجراء المراجعة والتحقق ، بالرغم من طلبها اكثر من مرة شفاهة وتحريرا بالعديد من الاستعجالات على مدار العام بالمخالفة لاحكام القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ وتعديلاته ، وبالمخالفة للمادة (١٠٥) من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، **نشير الى ما يلى :-**

رد الشركة على ما ورد بأساس إبداء الرأي المتحفظ

تم مناقشة سيادتكم فيما ورد أعلاه بوجود قيود على أعمال المراجعة وتم طلب تحديد ما هى المستندات التى تم طلبها من إدارة الشركة لفحصها ولم يواف الجهاز بها تحديداً وليس بشكل عام حيث أن ورودها بشكل عام وبدون تحديد دقيق لها يثير اللغط عند مستخدم التقرير وكيفية إبداء رأى فيه دون التمكن من المراجعة ، وبالمناقشة تبين ان المستندات المشار إليها هى بعض البيانات الخاصة بوحدات أعمال الدولى والمشغلين فقط والواردة تفصيلاً بالتقرير بصفحة "٥" ملاحظة رقم "١١" بتقرير الجهاز وقد تم التوضيح بإنه تم إطلاع السادة أعضاء الجهاز علي معظمها وان عدم وجودها بشكل مميكن آلياً كما يطلب الجهاز ليتمكن من مراجعتها لا ينفى وجود تلك البيانات وإطلاعه عليها ومراجعة معظمها.

رد الشركة على ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١)

يرجى التفضل بالإحاطة بان معظم الأراضى الواردة بالفتاوي المُشار إليها قد وردت بالقرار الجمهورى رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٦٣ تحت بند" مشتراه " لذلك فتظل مدرجة بسجلات الأصول حيث أنها مدفوعة بالثمن بالكامل بمعرفة الهيئة القومية للاتصالات السلكية والاسلكية (الشركة المصرية للاتصالات) طبقا لما ورد بالمادة رقم ٢ بنفس القرار والتي نصت علي " يتفق وزير الخزانة والمواصلات علي الطريقة والاوضاع التي تقوم بها الهيئة العامة لشئون المواصلات لسداد ما سحبته من الميزانية الانتاجيه بعد ١٩٥٨/ الي الخزانه علي اقساط وبفائدة وكذا الفائدة السنوية المستحقة علي حصه الحكومة في رأس مال الهيئة علي ان يؤخذ في الاعتبار ما الي الخزانة العامة من فائض ايرادات الهيئة في السنوات المذكورة علي ان يعتبر هذ الاتفاق احدي وثائق القرار الجمهوري رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٦٣ وهذا يؤكد ملكية الشركة المصرية للاتصالات الهيئة سابقا لتلك الارض بعد ان تم سداد ما سحبته من الميزانية الانتاجية للخزانه ، كما يرجى العلم بأن ما يؤيد ملكية الشركة لتلك الأراضى هو التصرفات التى تمت على بعضها مثل أرض نادى المعادى فهى ضمن مسطح اجمالى وقدره ٢٤٦ فدان و١٤ قيراط و٢١ سهم تم شراؤها من مصلحة الاملاك الاميرية بسعر المتر ١١٧ مليم بتاريخ ١٩٥٥/١٢/١٧ وثابت ذلك بمحضر التسليم النهائى المحرر بين الشركة والسادة محافظة القاهرة بذات التاريخ والارض ملك الشركة وقامت الشركة بتواريخ لاحقه بابرام عقود بيع وتم تسجيلها بالشهر العقارى منها لوزارة الاتصالات وجمعية اسكان العاملين وشركة المعادى وهو ما يؤكد ملكية الشركة للأرض.

رد الشركة على ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢)

يرجى العلم بأنه قد قام فريق العمل بالشركة المصرية للاتصالات بالاجتماع مع السيد / نائب الرئيس لشئون التشغيل والصيانة بشركة القرى الذكية وفريق العمل المعاون له وتم استعراض جميع المشاكل المعلقة بين الشركتين وافاد فريق العمل بشركة القرى الذكية بأنه سيتم اعداد مقترح فى ضوء تلك المناقشات وسيتم ارسالها للادارة التنفيذية بالشركة المصرية للاتصالات للموافقة عليها ومن ثم سيتم العرض على مجلس ادارة شركة القرى الذكية ، كما أنه سيتم عقد إجتماعات مع شركة القري الذكية والجهاز المركزي للمحاسبات خلال شهر إبريل ٢٠٢٠ لمناقشة كافة الأمور العالقة بين الشركتين والتوصل لحلول مُمكنة لها..

رد الشركة على ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٣)

يُرجي التفضل بالإحاطة بالآتي :

- بالنسبة لأرض محطة الرقابة اللاسلكية بالجيزة فإنه طبقا للمستندات المُتاحة ولتوصيات سيادتكم بإستبعادها من سجلات الأصول بالشركة لعدم ملكيتها ، فقد تم عمل مذكرة بذلك وعرضها على لجنة المراجعة والتي أوصت لمجلس الإدارة بالموافقة علي الإستبعاد وقد وافق المجلس بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩/٢/٢٠٢٠ علي الإستبعاد وذلك بعد موافقة الجمعية العامة للشركة التى سيتم انعقادها بتاريخ ٢٣ مارس ٢٠٢٠.
- بالنسبة لمصروفات أرض سرسنا الليان فإنه جاري تحميلها علي حساب المصروف خلال الربع الأول ٢٠٢٠.

المصرية للاتصالات، الكيلو 28، طريق مصر اسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر

رد الشركة على ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٤)

يُرجيا العلم بإنه يتم رسملة الأصول بعد إستيفاء إجراءات معينة من جهات عديدة بالشركة ، ونظرا لتعدد وتنوع وإنتشار مشروعات ومهمات الشركة فإنه يتم تجميع بعض الأصول التي دخلت الخدمة وإستيفاء كافة البيانات اللازمة من جانب الجهات الفنية تمهيداً لرسملتها وهو ما يتم بشكل دوري بين الجهات الفنية والمالية ، وبفحص المبالغ الواردة بالملاحظة فإنه جاري رسملة بعض المبالغ خلال الربع الأول ٢٠٢٠ مع الإستمرار فى الفحص والمتابعة مع كافة الجهات المختصة لرسملة باقي المبالغ.

رد الشركة على ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٥)

يرجى التفضل بالعلم بان الكوابل النحاسية المتواجدة تحت الأرض تعتبر من الأصول التشغيلية التى تحولت إلى غير تشغيلية حيث لا ينتج عنها إيرادات تشغيلية نظراً لتحول الشركة إلى إستخدام كوابل الألياف الضوئية بدلا من الكوابل النحاسية وذلك لتمكين الشركة من تقديم خدمات إتصالات متطورة ذات عائد أعلى وذلك طبقاً لمتطلبات وإحتياجات العملاء فضلاً عن تعرض الكوابل النحاسية للسرقة بشكل مستمر فى ظل الحالة الأمنية فى البلاد فى السنوات الماضية ومع ذلك فقد قامت إدارة الشركة بإتخاذ جميع السبل للحفاظ على تلك الكوابل من السرقة والإستفادة من قيمتها وذلك عن طريق التعاقد مع جهة موثوق بها للقيام بعملية سحب الكوابل من باطن الأرض وشراؤها كخردة وهى تحت الأرض نظراً لتحولها بعد عملية السحب إلى خردة حيث تم التعاقد مع جهاز مشروعات الخدمة الوطنية بالقوات المسلحة لتنفذ ذلك ولتلافى بعض الصعوبات التى كانت ستواجه الشركة فى حالة عدم القيام بذلك والمتمثلة فى تكلفة وصعوبة عملية السحب وعدم توافر الكوادر البشرية والموارد اللازمة لعملية السحب فى جميع مناطق الشركة المنتشرة جغرافياً على مستوى الشركة المصرية للإتصالات بالإضافة لتكلفة التخزين والأمن والحراسة والنقل وغيرها من التكاليف التى تم تلافيها من خلال ذلك التعاقد.

وبناء عليه فإن التعامل المحاسبى مع الموارد الناتجة من بيع خردة الكوابل المسحوبة يتم الإعتراف بها ضمن إيرادات أخرى لا تخص النشاط وليس الإيرادات التشغيلية وبناء عليه فلا توجد مخالفة لمعايير المحاسبة المصرية أو قانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ أو لائحته التنفيذية.

رد الشركة على ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٦)

يرجى التفضل بالإحاطة بأنه جارى المتابعة مع الجهات الفنية لتحديد مدى إمكانية توفير متطلبات المعيار والتي تتطلب توفير دراسة بيعية جادة بشكل ربع سنوي حتى يمكن الثبات على السياسة المحاسبية المستخدمة .

وبالنسبة للترخيص الخاص بممارسة نشاط تقديم تلك الخدمات فقد تم التوضيح مُسبقا بإنه هو نفس الترخيص الخاص بالتليفون الثابت الممنوح من الجهاز القومى لتنظيم الاتصالات رقم ١ لسنه ٢٠٠٦ وملاحقه.

رد الشركة على ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٧-أ)

تم عمل التسويات اللازمة فى تعديلية ديسمبر ٢٠١٩.

رد الشركة على ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٧-ب،ج)

دأبت الشركة علي التوضيح مراراً وتكراراً بإنه خلال الإجتماع المنعقد مع السادة أعضاء الجهاز المركزى للمحاسبات خلال شهر مارس ٢٠١٩ تم توضيح طبيعة تلك الاستبعادات وأسباب الاخذ فى الاعتبار تكلفة التحديث وليس التكلفة التاريخية حيث أن ما يتم تقديمه من خدمات لدوائر وسعات على الكابل وليس بيع الكابل نفسه الذى يتم شراء وتحديث السعات عليه وأنه يتم إحتساب إهلاك لتكلفة الكابل التاريخية وقد انتهى ذلك بإقتناع سيادتكم بوجهة نظر الشركة .

كما أنه خلال إجتماع لجنة المراجعة مع السادة الجهاز المركزى للمحاسبات بتاريخ ٢٠ مارس ٢٠١٩ تم الرد على كافة الإستفسارات فى هذا الشأن وتم الإنتهاء إلى أنه سيتم تلافى تلك الملاحظات فى حال توضيح التفاصيل المذكورة أعلاه بالرد مستقبلاً وبالفعل قد تم موافاة سيادتكم بالرد كما هو متفق عليه ،

كما انه تم عقد العديد من الإجتماعات مع سيادتكم والجهات الفنية والتجارية والمالية لمزيد من الشرح والتوضيح وقد تم طلب معرفة أسس تحديد أسعار التكاليف والإيراد وتم التوضيح بإن ذلك يتم طبقا لقرارات لجنة الخدمات والأسعار وإنتهت أيضا تلك الإجتماعات بإقتناع سيادتكم بوجهة نظر الشركة وقد تم إعداد الرد علي كافة النقاط الخلافية مرفقا به قرار لجنة الخدمات والأسعار والتى يتم إحتساب أسعار البيع وتكاليف الإستبعاد على أساسه وذلك بالخطاب رقم ٦٥ بتاريخ ١٧/٤/٢٠١٩.

مما سبق يتضح أن الشركة قد التزمت بعقد الإجتماعات اللازمة والتوضيح والشرح وتوفير المستندات المؤيدة لوجهة نظر الشركة ومن ثم الوفاء بكافة تعهداتها .

B7 القرية الذكية، الكيلو 28، طريق مصر إسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر.

رد الشركة على ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٨)

جاري عمل التسويات اللازمة خلال الربع الأول ٢٠٢٠.

رد الشركة على ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٩-أ)

يُرجي التفضل بالإحاطة بإنه لا يوجد ضعف فى الرقابه على حركه المخزون الخاص بشبكه الـ IP CORE حيث أنه طبقا لخطة التكامل التشغيلي بين الشركة المصرية للإتصالات وشركتها التابعة – WE DATA المملوكة بنسبة ١٠٠ % للشركة المصرية للإتصالات– فإن كافة أعمال المخازن والمشتريات بالشركة التابعة تتبع بشكل مباشر رئاسة قطاعات المشتريات بالشركة الأم ،كما إن مخزن أبو رواش التابع لشركه WE DATA يتم الصرف منه بطريقه آليه وبموافقات معتمده على هذه المنظومه ويتم إرسال بيان حركات الصرف لإداره حسابات المخزون لتسجيلها على منظومه أوراكل بصفه دوريه ويتم عمل جردى دورى على المخزن بالكامل بالإضافه إلى أنه يخضع لأعمال الجرد العام وفقا للضوابط المنصوص عليها بقرار الجرد العام الصادر من السيد المهندس/ نائب أول الرئيس التنفيذى للشئون الماليه والإداريه وتشكل لجنه الجرد من أعضاء فنيين متخصصين وارصدة الاصناف دائما مطابقه للأرصدة الفعليه ولزيادة الرقابة فإنه تم إصدار تعليمات منظمة لضبط عمليات الصرف والدورة المستندية فيما يخص مهمات مخزن الشبكة الفقرية IP Core المملوكة للشركة المصرية للاتصالات وفقاً لما هو معمول به داخل الشركة لحين الانتهاء من نمذجة مجمع مخازن الهرم وتوفير المساحة التخزينية المناسبة لنقل كافة المهمات.

رد الشركة على ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٩-ب)

يُرجي التفضل بالإحاطة بإنه جاري فحص أرصدة الإعتمادات المستندية وما يتعلق بها من رسوم أو ضرائب وتوفير كافة المستندات اللازمة لتسويتها ، كما يُرجي العلم بإن رد الشركة علي ملاحظة سيادتكم بتقرير فحص القوائم المالية فى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ لم يؤكد بإن إجمالي ما تم تسويته عبارة عن مبالغ عن إعتمادات قديمة وإنما فقط أشار إلي إجمالي مبلغ التسوية ، وبالنظر تفصيلاً إلي التسويات التي تمت وتم إطلاع سيادتكم عليها خلال الربع الرابع ٢٠١٩ نجد أنه تم تسوية نحو ١٠ مليون جنيه عن عقد رقم ٢٣١/٢٠١٥/٦ ونحو ٦ مليون جنيه عن العقد رقم ٢٣١/٢٠١٧/٥/١ وهم من ضمن العقود القديمة التي تضمنتها ملاحظة سيادتكم وبالتالي فإن رد الشركة جاء ليوضح ما تم تسويته بشكل عام خلال الربع الرابع ٢٠١٩ متضمناً بعض المبالغ عن العقود القديمة محل الملاحظة ومن ثم فإن الرد موضوعي ، كما أنه جاري دراسة إعادة تنظيم دورة العمل الخاصة بالإعتمادات المُستندية لتلافي ذلك مستقبلا.

أما بالنسبة لبواقي المشروعات التي تم إضافتها إلي حساب المخزون فإنه جاري الفحص مع الجهات المختصة وعمل اللازم فى ضوء نتائج الفحص خلال الربع الأول ٢٠٢٠.

رد الشركة على ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٩-ج،د،هـ)

يُرجي التفضل بالإحاطة بالآتي:

- بالنسبة لعدم ربط بعض مخازن النظم علي منظومة الأوراكل فقد تم اضافه عدد ٢ مخزن تابعه لقطاع صيانه اجهزة تراسل الاسكندريه وبحرى بأسم:-
  - الاسكندريه الأوتو قطع غيار قوى وتكييف كود TPA بقيمه ٢٢٤٥٥٠ جنيه .
  - الاسكندريه الأوتو قطع غيار كروت كود TSA بقيمه ٥٧٨٩٧٨٧,١٩ جنيه.

كما أنه تم تقييم بعض ارصدة المخازن المطلوب اضافاتها ووجد امكانيه دمج ارصدتها مع ارصدة المخازن الرئيسيه التابعه لها وهى مخازن مهمات كوابل اللحام مع مخازن كوابل اللحام وخاصه انها داخل نفس حجرة التشوين بنفس المكان ونفس تبعيه القطاع ، كما أنه تم تجهيز نحو ٧ مخازن بقبلى وعدد ٥ مخازن بالاسكندريه وبحرى وجارى الرفع على منظومه الاوراكل كمرحله ثانيه للمشروع خلال عام ٢٠٢٠.

- بالنسبة الي وجود فروق بالنقص وغفزيادة بمخازن النظم فإنه يتم بشكل دوري مراجعة الرصيد الفعلي مع رصيد الأوراكل لتلافي تلك الفروق وبالفعل تم تسوية جزء منها خلال الربع الأول ٢٠٢٠ وجاري فحص وتسوية باقي الفروق.
- بالنسبة لوجود أصناف بدون قيمة فإن جميع الاصناف الموجودة حاليا بمخزن الماظة مرفوعة على شبكة الاوراكل وبخصوص وجود اصناف غير مرفوعة على الاوراكل بدون قيمة فقد تمت معالجة الكثير منها وباقى الاصناف التى هى بدون قيمة فهى ارصدة مشروعات تم تجميعها من مواقع تنفيذ مشروعات الشركة وبالتالى فقد تم احتسابها ضمن اجمالى قيمه المشروع ككل وتراقب مراقبة كمية او قد تكون مهمات مستخدمة من قبل وتمت احتسابها سابقا على المصروفات ولكنها مازالت صالحه للاستخدام وتراقب ايضا مراقبة كمية .

87 الدرة البيضاء الكيلو 28، طريق مصر اسكندريه الصحراوى، الجيزة 12577، مصر.

رد الشركة على ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٠)

يُرجي التفضل بالإحاطة بانه تم سحب واعادة عينات من بكرات الكوابل للتأكد من مدى صلاحيتها للاستخدام من عدمه وتم تشكيل لجنة بقرار من السيد المهندس / رئيس قطاع تنفيذ شبكات التراسل بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٤ لتبدأ اللجنة الفنية اجراءات الاختبارات والفحص بمخازن الهرم بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٨ وسوف يتم إتخاذ الإجراءات اللازمة فور إنتهاء اللجنة من أعمالها.

رد الشركة على ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١١)

يُرجي التفضل بالإحاطة بالآتي:

- بالنسبة للمستندات والبيانات التي تم طلبها من قطاعات نيابة الدولي والمشغلين فقد تم موافاة سيادتكم بمعظم المتطلبات وتم التوضيح أن بعض المستندات متاحة للإطلاع نظرا لكثرتها أو لطبيعتها ، كما أنه تم الرد علي كافة الإستفسارات وعقد إجتماعات مع سيادتكم لتوضيح أهم الموضوعات ، مما سبق يؤكد عدم وجود أية قيود على النطاق من جانب الشركة حيث أن أدلة المراجعة التى تم الحصول عليها كافية بشكل معقول للتحقق من الرصيد ، وتم التنبيه بموافاة سيادتكم بباقي المتطلبات ومراعاة توفيرها فى المواعيد المقررة.
- بالنسبة لقطاعات الدولي والنواقل الدولية فإنه تم إنشاء الإدارة العامة لحسابات الدولي والنواقل الدولية التابعة لرئيس القطاعات لتقوم بدورها بأعمال فوترة العملاءومتابعة أعمال التحصيل وفحص أي مشاكل متعلقة بالفواتير مع العملاء ، بالإضافة إلي التعامل المباشر مع الإدارة المالية وتوفير المستندات اللازمة من فواتير وخلافه لإثباتها ، وتجدر الإشارة إلي إنه جاري عمل منظومة إلكترونية لتنظيم دورة العمل بين الإدارة العامة المذكورة والإدارة المالية ، مما سبق يتضح الفصل بين الجهات التي تقوم بالتعاقد مع العملاء والجهات التي تقوم بفوترة والتحصيل وجهات التسجيل وذلك لتدعيم وتقوية نظام الرقابة الداخلية.
- بالنسبة لقطاعات المشغلين فإن الهيكلة المُشار إليها كان الهدف الرئيسي منها هو الفصل بين جهات البيع والفوترة والتحصيل حيث أنه تم اعادة هيكلة رئاسة قطاعات المشغلين طبقا للقرار الاداري رقم ٢٨٢٨ بتاريخ ١٩-٨-٢٠١٨ وتم فصل المهام لتلافي اي انفراد بالاعمال وضمان مستوي رقابة عالي وذلك علي النحو التالي :

قطاع تطوير الاعمال للمشغلين	ويتمثل مسؤليته في : دارسة الخدمات والمنتجات المقدمة لكافة المشغلين طبقا لاحتياجات السوق وكذلك تسعير الخدمات الجديدة طبقا لدراسة كافة عناصر التكاليف مع اعداد الاتفاقيات والعقود المنظمة للعلاقة ما بين الشركة المصرية للاتصالات والمشغلين
قطاع مبيعات المشغلين	ويتمثل مسؤليته في : تلقي كافة طلبات الشركات وبحث امكانيات تنفيذها وتقديم العروض السعرية الخاصة بها حتي الاتفاق النهائي مع العميل علي تقديم الخدمة
قطاع مبيعات الخدمات المتبادلة	ويتمثل مسؤليته في : متابعة تنفيذ طلبات العملاء التي تم التعاقد عليها فعليا وبحث اذالة المعوقات ومتابعة تقديم الخدمات علي النحو المتفق عليه
قطاع علاقات العملاء والفوترة	ويتمثل مسؤليته في : اصدار المطالبة اللازمة طبقا للتقاير الفنية المعدة لذلك ومتابعة تحصيل المستحقات علي العملاء

مما سبق يتضح عدم انفراد القطاع بدورة العمل كاملة مما يتيح قدر عالي من الرقابة.

رد الشركة على ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٢)

بالنسبة لحسابات العملاء وما يرتبط بها من ضريبة مبيعات/قيمة مضافة فإنه سوف يتم عمل التسويات اللازمة فور الإنتهاء من عملية فحص وتصحيح أرصدة العملاء والأرصدة المرتبطة بها مثل الضرائب والتأمينات بكراحلها المختلفة والتي يقوم بها قطاع حسابات العملاء والتحصيل والإئتمان ، أما بالنسبة لرصيد عملاء المقاصة بإضمحلال العملاء فإنه سيتم عمل التسويات اللازمة خلال الربع الأول ٢٠٢٠.

٥ الفرنه الأبيض - كيلو 28، طريق مصر إسكندرية الصحراوى، الجيزة 12577، مصر

رد الشركة على ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٣)

يُرجي التفضل بالإحاطة بالآتي:

- بالنسبة للمبلغ الخاص بهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات بنحو ٧٠,٣ مليون جنيه فإنه تم إعداد خطاب للسيد الدكتور / وزير الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات للنظر فى إعتماد إعفاء الإيرادات الخاضعة لرسوم الهيئة من بنود الإيرادات الواردة بملاحظة سيادتكم وسوف يتم عمل التسويات اللازمة فور الرد من سيادته.
- بالنسبة للمبالغ الخاصة بقطاع النظم بحساب التكوين الإستثماري بنحو ٥٠ مليون جنيه فإنه يتم فحص الحساب بشكل دورى بالتنسيق بين الجهات المالية والفنية وذلك لتحديد موقف كل مشروع وتوفير المستندات اللازمة لرسملة المشروعات التى تم الإنتهاء منها ودخولها الخدمة وقد تم رسملة بعض المشروعات خلال الربع الرابع عام ٢٠١٩ والربع الأول عام ٢٠٢٠ وجارى فحص وتسوية باقى المشروعات.
- بالنسبة للعقد رقم ٢٢١/٢٠١٩/٣ بنحو ٧,٣ مليون جنيه فإنه جاري عمل التسويات اللازمة لها خلال الربع الأول عام ٢٠٢٠.
- بالنسبة لباقي المبالغ والتي تبلغ نحو ٦,٢ مليون جنيه فإنه جاري فحصها وعمل التسويات اللازمة فى ضوء نتائج الفحص.

رد الشركة على ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٤)

بالنسبة للمبلغ الخاص بالعقد رقم ٢٢١/٢٠١٦/٨ المُبرم مع شركة هواوي والخاص بنظام الـBSS بنحو ٢٠,٨ مليون جنيه فإنه جاري بحث الامر مع نيابه نظم المعلومات لتحديد الأعمار الإنتاجية الفعلية لأجهزة وبرامج المشروع وسوف يتم عمل التسويات اللازمة فور الانتهاء من الدراسة، أما بالنسبة للمبالغ الخاصة بقطاع النظم فهم عبارة عن مبلغين أحدهما بنحو ٥ مليون جنيه خاص بالعقد رقم ٢١١/٢٠١٦/١٢ تنفيذ شركة نوكيا فإنه سوف يتم عمل التسويات اللازمة خلال الربع الأول ٢٠٢٠ ، أما المبلغ الآخر وهو نحو ٥,٩ مليون جنيه عن العقد رقم ٢١١/٢٠١٥/٥ مع شركة راية فإنه جاري فحص تفاصيل العقد المذكور وعمل التسويات اللازمة فى ضوء نتائج الفحص.

رد الشركة على ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٥)

بالنسبة لإيرادات دوائر IRU المباعة خارج مصر فإنها تمثل إيرادات إستثمارات فى كوابل بحرية وعن خدمات مقدمة خارج القطر المصرى وخارج نطاق إختصاص الجهاز القومى لتنظيم الإتصالات وبالتالى غير خاضع للنسب المقررة بالترخيص ، وأى جزء من تلك الخدمات يقدم داخل حدود القطر المصرى يخضع للترخيص وتسدد عنه الشركة النسب المقررة وقد تم عقد إجتماعات مع الجهاز القومى لتنظيم الإتصالات وفى حضور السادة أعضاء الجهاز المركزى للمحاسبات خلال الربع الرابع ٢٠١٩ وتم إطلاع سيادتهم على المستندات المؤيدة بأن تلك الخدمات تقدم خارج القطر المصرى وقد تم الإتفاق أثناء الإجتماع علي أن تقوم الشركة بموافاة الجهاز القومي لتنظيم الإتصالات ببعض البيانات التفصيلية لتلك الإيرادات حتي يتم التوصل إلي الرأي النهائي وقد قامت الشركة بعد ذلك بموافاة الجهاز القومي بالبيانات المطلوبة ، ثم طلب الجهاز القومي بعض البيانات الأخري تقوم الشركة حاليا بتوفيرها.

رد الشركة على ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٦)

يُرجي العلم بإنه يتم الإعتماد علي قراءات شركات المحمول الأخري نظراً لوجود بعض المشكلات الفنية التي يتم العمل عليها لتلافيها ونتيجة تلك المشكلات ظهرت الفروق المذكورة وجاري متابعتها مع الجهات المختصة وعمل التسويات اللازمة فى ضوء نتائج الفحص.

رد الشركة على ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٧)

يُرجي التفضل بالإحاطة بإنه تم فحص وتسوية فروق المحاسبة مع كافة شركات التوزيع عن الفترة من يناير حتى شهر يونية ٢٠١٩ بنحو ٨٠ مليون جنيه وذلك خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٩ ، أما بالنسبة لفروق المحاسبة عن الفترة من عام ٢٠١٥ وحتي ديسمبر ٢٠١٨ فقد تم حصرها وجارى عرضها على قطاعى العلاقات الحكومية والشئون القانونية لإتخاذ الاجراءات اللازمة التى من شأنها تسويه مستحقات الشركة ، أما بالنسبه لضريبة الدمغة فإنه سيتم دراسة الموقف وموافاة سيادتكم بما سيتم التوصل اليه.

رد الشركة على ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٨)

يُرجي التفضل بالإحاطة بالآتي :

- بالنسبة للدعاوي المرفوعة من شركات إتصالات مصر وأورانج مصر فإنه يصعُب تقدير أي قيمة لتكوينها بالمخصص وذلك طبقا لرأي المستشار القانوني الذي أفاد بإن تلك الدعاوي لازالت فى مرحلة تقديم المستندات والدفوع القضائية من طرفي الخلاف أمام الجهات القضائية ولجان الخبراء وإنه لا يمكن حاليا الوقوف علي الموقف القانوني النهائي لتلك الدعاوي.

الشركة المصرية للاتصالات، الكيلو 28، طريق مصر إسكندرية الصحراوى، الجيزة 12577، مصر.

- بالنسبة لمخصص القضايا فيقوم قطاع الشئون القانونية بدراسة القضايا المرفوعة من وعلى الشركة وتحدد الإلتزامات المحتملة ومن ثم يتم تكوين المخصصات اللازمة لذلك ، وطبقا لتوصية سيادتكم فقد تم تدعيمه خلال الربع الرابع عام ٢٠١٩ ليصل إلي ١٠ مليون جنيه .

رد الشركة على ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٩)

يرجى التفضل بالإحاطة بإنه يتم التصادق مع كبار العملاء ، أما بالنسبة لعملاء التليفون الثابت والمستحق عليهم الأرصدة المدينة الأخرى والدفع المقدم والأرصدة الدائنة فإنه من الصعب عمل مصادقات لهؤلاء الأطراف لكثرتهم.

الـــــرأي المتحفظ

وفيما عدا تأثير ما ورد بعاليه في الفقرات السابقة وتأثير التسويات المحتملة والتي كان من الممكن تحديد ضرورتها إذا تمكنا من التحقق من صحة قيم بعض الأصول وبعض المصروفات والإيرادات وقيمة المخصصات المكونة وحصولنا على إقرارات الإدارة ، فمن رأينا أن القوائم المالية المستقلة للشركة المصرية للاتصالات تعبر بعدالة ووضوح فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة فى ٣١/١٢/٢٠١٩ وعن نتائج أعمالها وعن تدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذات التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة .

مع عدم إعتبار ذلك تحفظا نورد ما يلى :

رد الشركة على ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١)

يرجى التفضل بالعلم بأنه توجد صعوبة فى إستيفاء قيمة بعض الأصول المضافة خلال الفترة من ١٩٩٨ وحتى ٢٠٠٤ التى تم قيدها بشكل إجمالى والتى تم أهلاكها بالكامل بالسجلات.

أما فيما يتعلق بمطابقة جرد الأصول لعام ٢٠١٩ ، قامت الشركة بمطابقة نتائج أعمال الجرد " شهادات البارز والعجز " مع دفاتر وسجلات الأصول الممسوكة بالإدارة العامة للأصول الثابتة حتى ٣٠/٩/٢٠١٩ وهو آخر بيان للإضافات والإستبعادات الذي تم أبلاغه لإدارات الأصول الثابتة بالمناطق والقطاعات.

حيث تسوية الفروق الناتجة (العجز) للأصول التي تم تخريدها والتي وردت ضمن محاضر جرد الأصول بالدفاتر والسجلات المالية والتي ظهرت في ميزان تعديلية شهر ديسمبر ٢٠١٩.

رد الشركة على ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢)

يرجى التفضل بالآتى :-

- ✓ بالنسبة للشهادات السلبية للأراضى والمبانى المملوكة للشركة فإنه تم التنبيه على الجهات المختصة بإستخراج تلك الشهادات وسوف يتم موافاة سيادتكم بها فور توافرها.
- ✓ بالنسبة لأسباب توقف الشركة عن تسجيل الأراضى المملوكة لها فإنه طبقاً لملاحظات الجهاز المركزى للمحاسبات بشأن التأخر في تسجيل بعض الأراضى المملوكة للشركة قرر مجلس الإدارة العمل على تسجيل نحو ٣٠ قطعة أرض بتخصيص مبالغ تصرف بدون مستندات بحد أقصى ٤٠ الف جنية لكل موقع يتم تسجيله عن طريق الشئون القانونية بالشركة أو ٢٠٠ الف جنيه أتعاب مكتب المحاماة للقيام بمهمة التسجيل في حالة تسجيلها عن طريق مكاتب محاماه خارجية ، وبالفعل تم تسجيل عدد ٢٠ قطعة أرض ونحو ٢٠ شقة عن طريق الشئون القانونية بالشركة وذلك خلال ١٢ شهر فقط ، كما تم التعاقد مع ثلاث مكاتب لتسجيل عدد ١٥ موقع تتطلب بعض الخبرات المتخصصة في مثل هذه الأمور والمتوفرة لدى تلك المكاتب لتسجيل تلك المواقع.
- ✓ ونظراً لورود خطاب من سيادتكم يطلب إيقاف تسجيل الأراضى وكذلك من بعض الجهات الرقابية الأخرى تم إتخاذ قرار بإيقاف تسجيل الأراضى عن طريق الشئون القانونية والمكاتب الخارجية والتسوية مع تلك المكاتب على ما تم من إعمال ولحين وضع الأسلوب الأمثل لتسجيل الأراضى.
- ✓ كما أن إدارة الشركة تقوم بعمل التنسيقات اللازمة مع وزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات لمحاولة عمل تعديل تشريعي لقانون إنشاء الشركة رقم ١٩ لسنة ١٩٩٨ لتقنين وضع الأراضي التي يُمكن تقنينها.

رد الشركة على ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٣)

يرجى التفضل بالإحاطة بإن إدارة الشركة تسعى بشتى الطرق لإدارة وإستغلال أصولها بالطريقة التى تساهم فى تحقيق أهدافها، بالنسبة للأراضى والمبانى الغير مستغلة فقد تم إنشاء الإدارة العامة لإدارة الأصول الغير تشغيلية وتم نقل مهام لجنة إدارة الأصول العقارية لتلك الإدارة العامة والتى تقوم بدراسة مدى الأستفادة بالاراضى والمبانى الغير مستغلة بالشركة وعمل اللازم بشأنها وبالفعل قد تم إستغلال العديد من الأصول خلال الفترة الماضية تم عرض بعضها في الرد فى التقارير السابقة. وبالنسبة لموقف الأصول المُشار إليها فيرجى التفضل بالإحاطة بالآتى :-

المقر الرئيسي للشركة 28، طريق مصر إسكندرية الصحراوى، الجيزة 12577، مصر.

- ✓ بالنسبة لمبنى سيدي كرير فإنه سوف يتم إستغلال المبنى فور سماح الجهات الأمنية بذلك.
- ✓ بالنسبة لأرض مدينة السادات فإنه جارى الفحص مع الجهات الفنية والتجارية لبحث مدى إمكانية إستغلال قطعة الأرض المشار إليها وسوف يتم إتخاذ اللازم فى ضوء نتيجة الفحص.
- ✓ بالنسبة للأجهزة الخاصة بشركة كويل تيل بالجيزة فإنه لن يتم التصرف فيها إلا فور إنتهاء إجراءات التفليسة الخاصة بالشركة المذكورة من جانب المحكمة وذلك طبقا للرأي القانوني.
- ✓ بالنسبة لخدمات الشبكة الذكية فأنه توجد العديد من الخدمات على الشبكة الذكية بعض منها ليس عليها طلب والبعض الأخر يوجد عليها طلب بنسبة كبيرة جداً ولتحقيق أقصى إستفادة وعائد من الشبكة الذكية فقد تم الإستفادة من السعات المتعاقد عليها لهذه الخدمات بتشغيلها للخدمات الأكثر طلبا والتى تعدت نسبة تشغيلها السعة المخصصة لتلك الخدمات ، كما أنه تم التعاقد مع شركة هاواوى بالعقد رقم ١٠/٢٠١٢/٣ والخاص بتحديث الشبكات الذكية وإحلالها بشبكة واحدة جديدة وتم نقل خدمة الكروت المدفوعة مقدما وخدمات الارقام المجانية والمختصرة والتعريفة المميزة والخدمة الصوتية على الشبكة الجديدة وجاري عمل التجارب الفنية اللازمة تمهيداً للإستلام النهائى للعقد والتشغيل الفعلى مع الأخذ فى الإعتبار أنه تم إستثناء طلب الخدمات الغير مطلوبة والمدرجة حاليا على الشبكات القديمة وإستبعادها مع تشغيل الشبكة الجديدة وهى (خدمة الكارت التخيلى – خدمة الرقم الشخصى – خدمة الشبكة التخيلية) .
- ✓ بالنسبة للسعات الغير مستغلة الخاصة بالكوابل فيرجى العلم بإنه عند إعداد الدراسات لإنشاء كابل بحرى يتم الوضع في الإعتبار وجود نسبة من سعة الكابل كسعة إحتياطية للطوارئ يتم إستخدامها في حالات قطع الكوابل او أوقات الذروة . كما أن إدارة الشركة تتخذ كافة الإجراءات ولا تدخر جهدا فى العمل على إستغلال السعات المتاحة على الكوابل البحرية لزيادة إيرادات الشركة وما يؤكد ذلك هو تناقص نسب عدم الإستغلال على كافة الكوابل البحرية كل ربع مالى عن الربع الذي يسبقه.
- ✓ بالنسبة لأرض سنترال المعراج فإنه تم إتخاذ الإجراءات القانونية بإقامة دعوي بطلان لقرار محافظ القاهرة الخاص بإلغاء تخصيص الأرض والدعوي مازالت متداولة.

<u>رد الشركة على ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٤)</u>

يُرجي التفضل بالإحاطة بإن المادة ١٢٣ من قانون المرافعات نصت على أنه " تقدم الطلبات العارضة من المدعى أو من المدعى عليه إلى المحكمة بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم <u>الجلسة أو يطلب يقدم شفاهة فى الجلسة فى حضور الخصم ويثبت فى محضرها</u> ولا تقبل الطلبات العارضة بعد إقفال باب المرافعة ".

وهو ما قامت به الشركة بالفعل ، حيث أثبتت الطلب العارض بإستحقاقها للأرض بالتقادم المكسب طبقاً للمادة ٩٦٩ مدنى بمحضر جلسة ١٤/٣/٢٠١٦ وبحضور الخصم ، وهو ما يتوافق مع صحيح القانون ، ومن ثم لا توجد ثمة مخالفة فى هذا الإطار ، وتم التمسك بالتقادم المكسب وفق صحيح الإجراءات القانونية الواردة بالمادة ١٢٣ مرافعات والتى إستند إليها سيادتكم.

هذا بخلاف ما تمسكت به الشركة فى دفاعها على سبيل الإحتياط الكلى من إنطباق نص المادة ٩٦٨ مدنى على وقائع الدعوى والخاص بالتقادم المكسب الطويل (١٥ سنة) والتى نصت على أنه " من حاز منقولاً أو عقاراً دون أن يكون مالكاً له ، أو حاز حقاً عينياً على منقول أو عقار دون أن يكون هذا الحق خاصاً به ، كان له أن يكسب ملكية الشئ أو الحق العينى وإذا إستمرت حيازته دو إنقطاع خمس عشرة سنة ".

كما أن الشركة قد قامت بتقديم طلب لمحكمة النقض لتحديد جلسة لنظر الشق المستعجل بوقف تنفيذ الحكم ، ومازالت الدعوة لم يتم تحديد جلسة لها حتي تاريخه.

كما أنه جاري عرض ما تم إتخاذه من إجراءات قانونية من جانب الشركة علي السيد المستشار / نائب رئيس مجلس الدولة والمستشار القانوني للشركة بناء علي طلب سيادتكم وسوف يتم إتخاذ الإجراءات اللازمة في ضوء رأي سيادته.

<u>رد الشركة على ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٥)</u>

يرجى العلم بأنه قد تم تخفيض حساب الارصدة المدينة الخاصة بشركات النيل للاتصالات وايجيبت تلى كارد بكامل قيمة المديونيات المستحقة عليهم مقابل تخفيض قيمة المخصص المكون لذلك خلال الربع الاول من عام ٢٠٢٠ مع عدم إبراء الذمة والاستمرار فى اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة للحصول على مستحقات الشركة وذلك بعد موافقة مجلس الادارة بتاريخ ٢٠٢٠/٢/١٩.

المصرية للاتصالات الذكية، الكيلو 28، طريق مصر إسكندرية الصحراوى، الجيزة 12577، مصر.

رد الشركة على ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٦)

يُرجي التفضل بالإحاطة بالآتي:

- محفظة الإستثمار بالشركة ككل تحقق عوائد جيدة حيث أن قيمة محفظة الإستثمارات بحوالى ٦,٧٧ مليار جنيه وأن نسبة الإستثمارات الناجحة بها والتى تدر عوائد على مستوى مجموعة المصرية للإتصالات تقدر بنسبة أكثر من ٩٨% إلا أن وجود بعض الإستثمارات الصغيرة والتى تمثل نسبة حوالى ٢% من إجمالى الإستثمارات والتى لا تحقق اى عوائد وسيتم التخارج من هذه الإستثمارات بعد تعافي ادائها المالي بما يحقق أعلى عائد منها للشركة وذلك طبقاً لإستراتيجية الشركة فيما يخص التعامل مع الشركات المستثمر فيها وقرارات مجلس إدارة الشركة فى هذا الشأن علماً بأنه يتم التعامل بشكل منفصل بكل إستثمار على حدى لتحديد كيفية الإستفادة منه وعلى سبيل المثال نوضح فيما يلى ما تم بخصوص بعض الإستثمارات الخاسرة وما تم بشأنها وبعض الإستثمارات التى تساهم فيها الشركة بحصص أقلية :
- بالنسبة للشركة المصرية لخدمات التوقيع الإلكترونى (إيجبت تراست) يرجى العلم بأن ممثل المساهم (سيتك) قد قام بسداد مبلغ ١,٨٠٠,٠٠٠ جنيه مصري من الجزء المتبقي من حصته في رأس المال ، وبشأن المستجدات بشراء حصة المساهم بي تي تراست فانه قد تم ارسال خطاب للشركة المصرية لخدمات التوقيع الالكتروني يفيد برغبة الشركة المصرية للاتصالات بالاستحواذ على كامل حصة شركة بي تي ترست، كما أنه لا يزال جارى التفاوض مع باقي المساهمين لحصول الشركة المصرية للاتصالات على كامل الحصة المعروضة للبيع حيث تم توجيه خطاب الى الهيئة القومية للبريد في هذا الشأن بتاريخ ٢٠١٩/٨/٢١ وكذا استعجال بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٥.
- بالنسبة للشركة العربية لتصنيع الحاسبات فإنها حققت صافي ربح لأول مرة منذ إنشائها والذي بلغ ٤,٣ مليون جنيه عن عام ٢٠١٨ الأمر الذي يشير الي تحسن نتائجها بشكل جيد وهو ما سيتم معه تعزيز قيمة التخارج من الشركة إذا ما تم ذلك حيث سينعكس ذلك بالإيجاب علي القيمة الدفترية للشركة ، بالنسبة للمقترح الخاص بالوفاء بباقى حصة المساهمين بشكل عينى وليس نقدى فإنه حتى تاريخه لم يتم الرد من قبل المساهمين غير مسددين لحصصهم في راس المال وسيتم التأكيد على موقفهم من خلال الجمعية السنوية القادمة ، ونظرا لان الشركة العربية لتصنيع الحاسبات تقوم باصدار القوائم المالية بشكل سنوي فإنه سيتم تأجيل البت فى قرار التخارج بعد معرفة النتائج السنوية للشركة.
- بالنسبة لمشروع الجزائر فقد تم تخفيض حساب الارصدة المدينة بكامل قيمة مشروع الجزائر مقابل تخفيض قيمة المخصص المكون لذلك مع عدم ابراء الذمة المالية خلال الربع الاول من عام ٢٠٢٠ وذلك بعد موافقة مجلس الادارة بتاريخ ٢٠٢٠/٢/١٩.

رد الشركة على ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٧)

يرجي التفضل بالإحاطة أنه بالنسبة لموقف الشركة المصرية للإتصالات من نصيبها من الأرباح المحتجزة لدى شركة فودافون فإنه :-

- تم توزيع خلال العام المالي المنتهي في ٣١ مارس ٢٠١٩ اجمالي مبلغ ١١٠٨ مليار جنيه مصري من الأرباح المرحلة الخاصة بشركة فودافون حيث تبلغ حصة الشركة المصرية للاتصالات ٥,٥ مليار جنيه مصري، وقد تم تحصيل ٤,٨٥٤ مليار جنيه مصري في حين انه سيتم تحصيل مبلغ ٧٠٠ مليون جنيه خلال شهر يوليو ٢٠٢٠ طبقا للاتفاقية بين الطرفين في هذا الشأن.
- في حين انه قد تم توزيع مبلغ مليار جنيه بالجمعية المنعقدة في سبتمبر ٢٠١٩ حيث بلغ نصيب الشركة المصرية للاتصالات ٤٤٩ مليون جنيه مصري.
- هذا ويبلغ رصيد الأرباح المرحلة في ديسمبر ٢٠١٩ حوالي ٧,٢٤ مليار جنيه مصري ليصبح حصة المصرية للاتصالات منها حوالي ٣,٢٥ مليار جنيه وسوف يتم الحصول عليها فور توزيعها.

رد الشركة على ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٨)

يُرجي التفضل بالإحاطة بإنه تم تشكيل مجموعة عمل من السيد / مدير إدارة الاستثمار والسيد / مدير إدارة حسابات الاستثمار لفحص اضمحلال الاستثمار في شركة الثريا طبقاً لتوصيات الجهاز المركزى للمحاسبات في هذا الشأن وتقرر تكوين مخصص بنسبة الخسائر المرحلة الى رأسمال الشركة المدفوع كمؤشر للاضمحلال نظراً لان الحصول على دراسة خارجية سيكلف الشركة مبالغ تفوق العائد منها .

B7 القرية الذكية، الكيلو 28، طريق مصر اسكندرية الصحراوى، الجيزة 12577، مصر

رد الشركة على ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٩)

يُرجي التفضل بالإحاطة بالآتي:

- بالنسبة لمديونية عملاء التليفون الأرضي يتم العمل نحو تنفيذ تعليمات الشركة لتحصيل متأخرات السنوات السابقة على العملاء لجميع الفئات وذلك تنفيذاً لتوصيات الجمعية العمومية للشركة من خلال :-
  - عمل لجان فحص أرصدة المتأخرات بشكل دورى والعمل على حث العملاء على سداد مديونياتهم لدى الشركة والمراجعة المستمرة للشاشات والسجلات.
  - تم تفعيل قطع التليفونات عن ٣٠% من الجهات المتاخرة فى السداد وتم عمل زيارات ميدانية لعملاء الجهات الحكومية لحثهم على السداد
  - يتم تحصيل المتأخرات من العملاء عن طريق قوافل وحملات البيع والتحصيل الخارجى للمتأخرات بالسنترالات وعمل عروض ترويجية لكافة الشرائح تسمح للعملاء المتأخرين بإستعادة خطوط التليفون الخاصة بهم بأقل تكاليف وفى أقل مدة ، كما أنه تم زيادة أماكن سداد الفواتير سواء من خلال السنترالات أو مراكز البيع الخري المُنتشرة علي مستوي الجمهورية أو من خلال وكلاء التحصيل مثل فوري ومصاري وغيرهم.
  - يتم إرسال تسويات الرفع النهائي للعملاء المتأخرين عن السداد طبقا للتعليمات المنظمة ويقوم الحجز الإداري باتخاذ الاجراءات القانونية حيالهم .
- بالنسبة لأرصدة عملاء الدولي المتوقفة منذ ٢٠٠٩ فهي تمثل أرصدة عملاء المنزلي والتجاري والتي يتم فحصها عن طريق قطاع حسابات العملاء والإتمان والتحصيل وسوف يتم عمل اللازم بشأنها فور إنتهاء عملية الفحص بمراحلها المختلفة.
- بالنسبة لعملاء المقاصة الدولية فإن المبالغ المستحقة على شركتى ITC, TGC فقد تم اتخاذ كافة الاجراءات التجارية والقانونية اللازمة . أما بشأن مديونية العراق ، فقد تم التنسيق بشأن التفاوض مع وزارتى الخارجية والاتصالات نحو تحصيل المبالغ المستحقة . أما بشأن باقى المبالغ المستحقة فيرجى العلم بأن تلك المبالغ تخص فترات وسنوات سابقة من عام ١٩٨٢ وجارى استيفاء المستندات والاتفاقيات مع تلك الدول لسهولة تحصيل المبالغ المستحقة .
- بالنسبة لمديونية الدول والشركات عملاء خارج مصر فقد تم عمل الدراسة اللازمة من وجهة نظر الشركة بخصوص الدول المتوقفة عن السداد وتم تضمينها بدراسة إضمحلال أرصدة العملاء بنسبة ١٠٠% من قيمة المديونية ويتم بذل المزيد من الجهود لإستيداء مستحقات الشركة.
- بالنسبة لمديونية التليفزيون المصري فإن كافة الخدمات المقدمة له متوقفة حاليا وجارى فحص الارصدة المتوقفة عن طريق قطاع حسابات العملاء والتحصيل والائتمان ومع التليفزيون المصري لتحصيل مستحقات الشركة .
- بالنسبة لمديونية عملاء VSAT فقد تم عمل التسويات اللازمة لها بتخفيضها مقابل تخفيض الإيرادات خلال الربع الرابع ٢٠١٩ بناء علي نتائج الفحص التى قامت بها الجهات المختصة.
- بالنسبة لمديونية شركة مينا نت وعملاء خدمات VPOP فجاري عرض موقفهم على الشئون القانونية لإتخاذ الإجراءات اللازمة فى ضوء الرأي القانوني

رد الشركة على ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٠)

جاري فحص كافة الأرصدة الدائنة علي مستوي الشركة وعمل التسويات اللازمة فى ضوء نتائج الفحص.

رد الشركة على ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١١)

يُرجي التفضل بالإحاطة بالآتي :

- بالنسبة للمبالغ المُختلف عليها مع شركة WE DATA فإنه جاري فحصها مع كافة الجهات المختصة بالشركتين وعمل اللازم بشأنها.
- بالنسبة للمبالغ الخاصة بعملاء BIT STREAM شركات غير تابعة فإن لا يوجد إعتراضات علي مديونيات شركات أورانج ونور ونايل أون لاين حيث أنه يوجد إتفاقيات بين الشركة والشركات المذكورة وأن معظم هذه المديونيات تخص عام ٢٠١٩ ويتم تحصيلها فى إطار دورات التشغيل العادية ، أما بالنسبة لشركة يلا مصر فهي شركة مُتعثرة وجاري إتخاذ الإجراءات القانونية بشأنها.
- بالنسبة للأرصدة المدينة والدائنة الخاصة بشركة فودافون فإنه جاري التواصل مع ممثلي شركة فودافون لتسوية تلك الأرصدة.

المصرية للاتصالات الكيلو 28، طريق مصر اسكندرية الصحراوى، الجيزة 12577، مصر.

رد الشركة على ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٢)

يرجى العلم بأنه قد تم تفعيل قرار اللجنة وهو ما تم موافاتكم به بخطابنا لسيادتكم بتاريخ ١٢/٢/٢٠٢٠ حيث تم العرض على لجنه المراجعة واللجنة القانونية ومن ثم مجلس الادارة والذى قرر إتخاذ كافة الاجراءات القانونية اللازمة لحفظ حقوق الشركة.

رد الشركة على ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٣)

صدر القرار الإدارى بتاريخ ٢٣/٤/ ٢٠١٧ بشأن تشكيل لجنة متابعة الفحص والتصويب لتأمينات عملاء التليفون على مستوى كافة السنترالات بالشركة والتى قامت بالفعل بإتخاذ الإجراءات اللازمة لعمليات فحص التأمينات من خلال المستندات والدفاتر المتاحة لديها إضافة إلى عمليات فحص الشاشات وملفات العملاء والتى كانت من نتائجها القيام بإجراء التسويات المتعلقة بتأمينات العملاء لبعض المناطق طبقا للمصادقات الواردة من تلك المناطق ، كما يُرجي العلم بإن كافة المستندات المؤيدة للتسويات المذكورة متاحة للإطلاع بالإدارة العامة لحسابات المشتركين بالقرية الذكية.

رد الشركة على ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٤)

يُرجي التفضل بالإحاطة بالآتي:

- بالنسبة لإختلاف أرصدة العملاء وما يتعلق بها من تأمينات فإنه جاري فحص أرصدة العملاء عن طريق قطاع حسابات العملاء والتحصيل والإئتمان وسوف يتم عمل التسويات اللازمة فور الانتهاء من عملية الفحص بمراحلها المختلفة.
- بالنسبة لأرصدة عملاء المقاصة الدولية فإنه سوف يتم عمل التسويات اللازمة خلال الربع الأول ٢٠٢٠.

رد الشركة على ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٥)

يُرجى العلم بإلإنه تم تسوية بعض الأرصدة المدينة فى تعديلية ديسمبر ٢٠١٩ وخلال شهر يناير ٢٠٢٠ وعرضها علي سيادتكم والشركة مُستمرة فى فحص وتسوية الأرصدة المدينة التي يجب تسويتها فور توافر المستندات اللازمة وإتخاذ الإجراءات اللازمة ، كما أن رد الشركة الآتي نصه " **جاري فحص أرصدة العملاء عن طريق قطاع حسابات العملاء والتحصيل والإئتمان وسوف يتم عمل التسويات اللازمة فور الانتهاء من عملية الفحص بمراحلها المختلفة**" فهو خاص فقط بفحص أرصدة العملاء وما يرتبط بها من ضرائب وتأمينات وليس فحص الأرصدة المدينة بخلاف العملاء.

رد الشركة على ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٦)

يُرجي التفضل بالإحاطة بالآتي:

- ✓ بالنسبة للمبالغ المُحصلة لصالح شركة **WE DATA** فلإن تلك المبالغ سوف يتم تسويتها مقابل المبالغ التى يتم تحصيلها لصالح الشركة المصرية للإتصالات عن طريق منافذ بيع شركة **WE DATA** حيث أن ذلك يتم فى إطار تقديم خدمات متكاملة من جانب الشركة المصرية للإتصالات وشركتها التابعة من خلال منافذ البيع الخاصة بالشركتين ويتم تعلية متحصلات كل شركة فى الأرصدة الدائنة لحين التسوية بين الشركتين كما تم توضيحه أعلاه وتم توضيحه لسيادتكم أثناء الفحص.
- ✓ بالنسبة لعقد خدمات الدعم الفنى لشبكة الـ**IP CORE** فإنه جارى الفحص مع كافة الجهات المختصة بالشركتين وعمل اللازم فى ضوء نتيجة الفحص.
- ✓ الشركة المذكورة هى إحدى الشركات المملوكة للشركة المصرية للإتصالات بنسبة ١٠٠ % وسيتم فحص وتسوية كافة المبالغ العالقة فى ضوء نتائج الفحص .
- ✓ بالنسبة للمبالغ المُستحقة للهيئة العامة للطرق والكباري فإنه كما سبق التوضيح لسيادتكم فإنه سوف يتم عمل التسويات اللازمة للمبالغ المُستحقة للهيئة الخاصة بالجعل السنوي مقابل المبالغ المُستحقة للشركة الخاصة بمشروع الطرق الإستراتيجية والتى لم تتأخر الشركة فى تحصيلها حيث قامت الشركة بالتواصل المُستمر مع الهيئة سواء عن طريق الخطابات أو الإجتماعات أو غيرها ولكن عدم التحصيل حتي تاريخه ليس بسبب الشركة و فقد سعت الشركة لتشكيل لجنة مشتركة بينها وبين الهيئة لبحث وحل كافة الأمور العالقة بين الطرفين وتسوية مبالغ الجّعل السنوي والطرق الإستراتيجية وفك الحجوزات علي أموال الشركة لدك البنوك وإنتهت اللجنة من أعمالها وجاري صياغة العقود النهائية للتسوية.
- ✓ بالنسبة للأرصدة الدائنة فقد تم تسوية بعض المبالغ فى تعديلية ديسمبر ٢٠١٩ والشركة مستمرة في عملية فحص وتسوية المبالغ التي يجب تسويتها بعد توافر المستندات المؤيدة لذلك.

87 شارع الدكتور إسماعيل حلمي 28، طريق مصر إسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر

رد الشركة على ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٧)

تم موافاة سيادتكم بالإتفاقية باللغة الاصلية الخاصة بها وتم التوضيح مُسبقا بإنه يتم صياغة الإتفاقيات طبقا للغة السائدة فى مجال الأعمال وأنه يصعُب ترجمتها إلي اللغة العربية نظراً لصعوبة تطابق المعني المُترجم لمعني النص الأصلي ، كما أنه تم عقد إجتماعات مع سيادتكم والجهات المُختصة بالشركة لتوضيح كافة الأمور الخاصة بالموضوع والرد علي كافة الإستفسارات ومن ثم فإنه يُمكن التحقق من الإيراد بعد أن قامت الشركة بتوفير المستندات وتوضيح طبيعة المعاملات والرد علي كافة الإستفسارات.

ملاحظـــــــــات آخـــرى :

رد الشركة على ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١)

يُرجي التفضل بالإحاطة بالآتي:

ارتفعت الايرادات بمبلغ ٢ ٣٧٨ مليون جنيه نتيجة:

- إرتفاع إيرادات وحدة أعمال المشغلين بمبلغ ١ ٤٨٦ مليون جنيه بنسبة ٢٢ % وذلك لزيادة إيرادات Access Service بمبلغ ١٠٨١ مليون جنيه و ايرادات البنية التحتية بمبلغ ٤٤٢ مليون جنية.
- ارتفاع إيرادات وحدة أعمال المسكن والإتصالات الشخصية بمبلغ ٧٩٥ مليون جنيه بنسبة ٣٠% وذلك لزيادة إيرادات المحمول بمبلغ ٥٣٩ مليون جنيه وإيرادات التليفون الثابت بمبلغ ٢٥٦ مليون جنيه.
- إرتفاع إيرادات وحدة أعمال عملاء وشبكات الدولي بمبلغ ٥٥١ مليون جنيه بنسبة ٣٤ % وذلك لزيادة إيرادات كلاً من إيراد كوابل بحرية بنظام الـ IRU وأتعاب دولي عن صيانة كوابل وحماية بديلة بمبلغ ٤٧٩ مليون جنيه ومبلغ ٧٢ مليون جنيه علي التوالي.
- في المقابل إنخفضت إيرادات وحدة أعمال الشركات والمؤسسات بمبلغ ٤١٣ مليون جنيه نتيجة إنخفاض مبيعات أجهزة مشتراه بمبلغ ٦٣٣ مليون جنيه إلا أن إرتفاع إيرادات المحمول بمبلغ ٢٩ مليون جنيه وإيرادات التليفون الثابت بمبلغ ١٣٢ مليون جنيه وإيرادات الإتاحة التكميلية بمبلغ ٣٢ مليون جنيه أدي إلي الحد من هذه الإنخفاض.

وأدت الزيادة فى إيرادات النشاط إلى زيادة فى تكاليف الشركة متمثلة فى الآتى:

ارتفعت تكاليف النشاط بمبلغ ٢ ٥٩٤ مليون جنيه نتيجة:

- زيادة تكلفة الإهلاكات والإستهلاكات بمبلغ ٨٨٣ مليون جنيه نتيجة للإضافات التي تمت خلال السنة السابقة والسنة الحالية.
- زيادة تكلفة الاجور والمرتبات وما في حكمها بمبلغ ١٠٣٧ مليون جنيه نتيجة لإقرار العلاوة الدورية بنسبة ١٠% بداية من يناير ٢٠١٩
- زيادة تكلفة المكالمات بمبلغ ٥٣٦ مليون جنيه والمتمثلة بنسبة كبيرة فى إرتفاع تكاليف اتعاب الدولي لشركة فودافون وأورانج بمبلغ ٣٢٦ مليون جنيه وتكاليف أتعاب الترابط والتجوال المحلي بمبلغ ٢٦٤ مليون جنيه
- زيادة وقود وقوى محركة بمبلغ ١٤٨ مليون جنيه وكذلك تكلفة خدمات جهات بمبلغ ١٩٠ مليون جنيه.
- زيادة بند حق إستخدام دوائر بنظام IRU خارج مصر بمبلغ ١٧٦ مليون جنية
- زيادة رسوم المرفق القومي للإتصالات عن رخصة الثابت ورخصة المحمول بمبلغ ٩٤ مليون جنيه.
- زيادة رسوم الجعل السنوي بمبلغ ٦٣ مليون جنيه.
- زيادة بند العمولات للوكلاء وجهات التحصيل وباقات المحمول بمبلغ ١٠٤ مليون جنيه
- زيادة بند تكاليف خدمات جهات بمبلغ ٣٥٩ مليون جنيه
- زيادة بند مساهمة الشركة في صندوق الولاء والإنتماء بمبلغ ٢٧٦ مليون جنيه
- إرتفاع بند المساهمة التكافلية بمبلغ ٣٢ مليون جنيه.
- بالاضافة إلى تطبيق الشركة نظام المعاش المبكر بتكلفة ١ ٢٦٧ مليون جنيه
- إلا أن الإنخفاض في بند تكلفة بضائع بغرض البيع مباعة بمبلغ ٦٣٦ مليون جنيه أدي إلي الحد من هذا الإرتفاع.

أدى كل الأسباب السابق ذكرها إلى انخفاض صافى ربح النشاط بمبلغ ١٨٠١ مليون جنيه

بالاضافة إلى إرتفاع صافى الإيرادات / (التكاليف) التمويلية: بمبلغ ١ ٤٧٧ مليون جنيه نتيجة: زيادة صافي أرباح ترجمة الأرصدة والمعاملات بالعملات الأجنبية بمبلغ ١ ٣٥٧ مليون جنيه مصري وإنخفاض كلا من المصروفات التمويلية بمبلغ ١٣٥ مليون جنيه وتكلفة التمويل عن العقود الأجلة بمبلغ ٩١ مليون جنيه إلا أن الزيادة في الفوائد المدينة بمبلغ ١١٣ مليون جنيه ادى إلى الحد من هذه الزيادة.

القرية الذكية، الكيلو 28، طريق مصر اسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر.

<u>ارتفعت إيرادات من إستثمارات تابعة وشقيقة</u> بمبلغ ٦٦٢ ٤ مليون جنيه ويرجع بشكل أساسى إلى الإرتفاع فى التوزيعات من شركة فودافون بمبلغ ٨٨١ ٤ مليون جنيه .

<u>رد الشركة على ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢)</u>

يُرجي التفضل بالإحاطة بالآتي :

- لكي تتمكن الشركة من الإستمرار فى الريادة وتعظيم الأرباح والقيام بدورها الوطني كأحد الأدوات الهامة للدولة واللازمة لتنفيذ المشروعات القومية فإنه يتوجب عليها التطوير والتحديث الدائم للخدمات التى تقدمها بما في ذلك الأجهزة والشبكات المنتشرة فى أنحاء الجمهورية والتى تمثل البنية التحتية الرئيسية للإتصالات فى مصر ، لذلك أخذت الشركة على عاتقها منذ عام ٢٠١٣ إحلال شبكة الكابلات النحاسية الرئيسية والكبائن المرتبطة بها بكابلات ألياف ضوئية وكبائن MSAN فائقة السرعة والدقة فى توصيل خدمات الصوت والبيانات وأقل تكلفة من الشبكة النحاسية وقد أوشكت الشركة من الإنتهاء من المشروع وللإستمرار فى تنفيذ المشروع فإن ذلك يتطلب إستمرار الصرف علي الشراء والتركيب والإحلال مما له الأثر على الموازنة الإستثمارية للشركة والسيولة ، هذا بالإضافة الإستمرار فى إستكمال مشروع إنشاء شبكة المحمول الخاصة بالشركة بتكنولوجيا الـ٤G ومشروعات هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة والمجتمعات المغلقة والمشروعات الأخري الخاصة بها التي تُشكل أيضا أثرا كبيرا على موازنة وسيولة الشركة.
- تقوم الشركة حاليا بالمشاركة فى تنفيذ المشروعات القومية الحالية ومنها علي سبيل المثال لا الحصر مشروع توصيل الإنترنت فائق السرعة للمدارس ، مشروع التحول الرقمي الذي سيساهم فى تنفيذ خطة الدولة الخاصة بالتحول إلي الحكومة الذكية ، ومشروع إنشاء البنية التحتية للإتصالات للعاصمة الإدارية الجديدة ، وهذا أيضا يتطلب الإنفاق المستمر حتى الإنتهاء من تنفيذ المشروعات هذا بالإضافة إلي التكليفات الأخري من الدولة لتتنفيذ رؤيتها وإستراتيجياتها وهذا أيضا يؤثر على موازنة وسيولة الشركة.
- طبيعة تنفيذ المشروعات تقضي بإن الشركة تنفق على التنفيذ الذي يستغرق فترات طويلة تمتد إلي سنوات أولا ثم تأتي العوائد التي يمكن تحصيلها على سنوات ، وبالتالي طبقا لما تم توضيحه أعلاه فإن الشركة تحتاج بشكل دائم إلي السيولة اللازمة للإستمرار بالوفاء بتعهداتها والقيام بدورها الوطنى ولسرعة الإنتهاء من مشروعاتها بأقصي سرعة لتعظيم إيراداتها وهو ما يجعلها تقوم بدراسة كافة الخيارات المُتاحة للتمويل سواء بالدين بالعمله المحلية او الاجنبيه وبناء علي نتائج تلك الدراسات تقوم الشركة بإختيار البدائل المُمكنة سواء بالإقتراض أحيانا أو السحب على المكشوف للتمويل وفور توافر السيولة تقوم الشركة بالسداد لتقليل الفوائد.
- كافة ما سبق والخيارات المُتاحة يتم عرضها بالتفصيل علي سيادتكم سواء فى إجتماعات مُمثلي الجهاز مع لجنة المراجعة أو الإجتماعات الدورية بين مُمثلي الجهاز والإدارة التنفيذية وتوضيح كافة الأسباب التي أدت إلي إختيار بديل تمويل مُعين.

<u>رد الشركة على ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٣)</u>

يُرجي التفضل بالإحاطة بالآتي :

- بالنسبة للمبالغ المُحصلة من تحالفات الكوابل المختلفة لصالح الجهاز القومي لتنظيم الإتصالات خلال عام ٢٠١٩ فقد تم سداد كافة ما تم تحصيله من التحالفات خلال عام ٢٠١٩ للجهاز بإستثناء المبالغ المستحقة علي كابل IMEWE والتي سيتم تحصيلها وسدادها للجهاز خلال عام ٢٠٢٠.
- بالنسبة لتحالفات الكوابل التي لم تقم بسداد مستحقات الجهاز القومي لتنظيم الإتصالات عن الفترة من ٢٠١٢ حتى ٢٠٢٠ فقد قامت كافة التحالفات بسداد مستحقات الجهاز حتي نهاية ٢٠١٩ وقد تم سدادها للجهاز بإستثناء تحالف كابل GBI وتقوم إدارة الشركة بمطالبته بشكل مستمر بمستحقات الجهاز القومي لتنظيم الإتصالات.
- بالنسبة للمبالغ المُحصلة لصالح تحالف ميكما فقد تم عمل التسويات اللازمة له خلال الربع الاول من عام ٢٠٢٠ .
- وبالنسبه للمبلغ الخاص بشركة ألكان فإنه جاري فحصه وعمل اللازم بشأنه فى ضوء نتائج الفحص.

<u>رد الشركة على ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٤)</u>

تم موافاة سيادتكم بالمذكرة المعروضة علي مجلس الإدارة فى هذا الشأن والمتضمنة دراسة بمزايا وتأثرات تطبيق نظام المعاش المبكر سواء علي قوائم عام ٢٠١٩ او السنوات الأربعة القادمة ، كما يُرجي العلم بإنه طبقا للمذكرة المُشار إليها أعلاه فإن الهدف الرئيسي ليس خروج بعض الفئات العاملين بالشركة بشكل مُطلق وإنما هناك أهداف أخري مثل تقليص متوسط أعمار العاملين لسن ٤٠ عام وإستبدال بعض العاملين من ذوي الفئات العمرية الكبيرة أو أصحاب الحالات المرضية المُزمنة لزيادة عدد فئة الشباب العمرية والقادرة علي تحقيق إستراتيجيات وأهداف الشركة بالإضافة لما

المنطقة الذكية، الكيلو 28، طريق مصر اسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر

يحققه ذلك من التحكم فى تكلفة العمالة من خلال خفضها مستقبلا تماشيا مع إستراتيجية إدارة الشركة فى التحكم فى عناصر التكاليف الجوهرية والتي من أهمها عنصر تكاليف العمالة ، وكذا دعم المنافذ بعناصر بشرية شابة مؤهلة ذات مظهر لائق والخبرة المناسبة للتفاعل المباشر مع العملاء بشكل احترافي مما يؤدي الى تحسين وتحول الصورة الذهنية للشركة المصرية للاتصالات لدى العملاء من شركة ذات طابع قديم إلى شركة حديثة متطورة قادرة على المنافسة بقوة في سوق الاتصالات المصري على مستوى جميع الخدمات.

كما يُرجي العلم بإن العمالة الجديدة التي يتم تعيينها تكون بعقود مؤقتة مع شركات خارجية يتم تجديدها بشكل سنوي بعد تقييم العاملين ودون الحصول علي مزايا عديدة يتمتع بها موظفي المصرية للإتصالات ومن ثم فإنه فى حالة تعيين نفس العدد فإن تكاليف العمالة الجديدة بهذه النوعية من العقود وإنتاجية وفاعلية أكبر ستكون أقل كثيرا من تكاليف نفس العدد من موظفي الشركة بمزايا عديدة ومتوسط أعمار أعلي وإنتاجية أقل.

<u>رد الشركة على ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٥)</u>

بالنسبة للحجوزات الإدارية من بعض الجهات الحكومية علي بعض أرصدة الشركة بالبنوك المختلفة فإن ما يقرب من ٢٥% من تلك الحجوزات تمثل حجوزات قديمة تم اتخاذ الإجراءات القانونية حيالها وقد صدر العديد من الأحكام لصالح الشركة بعضها أصبح نهائياً وجارى استخراج الصيغ التنفيذية لها وإعلانها والتنسيق مع البنوك لرفعها ، كما يرجى العلم بأن إدارة الشركة حريصة على الإستفادة من المبالغ المحجوز عليها قدر الإمكان حيث أن بعض من تلك المبالغ تم ربطها كودائع طرفى البنك الأهلى وبنك مصر مقابل فائدة تحصل عليها الشركة لحين الفصل فى تلك القضايا حيث أن عملية ربط الحجوزات كودائع ليست إلزامية علي البنوك فقد قامت الشركة بطلب ذلك ولكن طلبات الشركات قُوبلت بالرفض ، أما بالنسبة لمعظم باقى المبالغ المحجوز عليها فإنها خاصة بالهيئة العامة للطرق والكبارى مقابل الجعل السنوى عن سنوات سابقة وقد تم تشكيل لجنة مشتركة خلال شهر يناير ٢٠١٩ لدراسة مستحقات الهيئة لدى الشركة ومستحقات الشركة لدى الهيئة المتمثلة فى مشروع الطرق الإستراتيجية وقد تم حصر كافة المديونيات وعمل سيناريوهات للتوصل إلى إتفاق مع الهيئة وجارى التفاوض مع المسئولين بها للوصول إلى الإتفاق النهائى الذى من المتوقع أن يترتب عليه تسوية كافة المديونيات وفك الحجز على المبالغ المحجوز عليها.

<u>رد الشركة على ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٦)</u>

يرجى التفضل بالعلم بالآتي:

- تلتزم الشركة ببنود الترخيص الممنوح لها حيث تقوم بإعداد قوائم مالية للشركة بشكل ربع سنوى ويتم تسليمها للجهاز القومى لتنظيم الإتصالات كما أن الشركة تلتزم بموافاة الجهاز القومى لتنظيم الإتصالات بكافة متطلباته طبقاً للترخيص فور طلبها وكذلك إرسال تقرير مراقب حسابات سنوى بشأن إيرادات الشركة.
- بالنسبة لعدم تضمين ميزان المحمول قيمة محطات المحمول سبق الرد بإنه يتم تضمين قيمة محطات المحمول بالأصول الثابتة لموازين المناطق والقطاعات حيث أنها جغرافيا وواقعياً تقع فى تلك المناطق وتخدمها وإحكاماً للرقابة ولتحديد المسئولية وللتحقق من الوجود المادى لها ولسهولة جردها فإنه من الأفضل أن تتبع تلك المحطات المناطق المتواجدة بها ، كما أنه يتم تصنيف الأصول بشكل عام إلى فئات رئيسية وفرعية على منظومة الأوراكل ومن ثم فإنه يمكن حصر كافة أصول المحمول وإهلاكاتها على الأوراكل بكل سهولة .. كما أن إعادة التبويب المطلوبة بملاحظة سيادتكم ليس لها أى تأثير على الميزان الإجمالى للشركة.

<u>رد الشركة على ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٧)</u>

يُرجي العلم بإنه يتم التحاسب مع شركات المحمول بالنسبة للترابط المحلي للتليفون الأرضي طبقا لقرار الجهاز القومي لتنظيم الإتصالات الصادر فى هذا الشأن بتاريخ ١١/٩/٢٠٠٨ والمُعدل بالقرار الصادر بتاريخ ١٤/١/٢٠١٠.

أما فيما يخص المحمول فقد تم ابرام اتفاقيات بشأن اسعار الترابط بين عملاء التليفون المحمول للشركة المصرية للاتصالات We وعملاء شركتي اتصالات مصر واورانج بنفس ذات الاسعار التي يتم اثبات الايرادات والمصروفات بها دون تغير علي ان يسري هذا الاتفاق من تاريخ بدء تقديم الشركة المصرية للاتصالات لخدمات التليفون المحمول ، اما بخصوص شركة فودافون فانه جاري انهاء اجراءات التعاقد وبنفس الاسعار المطبقة مع باقي الشركات والتي يتم اثبات الايرادات والمصروفات بها .

<u>رد الشركة على ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٨)</u>

يرجى التفضل بالإحاطة بإنه تم إبرام التعاقد مع شركة إتصالات مصر بما يخدم مصلحة طرفى التعاقد وطبقا للبند رقم ١٨ من التعاقد الذى ينص بإنه فى حالة حدوث أى متغيرات بالسوق قد تؤدى إلى تغيير التوازن التجارى لإتفاقية التجوال المحلى فإنه يمكن للطرفين عقد المفاوضات اللازمة لعودة التوازن وهو ما تم بالفعل وتم وروده بملاحظة سيادتكم

[illegible] الدقى، الكيلو 28، طريق مصر اسكندرية الصحراوى، الجيزة 12577، مصر.

حيث تم الإتفاق بين الشركتين على ترحيل المكالمات ونقل البيانات الغير مستغلة عن طريق الشركة المصرية للإتصالات خلال عام ٢٠١٨ إلى عام ٢٠١٩ ، والمتبقي من عام ٢٠١٩ إلي عام ٢٠٢٠ هو ما يخص المكالمات فقط بعد استنزاله بقيمة الزيادة فى استهلاك البيانات عن المتوقع خلال عام ٢٠١٩ حيث قد تم استهلاك ما يخص البيانات خلال عام ٢٠١٩ بالكامل.

بالإضافة إلي ذلك تقوم الشركة بشكل مستمر بعمل العروض والحملات الترويجية وإتخاذ الإجراءات اللازمة والمُمكنة التى من شأنها زيادة قيمة استهلاكات العملاء وتعظيم أرباح الشركة.

<u>رد الشركة على ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٩)</u>

يُرجي التفضل بالإحاطة بالآتي:

- بالنسبة للفرق فى أطوال الكوابل النحاسية بين أوامر التكليف وما تم سحبه فعلياً فأسبابه مُبررة وقد تم توضيحها لسيادتكم أثناء الفحص حيث تم التوضيح بإنه يتم اصدار امر التكليف طبقا للخرائط القديمة الموضح بها المسارات وعند القيام بالسحب الفعلى على الطبيعة يتعذر سحب بعض الاطوال من الكوابل لصعوبة استخراجها وكذلك قد يتبين عدم وجود بعض الكوابل فى تلك المسارات ويتم تسليم جهاز الخدمة الوطنية بمحاضر تسليم بالاطوال الفعلية التى تم سحبها . وفى هذا الصدد نود الاشارة الى نجاح استراتيجية الشركة فى محاولة الحد من سرقات الكوابل النحاسية وذلك بجانب تحقيق عوائد اخرى حيث تم تحصيل اكثر من ٧٠٠ مليون جنيه منذ بداية التعاقد مع شركة كوين حتى تاريخه .
- بالنسبة للكوابل النحاسية المفصول عنها الخدمة فإنه يتم حصرها أولاً بأول ويتم عمل أمر تكليف لجهاز مشروعات الخدمة الوطنية للبدء في أعمال السحب حفاظاً عليها من السرقة ، كما أن الشركة تقوم بكافة الإجراءات المُمكنة واللازمة والتى من شأنها تأمين الكوابل حيث يتم الإستعانة بالخدمات الشرطية وشركات الأمن والحراسة الخاصة لتأمين بعض الكوابل.

<u>رد الشركة على ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٠)</u>

تم إطلاع سيادتكم علي كافة التفاصيل والمرفقات التي تم علي أساساها إعتماد الفواتير والموافقة علي صرفها.

<u>رد الشركة على ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١١)</u>

جاري الفحص وعمل التسويات اللازمة فى ضوء نتائج الفحص خلال الربع الأول ٢٠٢٠.

<u>رد الشركة على ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٢)</u>

سيتم موافاة سيادتكم بموقف الشركة فور إنتهاء التحالف التى قامت الشركة بالتعاقد معه – سيتي بنك و EFG Hermas – من عمل الدراسات اللازمة وعرض النتائج علي الجهات المُختصة وهو ما تم توضيحه لسيادتكم أثناء الفحص.

<u>رد الشركة على ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٣)</u>

يرجي العلم بإن سياسات الإضمحلال المُطبقة فى الشركة منذ سنوات يتم مراجعتها أولاً بأول لتتوافق مع معايير المحاسبة ويتم مراجعة الإضمحلال والمخصصات من جانب سيادتكم بشكل دوري ، فبرجاء تحديد أوجه عدم الإلتزام وما يجب الإلتزام به حتي يتم دراسته وتنفيذ ما هو قابل للتنفيذ منه.

<u>رد الشركة على ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٤)</u>

يرجى التفضل بالإحاطة بإنه يتم إثبات خلاصة وافية لأهم مناقشات المجلس طبقاً لما يقوم السادة الأعضاء بطلب إثباته فى المحضر ويتم توثيق وإعتماد هذه المحاضر في هيئة الإستثمار، كما انه يتم تسجيل صوتى لكافة إجتماعات ولجان مجلس الإدارة ، كما أنه يتم موافاة سيادتكم بكافة المذكرات المعروضة على المجلس واللجان فور طلبها.

- ثم قام السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض القرار الخاص بتقريري السادة مراقبي الحسابات عن القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١ على الساده المساهمين للتصويت، وفي ضوء ما إنتهت إليه نتيجة التصويت إتخذت الجمعية القرار التالي:

<u>القرار</u>

إحيطت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للاتصالات المنعقدة يوم الاثنين الموافق ٢٠٢٠/٣/٢٣ بتقرير مراقب الحسابات الخارجي حازم حسن KPMG عن القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٩/١٢/٣١ وتقرير الجهاز المركزي للمحاسبات علي القوائم المالية المستقلة للشركة ورد إدارة الشركة عليه.

الشركة المصرية للاتصالات، الكيلو 28، طريق مصر اسكندرية الصحراوى، الجيزة 12577، مصر.

البند الثالث:

بشأن: عرض تقرير عن حوكمة الشركة للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١.

- إنتقل السيد الدكتور/ رئيس الجمعية العامة العادية للشركة إلى البند الثالث من جدول الأعمال والخاص بإحاطة الجمعية العامة العادية للشركة بتقرير عن مدى تطبيق قواعد حوكمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية وذلك عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١ كالتالي :

تقرير حوكمة الشركات
المقيدة بالبورصة
بيانات عن الشركة

إسم الشركة	الشركة المصرية للإتصالات
غرض الشركة	**غرض هذه الشركة هو:** إنشاء وتملك وتشغيل وتطوير شبكات الاتصالات لنقل وتقديم خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات داخل وخارج جمهورية مصر العربية وكافة الخدمات الأخرى الممكن تقديمها باستخدام الشبكات والتقنيات والتكنولوجيا السلكية واللاسلكية، ولها الحق في القيام بجميع الأعمال والاختصاصات المؤدية لتحقيق غرضها، وللشركة في سبيل تحقيق ذلك القيام بما يلي: ١. تملك وإنشاء وتشغيل وصيانة وتطوير شبكات الاتصالات والبنية الأساسية اللازمة لخدمات الاتصالات وذلك لاستخدامها و/أو إدارتها و/أو تأجيرها للغير و/أو التعامل فيها. ٢. تقديم خدمات الاتصالات الصوتية والمرئية ونقل البيانات للمشتركين و/أو إدارتها و/أو تأجيرها للغير والتعامل فيها. ٣. الاشتراك أو المساهمة في أنظمة الاتصالات العالمية مثل الكوابل البحرية والأقمار الصناعية والحصول على سعات أو دوائر فيها وذلك لاستخدامها و/أو إدارتها و/أو تأجيرها للغير و/أو التعامل فيها. ٤. التعامل أو التعاقد أو الاشتراك مع الجهات أو الهيئات أو الشركات أو المنظمات أو أي كيانات تمارس نشاطًا شبيهًا أو مماثلا لنشاطات الشركة أو يتصل بها أو يعاونها على تحقيق أغراضها سواء داخل جمهورية مصر العربية أو في الخارج. ٥. إدارة وبيع وتأجير وشراء وحيازة واستئجار والتعامل على أية ممتلكات وحقوق أو منفعة أو حق في أية ممتلكات، بما في ذلك الممتلكات المنقولة وغير المنقولة، التي قد تحوزها الشركة أو تمتلكها. ٦. بيع وشراء وتوزيع أجهزة الهاتف الثابت والمحمول والحاسب الآلي وملحقاتها ومستلزماتها وكمالياتها والأجهزة المكملة لها وقطع الغيار اللازمة لها والقيام بأعمال الصيانة المرتبطة بها. ٧. إقامة شبكات نقل الصوت والصورة والمعلومات المكتوبة وتقديم خدمات القيمة المضافة وخدمات المحتوي والتسويق والتوقيع الإلكتروني وتحويل الأموال عبر الإنترنت. ٨. الاستثمار العقاري لخدمة أغراضها وتنفيذ مشروعاتها. وللشركة في سبيل تحقيق أغراضها إنشاء أو المشاركة في إنشاء شركات جديدة أو شركات قائمة تعمل في مجال نشاطها أو مجالات مرتبطة أو مكملة لنشاطها. مع مراعاة أحكام القوانين واللوائح والقرارات السارية وبشرط استصدار التراخيص اللازمة لممارسة هذه الأنشطة.

B7 القرية الذكية، الكيلو 28، طريق مصر إسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر

	ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأي وجه من الأوجه مع الشركات وغيرها التي تزاول أعمالا شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق غرضها في مصر أو في الخارج، كما يجوز لها أن تندمج في الهيئات السالفة أو تشتريها أو تلحقها بها وذلك طبقاً لأحكام القانون ولائحته التنفيذية.		
المدة المحددة للشركة	٢٥ عام من تاريخ القيد بالسجل التجاري	تاريخ القيد بالبورصة	٢٩ /١٢/ ١٩٩٩
القانون الخاضع له الشركة	القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١	القيمة الاسمية للسهم	١٠ جنيه مصري للسهم
أخر رأس مال مرخص به	١٧٠٧٠٧١٦٠٠٠ جنيه مصري	أخر رأس مال مصدر	١٧٠٧٠٧١٦٠٠٠ جنيه مصري
أخر رأس مال مدفوع	١٧٠٧٠٧١٦٠٠٠ جنيه مصري	رقم وتاريخ القيد بالسجل التجاري	٣٩٣٠ لسنة ١٩٩٩
اسم مسئول الاتصال	سارة محمد ممدوح شبايك		
عنوان المركز الرئيسي	الكيلو ٢٨ – طريق مصر إسكندرية الصحراوي – القرية الذكية – B7		
أرقام التليفونات	٠٢-٣١٣١٥٢١٩	أرقام الفاكس	٠٢-٣١٣١٦١١٥
الموقع الالكتروني	http://ir.te.eg		
البريد الالكتروني	investor.relations@te.eg		

الجمعية العامة للمساهمين

تقوم الشركة بالدعوة للجمعية العامة السنوية في المواعيد القانونية المحددة وفقاً لقانون الشركات ١٥٩ لسنة ١٩٨١ و تعليمات الهيئة العامة للرقابة المالية و قواعد القيد واستمرار القيد والشطب للبورصة المصرية ، وتقوم الشركة بنشر دعوة الجمعية العامة بجريدتين واسعتين الانتشار كما تقوم بوضع الدعوة على الموقع الإلكتروني الخاص بها وتفصح عنها للبورصة المصرية والهيئة العامة للرقابة المالية ، كما تقوم الشركة بالإفصاح عن قرارات الجمعية العامة بعد انتهائها للجهات سالفة الذكر ووضعها على الموقع الإلكتروني للشركة.

هيكل الملكية

حملة ٥ % من أسهم الشركة فأكثر	المستفيد النهائي	عدد الأسهم في تاريخ القوائم المالية	النسبة %
الدولة	الدولة	١،٣٦٥،٦٥٧،٢٨٠	٨٠%
الإجمالي	الدولة	١،٣٦٥،٦٥٧،٢٨٠	٨٠%

B7 القرية الذكية، الكيلو 28، طريق مصر اسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر.

مجلس الإدارة

تشكيل مجلس الإدارة الحالي

م	إسم العضو	صفة العضو (تنفيذي/غير تنفيذي/مستقل)	عدد الأسهم المملوكة	تاريخ الالتحاق	جهة التمثيل
١	الدكتور /ماجد إبراهيم عثمان	غير تنفيذي رئيس مجلس الإدارة	١,٠٦٠	٢٠١٦/٣/٣٠	الدولة
٢	المهندس / عادل حامد إبراهيم جاد الله	تنفيذي العضو المنتدب والرئيس التنفيذي	٥١٩	٢٠١٩/١/٣١	الدولة
٣	اللواء أح/ طارق محمد عبد الله الظاهر	غير تنفيذي	لا يوجد	٢٠١٨/١٢/٣٠	الدولة
٤	المهندس/ محمد حسن شمروخ جمعة	تنفيذي نائب أول الشئون المالية	لا يوجد	٢٠١٦/٣/٣٠	الدولة
٥	الدكتور/ حسين يسري محمد جمال الدين أمين	غير تنفيذي	لا يوجد	٢٠١٦/٣/٣٠	الدولة
٦	الأستاذ / محمد كمال الدين بركات	غير تنفيذي	لا يوجد	٢٠١٦/٣/٣٠	الدولة
٧	الأستاذ / حسام عبد اللاه موسي الجمل	غير تنفيذي	لا يوجد	٢٠١٩/١/٣١	الدولة
٨	الأستاذة / لبنى محمد هلال عبد القادر خليل	غير تنفيذي	١,٠٥٦	٢٠١٩/٣/٢٧	مستقل
٩	الأستاذ/ أحمد محمد جمال أحمد أبو علي	غير تنفيذي	٢٤٣	٢٠١٢/٨/١٢	مستقل
١٠	الأستاذ / محمد سعيد محمد سلطان	غير تنفيذي	لا يوجد	٢٠١٩/٣/٢٧	مستقل
١١	الأستاذ/ إبراهيم توفيق حسن هيكل	تنفيذي ممثل العاملين	٣٦٤	٢٠١٨/٧/٥	نقابة

السير الذاتية للسادة أعضاء مجلس إدارة عام ٢٠١٩:

ماجد عثمان

"رئيس مجلس الإدارة"

تولى الدكتور عثمان منصب رئيس مجلس إدارة المصرية للاتصالات في مارس ٢٠١٦، ممثلا عن الحكومة. الدكتور عثمان شغل مدير المركز المصري لبحوث الرأي العام "بصيرة" واستاذ الإحصاء، بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة. شغل منصب وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عام ٢٠١١ في حكومة تسيير الاعمال التى شكلت بعد ثورة ٢٥ يناير، كما شغل منصب رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصرى من عام ٢٠٠٥ الى عام ٢٠١١ ومديرا للمركز الديموجرافى بالقاهرة عام ٢٠٠٤ وتولى مسئولية المحرر الرئيسى لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٦ حول العدالة الاجتماعية.

الدكتور عثمان هو عضو المجلس القومى للمراة ونائب رئيس اتحاد الإحصائيين العرب والرئيس المؤسس للشبكة العربية لمراكز استطلاعات الرأى العام ومنسق المبادرة المصرية للحق فى المعلومات وعضو بالمجمع العلمى المصرى وعضو مجلس أمناء كلية الدراسات الدولية والسياسات العامة بالجامعة الامريكية ورئيس مجلس أمناء مبادرة "نداء" لتنمية الصعيد.

87 المدينة الذكية، الكيلو 28، طريق مصر إسكندرية الصحراوى، الجيزة 12577، مصر

قام بالاشراف على تنفيذ عدد كبير من استطلاعات الرأى والمسوح الميدانية منها المسح العالمى للقيم بمصر ومسح مدركات الفساد فى مصر. كما قام بأول استطلاعات للرأى العام لتقييم أداء رئيس الجمهورية واول استطلاعات للرأى لما بعد التصويت، واهتماماته البحثية تشمل قياس التنمية البشرية والحوكمة والدراسات السكانية ودور مراكز الفكر والدراسات المستقبلية. وشارك فى إعداد رؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ وكان مسئولا عن إعداد استراتيجية السكان واستراتيجية الطفولة.

حصل دكتور عثمان على الماجستير والدكتوراه من جامعة Case Western Reserve فى الولايات المتحدة.

المهندس / عادل حامد إبراهيم جاد الله

العضو المنتدب والرئيس التنفيذي:

تولى المهندس/ عادل حامد مهام العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للشركة في ٢٠١٩/١/٣١.

تولى المهندس حامد منصب نائب الرئيس التنفيذي لشئون الدولي والمشغلين في أغسطس ٢٠١٧، حيث تضمن نطاق عمله التسويق التجاري وتطوير استراتيجات وتنفيذ أعمال الشركة المصرية للاتصالات في مجال وحدات أعمال خدمات الجملة للمشغلين المحليين والدوليين.

في عام ٢٠١٨ استطاع حامد عقد العديد من الاتفاقيات مع مشغلي الاتصالات المحليين والدوليين لتحقيق نمو في إيرادات الشركة وتأمينها على المدى الطويل، فضلا عن عقده اتفاقيات لتمكين وزيادة ربحية خدمات المحمول. كما لعب دوراً رئيسياً في تسوية النزاعات ودياً مع مشغلي الاتصالات المحليين في عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨، كما تمكن من إتمام اتفاقية في غاية الأهمية في مجال الكوابل البحرية بدروه المتميز في صفقة الاستحواذ على شركة مينا كابل وإتمام اتفاقية مع شركة بهارتي مما أتاح استرداد كامل تكلفة الاستثمار في مينا كابل. حيث حققت تلك الاتفاقية عائد فوري بالجمع بين تقديم خدمات على كابل مينا البحري مع خدمات على باقي شبكة الكابلات البحرية الدولية للمصرية للاتصالات.

التحق المهندس حامد بالشركة المصرية للاتصالات عام ١٩٩٩ حيث عمل مهندساً لتشغيل وصيانة السنترالات والشبكات وتدرج فى العديد من المناصب وصولا لمنصب مدير عام المتابعة والدعم الفني بنيابة الدولي المشغلين عام ٢٠٠٨ وفي أثناء قيامه بمهامه قام بالمشاركة بتطوير نموذج طويل الأجل للتعامل مع المشغلين المحليين لأول مرة لتقديم خدمات الاتصالات الدولية والتراسل والذي أمن إيرادات هذه الوحدات منذ عام ٢٠٠٩.

ثم تولى منصب رئيس قطاع تشغيل وصيانة الدولي عام ٢٠١٣، وانتقل بعدها للعمل كرئيس لقطاع المشغلين في عام ٢٠١٤، ثم رئيساً لوحدة أعمال المشغلين في عام ٢٠١٥، و رئيساً لقطاعات شئون المشغلين في ابريل ٢٠١٧.

المهندس عادل حامد حاصل على بكالوريوس فى هندسة الاتصالات و الالكترونيات من جامعة حلوان.

اللواء طارق الظاهر

عضو مجلس الإدارة

تولى اللواء طارق منصب عضو بمجلس إدارة المصرية للاتصالات في يناير ٢٠١٩، ممثلا عن الحكومة. يشغل اللواء طارق منصب رئيس أركان سلاح الإشارة المصري في القوات المسلحة المصرية.

87 الفرع الدكتور، الكيلو 28، طريق مصر إسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر

محمد شمروخ

"عضو مجلس الإدارة"

تولى المهندس شمروخ منصب عضو بمجلس إدارة المصرية للاتصالات في مارس ٢٠١٦، ممثلا عن الحكومة.

المهندس شمروخ من الأعضاء ذوي الخبرة في الإدارة التنفيذية للمصرية للاتصالات ولدية من الخبرة ما يفوق ١٠ سنوات في العديد من المجالات داخل الشركة كالتخطيط الفني والشئون الاستراتيجية للشركة وقد تولى منصب رئيس قطاعات الشئون المالية في يوليو ٢٠١٣.

التحق المهندس شمروخ للعمل بالمصرية للاتصالات عام ٢٠٠٢ حيث عمل مهندسا للشبكات وتدرج في المناصب منذ ذلك الحين وصولا لمنصب مدير عام التشغيل عام ٢٠٠٧، ثم تولى منصب رئيس قطاع الشئون الاستراتيجية عام ٢٠٠٩، وهو المنصب الذي شغله حتى تعيينه في منصب رئيس قطاعات الشئون المالية والمدير المالي للشركة.

المهندس محمد شمروخ حاصل على ماجيستير تنفيذي في إدارة الأعمال من كلية IESE، وبكالوريوس في هندسة الالكترونيات والاتصالات الكهربائية من جامعة القاهرة

حسين أمين

"عضو مجلس الإدارة"

تولى الدكتور أمين منصب عضو بمجلس إدارة المصرية للاتصالات في مارس ٢٠١٦، ممثلا عن الحكومة.

يعمل الدكتور أمين كأستاذ الصحافة والإعلام ومدير مركز كمال أدهم للصحافة الرقمية والتلفزيونية بكلية الشئون الدولية والسياسات العامة بالجامعة الامريكية بالقاهرة. حصل على الزمالة الفخرية من كلا من كلية أننبرج للإعلام بجامعة بنسلفانيا وكلية الاعلام وفنون الاتصال من جامعة جنوب إلينوي بكاربونديل. كما حصل سيادته على شهادة الدكتوراه في الاعلام الإذاعي من جامعة أوهايو في عام ١٩٨٦.

تمت دعوة الدكتور حسين أمين كمتحدث رئيسي في العديد من المؤتمرات والمنتديات العالمية من ضمنهم الاندماج العالمي (Global Fusion)، المادة رقم ١٩(Article١٩) ، الاتحاد الأوروبي ، اليونيسكو ، البرلمان الأوروبي، كما ترأس مؤتمر الجمعية الدولية للإعلام والاتصال لعام ٢٠٠٦ (IAMCR).

يرأس د. حسين أمين تحرير مجلة الاعلام والمجتمع العربي (Arab Media and Society) والمحرر السابق دوريه جلوبال ميديا (Global Media). وهو باحث دولي معروف في مجال الإعلام والمعلوماتية وتولي كعضو في المجالس الاستشارية مراجعه العديد من الدوريات العلمية الأكاديمية الدولية المرموقة التي تشمل دوريه الصحافة والاعلام الربعية ودوريه الاتصالات الدولية ودوريه الشرق الأوسط لممارسي الصحافة وصحيفة الدراسات الإعلامية الأفريقية.

تقلد سيادته العديد من المناصب المحلية والدولية حيث عمل في مجالس آمناء كل من معهد تكنولوجيا المعلومات والمنتدى العالمي للمعلوماتية، والمؤتمر العالمي لدراسات الشرق الأوسط، وجائزة سمو الأمير سالم العلي الصباح للمعلوماتية. تركز أبحاث الدكتور أمين على الإعلام والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مع مرجعيه خاصة للشرق الأوسط.

محمد كمال الدين بركات

عضو مجلس الإدارة

تولى الاستاذ بركات منصب عضو بمجلس إدارة المصرية للاتصالات في مارس ٢٠١٧، ممثلا عن الحكومة.

يشغل الاستاذ بركات حاليا منصب نائب رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب المصرف العربي الدولي منذ أكتوبر ٢٠١٤.

87 المريوطية، الكيلو 28، طريق مصر إسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر

خلال خبرته المصرفية الطويلة لأكثر من ٣٧ عام ، قدم الاستاذ بركات سجلاً قويا من الإنجازات في المناصب الإدارية العليا، فقد شغل منصب المدير العام – البنك المصري الامريكي، نائب رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب – البنك المصري الخليجي، رئيس مجلس الادارة – بنك مصر من ديسمبر ٢٠٠٢ حتى سبتمبر٢٠١٤، رئيس مجلس الإدارة والمدير العام – بنك مصر لبنان من مايو ٢٠٠٣ حتى أبريل٢٠١٥، رئيس المجلس الإشرافي لبنك مصر أوروبا – فرانكفورت من ديسمبر ٢٠٠٣ حتى سبتمبر ٢٠١١، رئيس مجلس الإدارة – بنك القاهرة من سبتمبر ٢٠٠٥ حتى سبتمبر ٢٠١١، عضو مجلس إدارة البنك المركزي المصري من ديسمبر ٢٠٠٣ حتى نوفمبر ٢٠١١ ، عين خلالها كعضو في لجنة الإصلاح المصرفي ولجنة المراجعة، عضو مجلس إدارة المعهد المصرفي المصري من يناير ٢٠٠٣ حتى ٢٠١٦، عضو مجلس الادارة وانتخب نائب رئيس بنك القاهرة عمان بالأردن من ٢٠٠٥ وحتى ٢٠١٤، عضو مجلس إدارة في وحدة مكافحة غسيل الأموال من ٢٠٠٨ وحتى ٢٠١٤، رئيس مجلس إدارة اتحاد بنوك مصر خلال الفترة من أبريل ٢٠٠٥ وحتى مارس ٢٠١١، نائب رئيس مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية من ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٣، ورئيس مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية من أبريل ٢٠١٣ وحتى أبريل ٢٠١٦، عضو المجلس الاستشاري – ماستر كارد الدولية (أفريقيا والشرق الأوسط) من مارس ٢٠١١ حتى الأن، عضو مجلس الإدارة الإقليمي لشركة فيزا الدولية (منطقة وسط أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا) من ٢٠٠٣ حتى ٢٠٠٨، وعضو المجلس الاستشاري لشركة فيزا الدولية– أفريقيا والشرق الأوسط من ٢٠٠٨ حتى ديسمبر ٢٠١٠.

يشغل الأستاذ بركات رئيس مجلس الإدارة – الشركة العالمية للاستثمارات السياحية (الشركة المالكة لفندق كونراد – القاهرة)، عضو مجلس الإدارة – الشركة القابضة لمصر للطيران وعضو مجلس الإدارة – شركة قناة السويس لتوطين التكنولوجيا.

وايضا شغل الاستاذ بركات منصب عضو مجلس إدارة، عضو الجمعية العامة، ورئيس مجلس إدارة في العديد من الشركات.

حصل الأستاذ بركات على درجة بكالوريوس في المحاسبة من جامعة الإسكندرية في عام ١٩٧٤، وعلى درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعةSan Francisco – الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٧٧.

حسام الجمل

عضو مجلس الإدارة

تولى المهندس الجمل منصب عضو بمجلس إدارة المصرية للاتصالات في يناير ٢٠١٩، ممثلا عن الحكومة.

يشغل الجمل منصب مساعد وزير الاتصالات للشبكات وبنية الاتصالات بوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. ويتمتع الجمل بخبرة رائدة لأكثر من ٢٠ عاما في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. الي جانب خبراته الدولية في مجالات الإدارة والتقنيات المستقبلية المتكاملة بالإضافة الي خبراته في مجالات الابتكار وريادة الاعمال. وله سابقة اعمال دولية في تخطيط مشروعات البنية التحتية والتحول الرقمي وتنفيذها. ومتابعتها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وقد تولي الجمل عدة مناصب قيادية بكبري الشركات العالمية. حيث تولي منصب نائب الرئيس التنفيذي لشركة هواوي العالمية لشئون الاستراتيجيات والتسويق والحلول التكنولوجيا – في مصر. وكذلك منصب كبير مستشاري تطوير العمال والحلول التكنولوجيا بشركة هواوي العالمية – منطقة شمال افريقيا. وخلال تلك الفترة دعم الجمل نمو اعمال الشركة وساهم في تطوير خطط الاعمال والحلول التكنولوجيا في المنطقة وخلق المزيد من القيم لعملائها.

87 العربي للزراعة، أنكلو 28، طريق مصر اسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر.

بالإضافة الي شغل الجمل مناصب قيادية في مجموعة MTN العالمية حيث عمل الجمل في مناصب القائم بأعمال الرئيس التنفيذي للتكنولوجيا بمجموعة MTN العالمية – اليمن – وعضو في منظمة التطوير الاستراتيجي لمجموعة MTN العالمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا حيث نجح في وضع خطة استراتيجيات شاملة لتطوير المنظومة بما يتماشى مع الأهداف التنموية والاستراتيجية لها. وسبق ذلك عمله كمهندس اتصالات شبكات في الأمم المتحدة – مصر

الي جانب حصوله على شهادة اعداد القادة لمنظمة MTN العالمية – معهد GTBS – جامعة بريتوريا بجنوب افريقيا عام ٢٠١٠ وشهادة إدارة المشروعات المعهد الدولي لإدارة المشروعات – PMI– الولايات المتحدة الامريكية. حصل الجمل علي بكالوريوس الهندسة من جامعة الإسكندرية عام ١٩٩٨ كما حصل على ماجستير في إدارة الاعمال من جامعة روبرت كيندي – سويسرا عام ٢٠١٤.

لبنى هلال

عضو مجلس الإدارة

تولت السيدة لبنى هلال منصب عضو بمجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات كعضو مستقل في مارس ٢٠١٩.

تشغل لبنى هلال منصب نائب محافظ البنك المركزي لشئون سياسات الاستقرار النقدي حيث التحقت بالعمل في البنك المركزي المصري عام ٢٠٠٤ لتشرف على إعداد وتنفيذ برنامج تطوير وإعادة هيكلة القطاع المصرفي بمرحلتيه الأولى والثانية، ثم تقلدت منصب نائب محافظ البنك المركزي في عام ٢٠١١ لتصبح بذلك أول سيدة تتقلد هذا المنصب بالبنك.

تولت السيدة لبنى هلال منصب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للشركة المصرية لإعادة التمويل العقاري في عام ٢٠١٣ قبل عودتها مرة أخرى للبنك المركزي بموجب قرار رئيس الجمهورية بإعادة تشكيل مجلس إدارة البنك المركزي في نوفمبر ٢٠١٥ لتشغل منصبها الحالي.

بدأت هلال مسيرتها العملية في البنوك التجارية وبنوك الاستثمار بشغل العديد من المناصب في البنك العربي الأفريقي والبنك المصري الأمريكي والمجموعة المالية هيرميس.

تشغل السيدة لبنى هلال منصب رئيس مجلس الإدارة غير التنفيذي لكلا من الشركة المصرية لإعادة التمويل العقارية وشركة ضمان مخاطر الائتمان كما أنها عضو من ذوي الخبرة في مجلس إدارة صندوق ضمان ودعم التمويل العقاري وبنك ناصر الاجتماعي وصندوق الإسكان الاجتماعي

حصلت لبنى هلال على بكالوريوس العلوم السياسية ودرجة الماجستير في الاقتصاد من الجامعة الأمريكية.

أحمد أبو على

عضو مجلس الإدارة

تولى الأستاذ أبو على منصب عضو بمجلس إدارة المصرية للاتصالات كعضو مستقل في مجلس إدارة الشركة في أغسطس ٢٠١٦.

الأستاذ أبو على يشغل منصب محام في دار القضاء العالي في مصر، وهو أيضا شريك بمكتب حسونة وأبو على للاستشارات القانونية منذ ديسمبر ١٩٨٧ حتى الان ويعمل مستشارا قانونيا في أغلب مجالات القانون والمكتب

B7 القرية الذكية، الكيلو 28، طريق مصر اسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر.

معروف في مجال الاستثمار والمعاملات التجارية والبنكية وتمويل المشروعات وحماية الملكية الفكرية والاتصالات والخصخصة وعمليات سوق المال وأعمال الشركات وفي مجال البحث عن البترول واستغلاله.

الأستاذ أبو على كان يعمل ايضا محامى بمكتب "سيدلى وأوستن " للمحاماة في شيكاغو بالولايات المتحدة الامريكية، عمل في قسم البنوك والشركات واشترك في العديد من عمليات شراء وتمويل وإعادة هيكلة الشركات (١٩٨٥ – ١٩٨٧).

الأستاذ أبو على شريك ومحامي بمكتب أبو على للمحاماة في بورسعيد والرياض بالمملكة العربية السعودية يمثل المكتب شركات تجارية وشركات تأمين بحرية عالمية وله شهرة خاصة في مجال النقل البحري (١٩٨٠ – حتى الان)

محمد سعيد سلطان

عضو مجلس الإدارة

تولى السيد محمد سلطان منصب عضو بمجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات كعضو مستقل في مارس ٢٠١٩.

يشغل السيد محمد سلطان منصب الرئيس التنفيذي للعمليات بالبنك التجاري الدولي منذ فبراير ٢٠١٥، التحق سلطان بالبنك التجاري الدولي عام ٢٠٠٨ وتدرج في المناصب منذ ذلك الحين وصولاً لمنصبه الحالى.

قام سلطان بقيادة بعض من أهم برامج التحول الاستراتيجية بداخل البنك محققا إضافة كبيرة للتكنولوجيا المستخدمة ومعززاً بنيتها التحتية بجانب تقديم الخدمات المصرفية الرقمية بهدف توفير خدمات تتسم بالجودة العالية لعملاء البنك وتحقيق نمو الأعمال بشكل أكثر سلاسة مع المحافظة على دور البنك الريادي في مجال الخدمات المصرفية.

تولى سلطان العديد من المناصب قبل انضمامه للبنك التجاري الدولي منها نائب رئيس بنك المشرق لعمليات الفروع وإدارة الرقابة ومنصب رئيس العمليات في البنك الوطني العماني.

تخرج سلطان من كلية التجارة جامعة القاهرة عام ١٩٩٥، وقد التحق بالعديد من البرامج القيادية في بعض من كليات القمة في مجال إدارة الأعمال وهو أيضا من خريجي معهد إنسيد للدراسات العليا في مجال إدارة الأعمال.

ابراهيم توفيق هيكل

عضو مجلس الإدارة

تولى الأستاذ هيكل منصب عضو بمجلس إدارة المصرية للاتصالات في يوليو ٢٠١٨، ممثلا عن العاملين بالشركة المصرية للاتصالات.

شغل سابقا منصب عضو هيئة مكتب الاتحاد العام لنقابات عمال مصر وامين صندوق مساعد بالاتحاد العام وسكرتير الشباب باتحاد العمال لنقابات عمال مصر وعضو مجلس إدارة الجامعة العمالية وعضو مجلس إدارة صندوق التدريب والتشغيل بوزارة القوى العاملة.

كما شغل أيضا رئيس النقابة العامة للعاملين ورئيس مجلس إدارة مجلة الاتصالات، ورئيس اللجنة النقابية بتليفونات كفر الشيخ.

٨٧ المنطقة الذكية، الكيلو 28، طريق مصر إسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر.

المصرية للاتصالات ووسائل الاتصال:

تستخدم الشركة المصرية للاتصالات أحدث أنظمة ووسائل الاتصال الحديثة مثل المؤتمر الهاتفي الصوتي والمرئي في بعض اجتماعات مجلس الإدارة لضمان جودة التواصل والادارة عن بعد.

دور مجلس إدارة الشركة:

يتولى مجلس إدارة الشركة إدارة أمورها بناء على تكليف من الجمعية العامة لها ويقوم بوضع وتحديد الأهداف الاستراتيجية للشركة، وإقرار الخطط والسياسات العامة التي تهيمن على سير العمل بها، كما يقوم بمراقبة أداء الإدارة التنفيذية، والتأكد من فعالية نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر بالشركة، كما يقوم بتحديد الأسلوب الأمثل لتطبيق الحوكمة، واعتماد السياسات والمعايير المهنية الواجب إتباعها من قبل العاملين بما ينعكس على أدائهم وتصرفاتهم.

كما يقوم بالمهام التالية:

- وضع الآليات والنظم التي تضمن التزام كافة العاملين بالشركة بالقوانين والمواثيق والسياسات الداخلية للشركة، ويكون مسئولاً كذلك عن وضع نظام للإنذار المبكر لكشف أي خلل أو انحراف قد يحدث وضمان سرعة اتخاذ الإجراء المناسب ولابد أن يتضمن هذا النظام سبل لحماية مصادر المعلومات والمبلغين عن الفساد والانحراف.
- وضع خطة لتتابع السلطة داخل الشركة وذلك للوظائف الإدارية العليا بما يضمن استدامة الشركة وسير أعمالها بشكل فعال.
- تحديد الصلاحيات التي يقوم بتفويضها لأحد أعضائه أو لجانه أو غيرهم وكذلك يجب على المجلس تحديد مدة التفويض ودورية التقارير التي يحصل عليها من اللجان والإدارة التنفيذية ومتابعة نتائج ممارسة تلك الصلاحيات المفوضة.
- الإشراف العام على عملية الإفصاح عن البيانات وقنوات الاتصال، وضمان نزاهة التقارير المالية والمحاسبية الصادرة عن الشركة، وكذلك ضمان استقلالية كل من نشاط المراجعة الداخلية والالتزام بالشركة.

كما يجوز للمجلس وضع اللوائح المتعلقة بشئون العاملين ومعاملتهم المالية.

يضع المجلس لائحة خاصة بتنظيم أعماله واجتماعاته وتوزيع الاختصاصات والمسئوليات.

تعيين أمين سر لمجلس الإدارة من ذوي الكفاءة والفهم لكافة أعمال الشركة.

ويقدم مجلس إدارة الشركة تقريرا مفصلا عن أدائه خلال العام ويتم عرضه على الجمعية العامة للمساهمين ومناقشته من قبل السادة المساهمين في حال وجود أية ملاحظات على أدائه.

مسئوليات رئيس مجلس الإدارة:

يرأس رئيس مجلس الإدارة اجتماعات المجلس والجمعيات العامة للمساهمين ويجوز للمجلس أن يعهد إلى رئيسه بأية صلاحيات أو واجبات أخرى **كالتالي:**

- توجيه الدعوة لانعقاد مجلس الإدارة ووضع جدول أعماله وإدارة جلساته.
- دعوة الجمعية العامة العادية وغير العادية للانعقاد للنظر في جدول الأعمال المعروض من مجلس الإدارة.
- التأكد من إتاحة المعلومات الكافية والدقيقة في الوقت المناسب لأعضاء المجلس والمساهمين.
- التأكد من أن اتخاذ القرارات يتم على أساس سليم وبناءاً على دراية شاملة بالموضوعات مع ضرورة التأكد من وجود آلية مناسبة لضمان فعالية تنفيذ تلك القرارات في الوقت المناسب.
- تلقي التقارير والتوصيات من كافة اللجان وعرضها على المجلس بصفة دورية لاتخاذ اللازم بشأنها.
- التأكد من التزام المجلس بإنجاز مهامه على أكمل وجه بما يحقق أفضل مصلحة للشركة مع ضرورة تجنب تعارض المصالح.
- التأكد من فعالية نظام الحوكمة المطبق بالشركة وكذلك فعالية أداء لجان المجلس.

87 القرية الذكية، الكيلو 28، طريق مصر إسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر.

الهدف العام للعضو المنتدب والرئيس التنفيذي:

تخطيط وتنفيذ رؤية المصرية للاتصالات، ورسالتها، واتجاهاتها الاستراتيجية الشاملة لقيادة تطوير وتنفيذ استراتيجية الشركة.

مسئوليات العضو المنتدب أو الرئيس التنفيذي

يكون العضو المنتدب والرئيس التنفيذي مسئولا عن أعمال الإدارة الفعلية للشركة تحت إشراف ورقابة المجلس، وعلى وجه الخصوص يكون مسئولا عما يلي:

- اقتراح الاستراتيجية العامة للشركة المصرية للاتصالات.
- قيادة تطوير وتنفيذ استراتيجية الشركة المصرية للاتصالات على المدى الطويل لزيادة عائدتها .
- تحقيق كفاءة التشغيل مع التركيز الربحية.
- إعداد مشروع الموازنة السنوية للشركة مع ضمان الاستخدام الفعال للموارد المالية في إطار السياسات المعمول بها للشركة للعرض على مجلس الإدارة لاعتمادها.
- واتخاذ القرارات المالية والإدارية اللازمة لإدارة أعمال الشركة ضمن الميزانية المعتمدة والالتزام بالمتطلبات القانونية والتنظيمية.
- اعتماد الصرف في الأوجه المختلفة لنشاطات الشركة وذلك وفقا للبنود المحددة في الموازنة المعتمدة ووفقا للوائح الشركة المعتمدة.
- إصدار القرارات والتعليمات المنظمة واعتماد التوصيات المعروضة.
- إطلاع المجلس على النشاطات الجارية للشركة.
- ضمان تنفيذ قرارات مجلس الادارة واطلاع المجلس على النشاطات التجارية للشركة.
- تطوير هيكل تنظيمي فعال يقوم على تحقيق أهداف الأداء التي تعكس متطلبات الصناعة والسوق.
- تطوير والحفاظ على علاقات إيجابية ومثمرة مع كبار العملاء وادارة العلاقة بين خدمة العملاء وجميع أنواع العملاء المختلفة.
- تمثيل الشركة أمام الغير.
- التوقيع بالنيابة عن الشركة على أي اتفاق أو التزام (وعلى أي تغيير أو تعديل أو فسخ أو إنهاء له) في حدود الموازنة المعتمدة من مجلس الإدارة أو إذا ما فوضه بذلك مجلس الإدارة في خارج حدود الموازنة وذلك كله وفقا للوائح الشركة.
- تعيين موظفي الشركة وتحديد رواتبهم ومكافاتهم واختصاصاتهم وتفويضهم للقيام باي اختصاصات وفقاً للوائح ولنظم المعمول بها في الشركة أو في حدود الاختصاصات المخولة له من مجلس الإدارة.
- إعداد مقترحات اللوائح الداخلية وعرضها على المجلس لإقرارها.
- تنفيذ المهام الأخرى وأية صلاحيات أو واجبات يكلفه بها المجلس.

أمين سر مجلس الإدارة:

يتولى السيد / مدير عام شئون مجلس الإدارة القيام بأعمال أمانة سر مجلس إدارة الشركة ويتولى القيام بالمهام التالية:

- الإعداد والتحضير وإدارة لوجستيات لاجتماعات المجلس واللجان ومعاونة رئيس المجلس في إعداد جدول أعمال الاجتماعات وتحضير المعلومات والبيانات والتفاصيل الخاصة بهذه الموضوعات وإرسالها إلى الأعضاء قبل الاجتماع بوقت كافي.
- معاونة رئيس المجلس في الإعداد والتحضير لاجتماعات الجمعية العامة للمساهمين وإدارة لوجستياتها.

1 ش الفاروق الذكية، الكيلو 28، طريق مصر إسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر.

- متابعة إصدار وتنفيذ قرارات مجلس الإدارة وإبلاغ الإدارات المعنية بها وكذلك إعداد تقارير متابعة لما تم بشأنها.
- حفظ وتوثيق كل ما يتعلق بقرارات المجلس والموضوعات المعروضة عليه، مع التأكد من حصول المجلس على المعلومات الهامة في الوقت المناسب.
- التنسيق مع كافة لجان المجلس بما يكفل الاتصال الفعال بين تلك اللجان ومجلس الإدارة.

لجان مجلس الإدارة:

سير اجتماعات مجلس الإدارة ولجانه:

تشكيل اللجان:

م	إسم العضو	إسم اللجنة						صفة العضو (غير تنفيذي/ مستقل)	المنصب في اللجنة	تاريخ الالتحاق
		لجنة المراجعة	لجنة الاستثمار	لجنة المكافآت والحوافز	لجنة سياسة تعارض المصالح	لجنة مراجعة اللوائح	اللجنة القانونية			
١	ماجد إبراهيم عثمان							غير تنفيذي	رئيساً	٢٠١٧/٣/٢٣
									رئيساً	٢٠١٧/١٢/٢٥
									عضو	٢٠١٩/١٠/٢٣
٢	طارق محمد عبد الله الظاهر							غير تنفيذي	عضو	٢٠١٩/١/٩
٣	حسين يسري محمد جمال الدين أمين							غير تنفيذي	عضو	٢٠١٦/٣/٣١
									عضو	٢٠١٦/٣/٣١
٤	محمد كمال الدين بركات							غير تنفيذي	رئيساً	٢٠١٧/٤/٩
٥	حسام عبد اللاه موسي الجمل							غير تنفيذي	عضو	٢٠١٩/١/٣١
									عضو	٢٠١٩/١/٣١
									عضو	٢٠١٩/١/٣١
٦	لبنى محمد هلال عبد القادر خليل							غير تنفيذي	رئيساً	٢٠١٩/٣/٢٧
٧	أحمد محمد جمال أحمد أبو على							مستقل	رئيساً	٢٠١٦/٣/٣١
									عضو	٢٠١٧/٣/٢٣
									عضو	٢٠١٧/١٢/٢٥
									رئيساً	٢٠١٩/١٠/٢٣
٨	محمد سعيد محمد سلطان							مستقل	عضو	٢٠١٩/٣/٢٧
٩	ابراهيم توفيق حسن هيكل							ممثل العاملين	عضو	٢٠١٨/٩/٢٠
									عضو	٢٠١٩/٣/٢٧
									عضو	٢٠١٩/١٠/٢٣

٢٧ الفرنة الذكية، الكيلو 28، طريق مصر إسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر.

جدول متابعة حضور أعضاء المجلس لاجتماعات المجلس واللجان

م	إسم العضو	مجلس الإدارة	لجنة المراجعة	لجنة الاستثمار	لجنة المكافآت والحوافز	لجنة سياسة تعارض المصالح	لجنة مراجعه اللوائح	اللجنة القانونية
١	ماجد إبراهيم عثمان	١٥/١٥					١٠/١٠	١/١
٢	عادل حامد إبراهيم جاد الله	١٥/١٢	١٢/٥	٤/٣	١٢/٩		١٠/٣	
٣	طارق محمد عبد الله الظاهر	١٥/١٤	١٢/١٠					
٤	لبنى محمد هلال	١٥/٦		٤/٣				
٥	أحمد محمد جمال أحمد أبو على	١٥/١٥			١٢/١٢		١٠/٩	١/١
٦	محمد حسن شمروخ جمعة	١٥/١٥	١٢/١١	٤/٤	١٢/١٢		١٠/٩	١/١
٧	حسين يسري محمد جمال الدين أمين	١٥/١٤		٤/٤	١٢/١١			
٨	محمد كمال الدين بركات	١٥/١٥	١٢/١٢					
٩	حسام عبد اللاه شعبان موسى الجمل	١٥/١٢		٤/٣	١٢/١٠		١٠/٣	١/١
١٠	محمد سعيد سلطان	١٥/٨	١٢/٧					
١١	إبراهيم توفيق حسن هيكل	١٥/١٥			١٢/١		١٠/٤	١/١
١٢	أحمد محمد حمدي محمود البحيرى	١٥/٢						
١٣	عمرو عبد الرشيد منصور	١٥/٢		٤/١			١٠/٤	
١٤	محمد هاني سيف النصر	١٥/٥		٤/١				
١٥	عمرو يوسف حسن الجناينى	١٥/٣	١٢/٣					

البيان بالنسبة للحضور الاعضاء من عدد اللجان التى تم عقدها خلال عام ٢٠١٩

- الخانات المظلله باللون الازرق هى للساده الاعضاء الذين حضر منهم عدد من اللجان سواء نتيجة للدخول الى المجلس كاعضاء جدد أو الخروج من المجلس بناءا على تغيير التشكيل.

١- لجنة المراجعة

تشكيل لجنة المراجعة:

الأسم	جهة التمثيل	الصفة
الأستاذ / محمد كمال الدين بركات	الدولة	رئيساً
اللواء أح / طارق محمد عبد الله الظاهر	الدولة	عضواً
الأستاذ / محمد سعيد محمد سلطان	مستقل	عضواً

B7 القرية الذكية، المبنى 28، طريق مصر اسكندرية الصحراوى، الجيزة 12577، مصر.

بيان اختصاصات اللجنة والمهام الموكلة لها

- فحص ومراجعة إجراءات الرقابة الداخلية للشركة ومدى الالتزام بتطبيقها.
- دراسة السياسات المحاسبية المتبعة والتغيرات الناتجة عن تطبيق معايير محاسبية جديدة.
- فحص ومراجعة آليات وأدوات المراجعة الداخلية وإجراءاتها وخططها ونتائجها ودراسة تقارير المراجعة الداخلية ومتابعه تنفيذ توصياتها.
- فحص الإجراءات التي تتبع في إعداد ومراجعة ما يلي:
- القوائم المالية الدورية والسنوية.
- نشرات الاكتتاب والطرح العام والخاص للأوراق المالية.
- الموازنات التقديرية ومن بينها قوائم التدفقات النقدية وقوائم الدخل التقديرية.
- دراسة القوائم المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة وعرض توصياتها بخصوص القوائم المالية.
- اقتراح تعيين مراقبي الحسابات وتحديد أتعابهم والنظر في الأمور المتعلقة باستقالتهم أو إقالتهم وبما لا يخالف أحكام القانون.
- إبداء الرأي في شأن الإذن بتكليف مراقبي الحسابات بأداء خدمات لصالح الشركة بخلاف مراجعة القوائم المالية وفى شأن الأتعاب المقدرة عنها وبما لا يخل بمقتضيات استقلاليتهم.
- دراسة تقرير مراقب الحسابات بشأن القوائم المالية ومناقشته فيما ورد به من ملاحظات وتحفظات ومتابعة ما تم في شأنها والعمل على حل الخلافات في وجهات النظر بين إدارة الشركة ومراقب الحسابات.
- دراسة الملاحظات أو المخالفات الواردة من الجهات الرقابية ومتابعة ما تم بشأنها.
- التأكد من رفع تقرير لمجلس الإدارة من أحد الخبراء المتخصصين غير المرتبطين عن طبيعة العمليات والصفقات التي تم ابرامها مع الأطراف ذات العلاقة وعن مدى إخلالها أو إضرارها بمصالح الشركة أو المساهمين فيها.

٢- **لجنة الترشيحات**

لا يوجد

٣- **لجنة المكافآت (والحوافز)**

تختص لجنة المكافآت والحوافز بمراجعة واعتماد أهداف وخطط الشركة المرتبطة بأية مدفوعات لأعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين والرئيس التنفيذي للشركة ونوابه والإدارة العليا، كما تختص بمراجعة وتقييم الأداء على أساس هذه الأهداف والخطط وإصدار توصيات لمجلس إدارة الشركة بشأن برامج المكافآت والحوافز المالية أو المرتبطة بنسبة في ملكية الأسهم لهذه الفئات.

٤- **لجنة المخاطر**

لا يوجد

٥- **لجنة الحوكمة**

قرر مجلس إدارة الشركة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٠/٢/١٩ بإتخاذ قرار بإدراج لجنة للحوكمة وجاري إتخاذ اللازم نحو موافقة الجمعية العامة علي هذا التعديل وسيتم تفعيل أداء اللجنة خلال عام ٢٠٢٠.

لجان أخرى

٦- **لجنة سياسة تعارض المصالح**

تختص لجنة سياسة تعارض المصالح بحماية مصالح الشركة من خلال تنظيم تعارض المصالح المحتملة مع كل من أعضاء مجلس الإدارة، وموظفي الإدارة العليا وموظفي الشركة، والخبراء، والمساهمين والجهات ذات العلاقة وبما يشمل ما قد يكون إساءة استخدام أصول الشركة ومرافقها أو من خلال تعاملاتها مع الأشخاص ذوي العلاقة وذلك بالإشراف على تنفيذ سياسة تعارض المصالح والمعتمدة من مجلس الإدارة.

المقر الرئيسي: الكيلو 28، طريق مصر اسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر.

٧- **لجنة مراجعة وتعديل النظام الأساسي ولوائح الشركة**

تختص لجنة مراجعة وتعديل النظام الأساسي ولوائح الشركة بمراجعة وتعديل النظام الأساسي ولوائح الشركة بما يعزز إحكام الرقابة الداخلية للشركة والالتزام بتطبيق إجراءاتها وحوكمة أنشطة وإجراءات العمل بها وبما يسمح بتحقيق المرونة وسرعة إنجاز الأعمال بالشركة.

٨- **لجنة الاستثمار:**

تختص لجنة الاستثمار بإعداد السياسات والخطط للشركة في مجال الاستثمار في الشركات الأخرى أو في الأسهم ورفع الأمر لمجلس الإدارة بالتوصيات، كما تقوم لجنة الاستثمار بمتابعة تنفيذ هذه السياسات.

٩- **اللجنة القانونية:**

تختص اللجنة بمتابعة كافة الدعاوي القضائية والتحكيمية الهامة من وعلى الشركة ومناقشة الأثار المترتبة عليها ورفع توصياتها بشأن تلك الدعاوي لمجلس الإدارة.

البيئة الرقابية

نظام الرقابة الداخلية

الرقابة الداخلية هي مجموعة من السياسات والوسائل والإجراءات التي تنشئها وتستخدمها إدارة الشركة لكي تساعدها في تحقيق أهدافها، ويهدف نظام الرقابة الداخلية إلى تحقيق ما يلي:

- كفاءة وفاعلية العمليات التشغيلية.
- الحفاظ على أصول الشركة وممتلكاتها.
- مناسبة ودقة التقارير المالية.
- الالتزام باللوائح والتعليمات والقوانين القائمة.

يتم مراجعة نظام الرقابة الداخلية بالشركة من السادة أعضاء مجلس الإدارة لتقييم كفايته وكفاءته من خلال ما يلي:

- تشكيل لجنة المراجعة من الأعضاء غير التنفيذيين، واقتراح تعيين المراجع الخارجي للعرض على مجلس الإدارة واعتماده من الجمعية العامة للشركة وتعيين السيد رئيس قطاع المراجعة الداخلية.
- قيام لجنة المراجعة بمتابعة أداء كل من المراجع الخارجي والمراجع الداخلي، ومراجعة التقارير الدورية المقدمة منهم.
- مناقشة التقارير الدورية المقدمة من المراجع الخارجي والمراجع الداخلي والتي تتضمن أهم الملاحظات الناتجة عن وجود قصور ونقاط ضعف في نظام الرقابة الداخلية بالإضافة إلى التوصيات اللازمة لتعزيز الرقابة وتحسين العمل.
- قيام لجنة المراجعة بعرض ملخص دوري بنتائج تقارير المراجع الداخلي والخارجي، وكذلك نقاط القوة والضعف في الرقابة الداخلية للشركة والتوصيات المقترحة على مجلس الإدارة.

يتم مراجعة كفاءة نظام الرقابة من قبل أعضاء المجلس بصفة دورية (ربع سنوي، وفي نهاية السنة المالية)، وكذلك في الأحداث الطارئة وكلما استدعت الحاجة إلي ذلك.

إدارة المراجعة الداخلية

تم إنشاء المراجعة الداخلية بالشركة المصرية للاتصالات كنشاط مستقل منذ عام ٢٠٠١ وفقاً للمتطلبات القانونية وقواعد سوق المال، ويتم تأكيد استقلالية نشاط المراجعة الداخلية من خلال الهيكل التنظيمي للشركة وخطوط التقارير حيث يتبع وظيفياً لجنة المراجعة المنبثقة من مجلس الإدارة (أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذين) ويتبع إدارياً الرئيس التنفيذي للشركة، ونشاط المراجعة الداخلية بالشركة لا يتبع الإدارة التنفيذية أو العمليات التشغيلية التي يتم مراجعتها مما يضمن الاستقلالية ويحقق الموضوعية.

ومن المهام التي تقوم بها إدارة المراجعة الداخلية خلال العام:

- وضع خطة مراجعة سنوية مرتكزة على المخاطر (Risk based plan)، وتتمتع بالمرونة، وتشمل اهتمامات الإدارة، ويتم تقديم تلك الخطة إلى لجنة المراجعة لمراجعتها واعتمادها وإجراء التحديثات الدورية.

المقر الرئيسي: الدور الثامن، الكيلو 28، طريق مصر إسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر

-تقييم مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية بالشركة ورفع التقارير للجنة المراجعة بالملاحظات التي تم التوصل إليها.
-تنفيذ خطة المراجعة السنوية، بما في ذلك المهام الخاصة التي تطلبها الإدارة ولجنة المراجعة.
-الاحتفاظ بفريق من المراجعين الداخليين يتمتع بالمهنية ويمتلك المعرفة والمهارات والخبرات والشهادات المهنية الكافية.
-تقديم تقارير دورية إلى الإدارة العليا ولجنة المراجعة بملخص نتائج أعمال المراجعة الداخلية.
-تقديم قائمة بأهداف ونتائج أنشطة المراجعة إلى لجنة المراجعة.
-إجراء التحقيقات اللازمة في حالات الغش والاحتيال وإعداد التقارير اللازمة بالنتائج.
-مراعاة نطاق عمل المراجعين الخارجيين والجهات الرقابية الأخرى لتقديم أفضل تغطية للمراجعة بأقل التكاليف وعدم تكرار أعمال المراجعة إلا إذا أستحق الأمر ذلك وبعد العرض على لجنة المراجعة للتنسيق مع المراجع الخارجي.
-التأكد من مناسبة الوسائل المتاحة للمحافظة على أصول الشركة من السرقة وسوء الاستخدام والتحقق من وجود الأصل بصورة سليمة

دور ونطاق عمل المراجعة الداخلية:

دور المراجعة الداخلية	نطاق عمل المراجعة الداخلية	هل هي إدارة دائمة بالشركة أم شركة مراجعة خارجية خاصة	إسم مسئول المراجعة الداخلية	دورية التقارير
يتمثل دور المراجعة الداخلية في إضافة قيمة للشركة والمساهمة في تحسين عملياتها من خلال تقديم خدمات تأكيدية وخدمات استشارية مستقلة وموضوعية. وتقوم المراجعة الداخلية بمساعدة الشركة في تحقيق أهدافها من خلال إتباع أسلوب منهجي منظم لتقييم وتحسين فاعلية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة.	يتمثل نطاق عمل المراجعة الداخلية في تحديد مدى كفاية عمليات الرقابة والحوكمة وإدارة المخاطر بالشركة والتأكد من أنها تعمل لتحقيق ما يلي: ١. تحديد المخاطر وإدارتها بصورة مناسبة. ٢.حدوث التواصل اللازم مع جهات الحوكمة المختلفة. ٣.المعلومات الهامة تكون دقيقة وموثوقة ومتاحة في الوقت المناسب. ٤.تطابق التقارير الداخلية والخارجية مع إجراءات إصدار التقارير المطبقة. ٥.تطابق أفعال الموظفين مع السياسات والمعايير والإجراءات والقوانين المطبقة. ٦.الحصول على الموارد بصورة اقتصادية، واستخدامها بكفاءة، وحمايتها حماية كافية. ٧. تحقيق البرامج والخطط والأهداف الموضوعة. ٨. تأكيد الجودة والتحسين المستمر في العمليات الرقابية بالشركة. ٩. القضايا والمسائل القانونية الهامة يتم الاعتراف بها والتعامل معها.	المراجعة الداخلية هي نشاط دائم ومستقل بالشركة يتبع مباشرة: - السيد المهندس/ العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للشركة (إدارياً). - لجنة المراجعة المنبثقة من مجلس الإدارة (وظيفياً).	السيد المحاسب/ أحمد عبد الحكيم حسن طايع -رئيس قطاع المراجعة الداخلية (CPA -زمالة جمعية المحاسبين القانونيين الأمريكية)	- يتم إصدار تقارير بصفة مستمرة للإدارة التنفيذية بالملاحظات المكتشفة أولاً بأول والتوصيات اللازمة لتعزيز الرقابة وتحسين العمل. - يتم إصدار تقرير دوري ربع سنوي للعرض على لجنة المراجعة بأهم الملاحظات المكتشفة والتوصيات اللازمة ومدى تنفيذها. - يتم إصدار تقرير سنوي للعرض على لجنة المراجعة ومجلس الإدارة يتضمن أهم الملاحظات المكتشفة والتوصيات اللازمة ومدى تنفيذها.

B7 المربع الذكية، الكيلو 28، طريق مصر إسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر.

إدارة المخاطر

تدرك الشركة التحديات والمخاطر التي قد تواجهها أثناء ممارستها لنشاطها والتي تتمثل في مخاطر مالية وتشغيلية لذا تولي الشركة اهتماما كبيرا بهذا الشأن حيث أنشأت قطاع للمخاطر والذي يساعد بشكل استباقي في إدراك الأحداث المحتملة الحدوث التي تحول دون تحقيق الشركة لأهدافها وتضع خطة لردود الأفعال المناسبة وكيفية التعامل مع تلك المخاطر، مما يقلل من التكاليف أو الخسائر ويعمل الفريق على تحديد، قياس، رصد، مراقبة، وتقرير احتمالية التعرض لمخاطر ضمن الحدود المسموح بها.

حيث تتعرض الشركة لأخطار مالية مثل السيولة، خطر أسعار العملات الاجنبية، خطر سعر الفائدة، خطر الإئتمان وأخطار تشغيلية على سبيل المثال لا الحصر تمرير المكالمات.

إدارة الالتزام

ضمن مهام الإدارة العامة للحوكمة والالتزام المؤسسي وتحديد نطاق عملها وتطبيق مهامها على جميع ادارات الشركة المصرية لاتصالات وشركاتها التابعة وفيما يلي عرض للمهام والمسئوليات.

الالتزام مسئولياته ومهامه على التفصيل التالي:

- الاشراف على الالتزام المالي والتجاري بشأن إعادة الهيكلة للشركات وعمليات الدمج والاستحواذ مثل اتفاقيات المساهمين وشراء الأسهم والاتفاقيات المشتركة بالتعاون مع المكاتب الاستشارية
- وضع واصدار تقارير الالتزام في المنازعات التنظيمية أو منازعات تحكيمية معروضة على التحكيم داخل الدولة أو خارجها.
- مراقبة مدى التزام قطاعات وإدارات الشركة وعامليها بتوفير الحماية اللازمة لبيانات الشركة والعملاء سواء كانوا من الأفراد أو الشركات عن طريق الأنظمة المعمول بها في هذا الشأن.
- وضع استراتيجيات تضمن التزام الشركة للقوانين واللوائح التنظيمية التي تصدرها الدولة وتعديلاتها ولوائحها التنفيذية، ومراقبة مدى تطبيق تلك القوانين لكافة قطاعات الشركة المصرية والشركات المملوكة لها باللوائح الخاصة بها.
- ادارة الالتزام التشغيلي الفني والتكنولوجي لتجنب مخاطر جرائم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وحماية الشركة من الوقوع في المخالفة الادارية والفنية والمالية والتنظيمية لأي من تلك القوانين الحاكمة.
- مراجعة مذكرات التفاهم وخطابات النوايا وبروتوكولات عدم إفشاء البيانات والأسرار لوضع المبادئ العامة التي تطلبها العقود التي ستبرم بين الشركة والجهات والهيئات الحكومية ومتابعة الالتزام بها.
- تتضمن مسؤوليات هذه الادارة وضع ومراجعة هيكل تجنب المخاطر للتراخيص والقوانين ذات الصلة.

إدارة الحوكمة

مع تحديات السوق المصري الكبيرة وبالأخص التحديات الجديدة داخل قطاع الاتصالات فقد قامت الشركة المصرية للاتصالات بالعمل على وجود إطار عام فعال للحوكمة يمكن جميع أصحاب المصالح من الوصول إلى مستوى أفضل من حيث فهم وتخطيط وتنفيذ الأنشطة استجابة للتحديات والمخاطر التي تظهر نتيجة للتغيرات المتسارعة في القوانين، والسوق، والعوامل المالية والتشغيلية.

يعمل قطاع الحوكمة المؤسسية للشركة على أن يطور اللوائح والسياسات الداخلية وكذا العلاقات الخارجية ذات الصلة للحفاظ على ثقة المستثمرين، والذين يمكن أن يساعد دعمهم في تمويل مزيد من النمو. وتعتمد الشركة على مبدأ الشفافية للتواصل مع أصحاب المصالح، وذلك لضمان انسيابية تعاملاتها ونزاهة عملياتها لتحقيق التوازن بين إنجازات ومصالح الشركة والأطراف المعنية على مختلف المستويات.

B7 القرية الذكية، الكيلو 28، طريق مصر أسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر

أما عن مسئولياتها ومهامها وإنجازاتها في ٢٠١٩ على النحو التالي:

- استكمال مراجعة وتعديل النظام الأساسي ولوائح الشركة بما يعزز إحكام الرقابة الداخلية للشركة والالتزام بتطبيق إجراءاتها وحوكمة أنشطة وإجراءات العمل بها وبما يسمح بتحقيق المرونة وسرعة إنجاز الأعمال بالشركة
- وضع أدلة الحوكمة الداخلية للشركة وصياغة السياسات الداخلية المختلفة التي تنظم العلاقة بين كافة العاملين وكذلك المساهمة في إعداد التقرير عن مدى التزام الشركة بحوكمة الشركات
- مراقبة تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية وثقافة الحوكمة في كافة أعمال وأنشطة الشركة المصرية للإتصالات

مراقب الحسابات

مع مراعاة أحكام المواد من (١٠٣) إلى (١٠٩) من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة المشار إليها ولائحتها التنفيذية، يكون للشركة مراقب حسابات أو أكثر ممن تتوافر في شأنهم الشروط المنصوص عليها في قانون مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة تعينه الجمعية العامة وتقدر أتعابه. ويسأل المراقب عن صحة البيانات الواردة في تقريره بوصفه وكيلا عن مجموع المساهمين، ولكل مساهم أثناء عقد الجمعية العامة أن يناقش تقرير مراقب الحسابات وأن يستوضح ما ورد به.

كما أن مراقب الحسابات يتمتع بالاستقلالية التامة عن الشركة وعن أعضاء مجلس إدارتها، ولا يمتلك أية أسهم فيها لا عضواً في مجلس إدارتها، ولا تربطه صلة قرابة بأي من أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة العليا حتى الدرجة الثانية، ولا يقوم بصفة دائمة بأي عمل فني أو إداري أو استشاري في الشركة، وهو يقدم أراء محايدة تماماً، كما أن عمله محصناً ضد تدخل مجلس الإدارة.

كما يتولى الجهاز المركزي للمحاسبات مراقبة حسابات الشركة في حالة مساهمة الدولة بنسبة لا تقل عن ٢٥% من رأس مال الشركة

الإفصاح والشفافية

المعلومات الجوهرية والإفصاح المالي وغير المالي

تحرص الشركة المصرية للاتصالات على ان تحقق اقصي درجات الشفافية والافصاح، حيث تقوم بالإفصاح بشكل دوري عن كافة الافصاحات المالية المتعلقة بالقوائم المالية وتقارير مراقبي الحسابات عليها، كما تلتزم بالإفصاح بشكل فوري عن اية احداث جوهرية طارئة قد تؤثر علي أداء السهم أو قد تؤثر على مصلحة السادة المساهمين وكذا هيكل ملكية الشركة وتفصح عن اية معلومات اخرى باستخدام نماذج الافصاح المعتمدة من البورصة المصرية .

حيث ترسل الشركة كافة الافصاحات أو المعلومات الجوهرية الخاصة بها الي السادة البورصة المصرية وهيئة الرقابة المالية كما تضع هذه الافصاحات على الموقع الالكتروني الخاص بها.

كما تقوم الشركة بالإفصاح عن أهدافها ورؤيتها وطبيعة نشاطها من خلال القنوات المختلفة والتي تشمل الموقع الإلكتروني للشركة والتقرير السنوي لها وخلال لقاءات مجلس الادارة مع السادة المساهمين.

كما تقوم الشركة باعتماد نظام شامل ومتميز لرفع الكفاءات والتدريب حيث تقوم بالإعلان عن البرامج التدريبية المتاحة للعاملين على شبكة الاتصال الداخلي لها (الانترانت) وكذا ارسال الخطة التدريبية بخطاب رسمي لكافة القطاعات بالشركة.

المصرية للاتصالات الكيلو 28، طريق مصر اسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر

يتم اعتماد نظام اثابة لتحفيز العاملين طبقا لمؤشرات قياس الاداء القياسية الموضوعة ونسبة تحقيق الاهداف لكل وظيفة وطبقاً لمعايير محددة طبقاً للموازنة السنوية المعتمدة

وتولي الشركة المصرية للاتصالات اهتماما بالغاً للرعاية الصحية للعاملين الحاليين بالشركة واسرهم وكذلك السادة العاملين المحالين للمعاش وذلك عن طريق الادارة العامة للخدمات الطبية والشبكة الطبية لمقدمي الخدمة الممتدة في جميع انحاء الجمهورية، كما يتم تقديم العديد من الخدمات المتنوعة للعاملين وذلك عن طريق الادارة العامة لخدمات العاملين طبقاً للموازنة السنوية المعتمدة.

المخالفات والأحكام الصادرة على الشركة خلال العام:

بخلاف ما تم الإفصاح عنه بالقوائم المالية للشركة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ والإشارة إليه بتقرير مراقب الحسابات المؤرخ في ١٩ فبراير ٢٠٢٠ لم تقم إدارة الشركة بمخالفات جسيمة، كما لا توجد أحكام صادرة بشأنها قد تنشأ عنها التزامات أو تعويضات جوهرية تتحملها الشركة.

علاقات المستثمرين

تؤمن الشركة المصرية للاتصالات بأهمية دور علاقات المستثمرين كحلقة الوصل بين الشركة والسادة مساهميها والسادة المحللين الماليين الخارجيين كما أن علاقات المستثمرين هي المسئولة عن فتح قنوات الاتصال بالجهات الخارجية (البورصة المصرية والهيئة العامة للرقابة المالية).

لذا تولي الشركة عناية كبيرة لعلاقات المستثمرين بها حيث تقوم بالاستعانة بفريق عمل على أعلى مستوى من الكفاءة ومن ذوي الخبرات المتميزة في هذا المجال ، حيث يشترك مسئول علاقات المستثمرين في وضع استراتيجية اتصال الشركة بسوق الاستثمار، وفتح قنوات التواصل مع المستثمرين ونقل وجهات نظر السوق وتخوفات المستثمرين لمجلس الإدارة بصفة مستمرة كما يقوم بتقديم تقارير دورية لتحليل أداء السهم وتقديمه للإدارة التنفيذية ، كما يقوم بوضع استراتيجية لبرنامج علاقات المستثمرين من خلال فهم السوق ومتطلبات الشركة، بحيث يقوم مسئول علاقات المستثمرين بتحديد الأولويات فيما يخص الأنشطة المطلوبة ووضع الاستراتيجية المطلوبة لتنفيذ تلك الأنشطة بالتعاون مع مجلس الإدارة .

ترتكز استراتيجية علاقات المستثمرين على:

إنشاء وتقديم رسالة استثمارية متسقة للسادة المستثمرين عن الشركة لتمكين سهم الشركة من الوصول إلى تقييمه العادل، مع مراقبة وعرض آراء المستثمرين فيما يتعلق بأداء الشركة على الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة.

أهداف قطاع علاقات المستثمرين:

- تعزيز التفاعل مع المستثمرين والمحللين الحاليين وتبادل وجهات النظر وزيادة وعيهم حول العوامل الرئيسية المؤثرة على القيمة العادلة للسهم.
- تحقيق أفضل مستوى للشفافية والإفصاح من خلال التواصل المستمر مع السادة المحللين والمستثمرين والبورصة المصرية مع الالتزام الكامل بالقواعد والقوانين المنظمة للإفصاح.
- العمل على استهداف شرائح مختلفة من المستثمرين وذلك بغرض تنويع قاعدة المستثمرين.
- العمل على توضيح أثر القرارات الداخلية للسادة الإدارة التنفيذية على أداء السهم واستعراض اراء المساهمين والمستثمرين حول استراتيجية الشركة وقراراتها مع الادارة التنفيذية.
- العمل على زيادة التغطية البحثية حول سهم الشركة من خلال توفير كافة العروض التقديمية الافصاحات الدقيقة والتحديث المستمر لاستراتيجية الشركة والمؤشرات المالية بشكل أكثر سلاسة.
- تحقيق الاستفادة الكاملة من وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة لتعزيز الصورة العامة للشركة وتحقيق التواصل الدائم مع المستثمرين من الأفراد.

B، الحرية المنطقة الكيلو 28، طريق مصر اسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر.

كما يقوم مسئول علاقات المستثمرين بالشركة بالقيام بالاتي:

- الاشتراك في وضع سياسة الإفصاح المتبعة في الشركة.
- الحفاظ علي المستثمرين الحاليين وجذب مستثمرين جدد من خلال توعية السوق بأعمال الشركة وبفرص النمو المستقبلية لها، والتعرف على العوامل التي تؤثر علي ربحيتها.
- التواصل مع المحللين والمستثمرين وممثلي الإعلام وتوفير المعلومات المطلوبة لتوضيح أي أخبار.
- تنظيم المعلومات الصادرة عن الشركة طبقاً لقواعد الإفصاح المعمول بها.
- إنشاء ومتابعة قاعدة بيانات المستثمرين سواء من حيث نوعية المستثمر أو موقعه الجغرافي.
- تعريف المستثمرين بالأعضاء الجدد في مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية.
- حضور الفعاليات المختلفة لتمثيل الشركة فيما يخص العروض التقديمية للمستثمرين.
- التواصل مع المستثمرين عبر أدوات الاتصال المختلفة مثل الموقع الالكتروني للشركة والاشتراك في إعداد التقارير الدورية التي يهتم بها المستثمرين الحاليين والمرتقبين.
- إعداد تقرير الإفصاح المطلوب من الشركة وإعداد صفحات علاقات المستثمرين على الموقع الالكتروني للشركة وتحديثها بصفة مستمرة.

أدوات الإفصاح

التقرير السنوي

تقوم الشركة بإعداد التقرير السنوي الخاص بها باللغة الانجليزية وتضعه على الموقع الالكتروني لها.

تقرير مجلس الإدارة

تقوم الشركة بإصدار تقريراً سنوياً طبقاً لما ورد بقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية، للعرض على الجمعية العامة للمساهمين والجهات الرقابية.

تقرير الإفصاح

تقوم الشركة بإعداد التقرير الربع سنوي بشأن الإفصاح عن مجلس الإدارة وهيكل المساهمين تنفيذاً للمادة ٣٠ من قواعد القيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية.

تقرير الاستدامة

لم تصدر الشركة تقرير للاستدامة بشكل مستقل حتى الان ولكنه تم أعداده كجزء من التقرير السنوي لعام ٢٠١٨.

ولكن هناك ممارسات عديدة للاستدامة تطبقها المصرية للاتصالات مثل:

استدامة صاحب العمل

- تمكين متحدي الإعاقة وذوي الاحتياجات الخاصة من أن يصبحوا جزءاً من فريق الشركة؟
- توفير فرص متساوية لكل أعضاء فريق العمل.
- توفير فرص التعليم واستدامة التدريب لكل أعضاء فريق العمل.

المقر الرئيسي: الدقي، شيكولو 28، طريق مصر إسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر.

الاستدامة البيئية

- تقديم شراكات استدامة الموردين كلما كان ذلك ممكناً.
- الحد من استهلاك المياه.
- تحسين استهلاك الطاقة.
- إدارة وإعادة تدوير المخلفات.
- طابعات مركزية مما يقلل من استخدام الأوراق.
- استخدام اللمبات الموفرة للطاقة LED بدلاً من المصابيح الوهّاجة مما يوفر الطاقة.

الاستدامة الاجتماعية

- تشجيع أعضاء فريق العمل على الانخراط في العمل المجتمعي التطوعي
- تنظيم أنشطة من شأنها الحث على التبرع ونشر الوعي بمسئوليتنا تجاه مجتمعنا
- تقديم محاضرات تعليمية وتوعوية داخل مقر الشركة.

الموقع الالكتروني

يوجد موقع إلكتروني يتم تحديثه بشكل دوري وهو موقع الكتروني تفاعلي حيث تقوم الشركة باستقبال اسئلة واستفسارات السادة المساهمين والمحللين الماليين وطلبات الانضمام للقائمة البريدية للشركة من خلال المكان المخصص لذلك بالموقع ويتم الرد على هذه الاستفسارات خلال ٢٤ ساعة.

المواثيق والسياسات

ميثاق الأخلاق والسلوك المهني

تتضمن لائحة شئون العاملين ضمن بنودها ميثاق الاخلاق والسلوك المهني الذي يحتوي على القيم والمبادئ الاساسية التي يجب على العامل ان يعمل في إطارها، حيث تضع لائحة شئون العاملين بالشركة الأسس والقواعد الواجب اتباعها لضمان اتباع السلوك المهني ومراعاة الاخلاق في العمل، حيث توضح حقوق وواجبات العامل والأمور المحظورة والتي قد تعرضه للمساءلة القانونية.

سياسة تتابع السلطة Succession Planning

يتم الاختيار والترقي للوظائف العليا والاشرافية في ضوء ضوابط ومحددات لائحة نظام العاملين، وبما يسمح بتتابع السلطة ونقل الخبرات.

يتم وضع سياسات الترقيات و التدرج الوظيفي وفقا لعدة عوامل أهمها نظام الاختبارات من خلال الإعلان عن شروط شغل الوظيفة على صفحة الاتصال الداخلي والبريد الإلكتروني بالشركة ثم يخضع الموظف للاختبارات التحريرية و المقابلة الشخصية أمام لجنة تقييم مكونه من (الموارد البشرية –الجهة الفنية) و يتم إظهار النتائج و ترقية الموظف مع حصوله على مزايا و بدلات الوظيفة. مما يحقق الأهداف الاستراتيجية للشركة من خلال اختيار العنصر البشرى المناسب وخلق كوادر بشرية جديدة قادرة على مواكبة سوق مشغل الاتصالات المتكامل وإتاحة الفرصة أمام العاملين بشركات المجموعة للحصول على مزايا مادية وإرساء مبدأ الشفافية بين العاملين بالمجموعة.

المقر الرئيسي: الكيلو 28، طريق مصر إسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر

سياسات الاجور وبرامج الحوافز والمكأفات

يتم وضع سياسات الأجور للعاملين وفقاً للسياسات التي تنظمها لائحة نظام العاملين حيث يتم تقييم الوظيفة داخل جدول الاجور ويتم تحديد قيمة الاجر في ضوء معايير تسعير الوظيفة بهيكلة الاجور .ويتم إعداد خطط وبرامج للحوافز والمكأفات وفقاً لمعدلات الاداء القياسية وفقا للخطط الممنهجه لتحقيق المستهدف منها. و يتم وضع قيمة البدلات المهنية في ضوء معايير قياسية موضوعة بعناية و محددة بلائحة نظام العاملين حيث تختلف قيم البدلات المهنية باختلاف طبيعة كل وظيفة وأهميتها بالهيكل التنظيمي للشركة و ترتبط البدلات المهنية النقدية بالعمل القائم به فعلياً .

سياسة الإبلاغ عن المخالفات Whistleblowing

يحق لجميع السادة العاملين او السادة العملاء الابلاغ عن المخالفات او طلب التحقيق في واقعة ما ويختص بالتحقيق قطاع الشئون القانونية ويتم توقيع الجزاء المناسب لكل حالة بداية من الانذار وحتى الفصل من الخدمة وذلك طبقا للائحة الجزاءات التأديبية الخاصة بالعاملين بالشركة المعلنة والمنشورة على الموقع الداخلي الخاص بالعاملين بالشركة.

سياسة تعامل الداخليين والأطراف ذات العلاقة والأطراف المرتبطة

يوجد لدي الشركة تعليمات بتعاملات السادة الداخليين بها حيث يتم بصفة دورية ارسال تعليمات للسادة الداخليين بالمواعيد المحظور التعامل خلالها حيث تقوم الشركة بالآتي:

- حظر تعامل أياً من الداخليين والمجموعة المرتبطة بهم على أية أوراق مالية تصدرها الشركة خلال خمسة أيام عمل قبل ويوم عمل بعد نشر أي معلومات جوهرية.
- حظر تعامل أي من المساهمين الذين يملكون ٢٠% فأكثر بمفردهم أو من خلال المجموعة المرتبطة بهم إلا بعد إخطار البورصة بذلك قبل التنفيذ.
- حظر تعامل أعضاء مجلس إدارة الشركة أية كانت نسبة مساهمتهم في رأس المال والمسئولين بها أو الأشخاص الذين في إمكانهم الاطلاع على معلومات غير متاحة للغير ويكون لها تأثير على سعر الورقة المالية، شراء أو بيع هذه الأوراق المالية التي تتعلق بها هذه المعلومات.

جدول متابعة تعاملات الداخليين على أسهم الشركة

لا يوجد تعاملات للداخليين للسادة الادارة التنفيذية والسادة أعضاء مجلس الإدارة.

سياسة المسئولية المجتمعية والبيئية

تولي الشركة المصرية للاتصالات من خلال دورها الرائد كأول مشغل اتصالات متكامل في مصر اهتماماً كبيراً بالمجتمع، لذا فإن رؤيتنا للاستدامة والمسئولية المجتمعية تهدف إلى استخدام خدماتنا في إثراء حياة الأفراد وتحفيز التنمية البشرية، حيث نثق بقوة في تقنيات خدمات الاتصالات في تمكين المجتمع من تحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي.

ترتكز الاستراتيجية التي تنتهجها الشركة على تحقيق فوائد طويلة الأمد للوطن تنسجم مع العديد من أهداف التنمية المستدامة ومع رؤية الدولة ٢٠٣٠، مما يخلق أثراً إيجابياً على المجتمع في مجالات متعددة مثل التعليم والتدريب، وتنمية المجتمع، والرعاية الصحية. ومن خلال المسئولية المجتمعية تولى الشركة اهتماما للفئات الأولى بالرعاية والتي تشمل الفقراء، وذوي الاحتياجات الخاصة، والمرأة المعيلة والشباب، كما نولي عناية واهتمام كبيرين بموظفينا إيمانا منا بأنهم من أثمن أصولنا حيث يتم إعداد برامج متخصصة لدعم احتياجات العاملين كما يتم إشراكهم في صناعة القرار وفي مختلف المبادرات والأنشطة الاجتماعية.

[illegible] الكيلو 28، طريق مصر إسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر.

كما نؤمن بأن المسئولية المجتمعية من أهم الواجبات الواقعة على عاتق الشركات والمؤسسات الوطنية، وهي التزام مستمر من تلك المؤسسات بتطوير وتحسين المستوى التعليمي والثقافي والاقتصادي والاجتماعي لأفراد المجتمع وذلك من خلال المساهمة في توفير الخدمات المتنوعة .

قامت الشركة بالعديد من المبادرات خلال عام ٢٠١٩ وهي:

أولاً: محور التعليم والتدريب

- **مبادرة دعم برنامج الماجستير المهني بجامعة القاهرة**

تأتى هذه المبادرة في إطار سعي الشركة المصرية للإتصالات وحرصها على تنمية الصناعة الوطنية وإيمانا من الشركة بأهمية التعاون مع الجامعات المصرية لتحقيق رسالتها في تنمية موارد الدولة البشرية ودعم قدراتها البحثية ووضعها في خدمة العملية التنموية.

يهدف البرنامج إلى المساهمة في إعداد الكوادر الهندسية المؤهلة فنيًا وإداريا لتلبية احتياجات سوق العمل من خلال ثلاثة تخصصات: شبكات الاتصالات –تصميم النظم الإلكترونية والكهروميكانيكية الدقيقة والنظم المدمجة.

وتستهدف المبادرة الحاصلين على شهادة البكالوريوس في الهندسة من إحدى كليات الهندسة بالجامعات المصرية أو درجة معادلة لها من أي معهد آخر معترف به من المجلس الأعلى للجامعات.

- **مبادرة مؤسسة شباب القادة**

تهدف المبادرة إلى سد الفجوة الموجودة في سوق العمل من الشباب المدرب والمؤهل لتولي مناصب قيادية في القطاعين الحكومي والخاص مما يؤثر بشكل إيجابي في مستقبل المجتمع المصري بشكل عام ، تستهدف المبادرة طلاب التعليم الجامعي كما تولى اهتماما خاصا بطالبات التعليم الفني تواكبًا مع استراتيجية الدولة ٢٠٣٠ بتوجيه كل الاهتمام إلى خريجي التعليم الفني. وتنقسم المبادرة إلى ثلاثة برامج:

- **برنامج القادة**: ويتم على ثلاث مراحل وهي: مرحلة اكتشاف واختيار قادة من شباب الجامعات. وكذلك مرحلة تنمية وتأهيل القادة المختارين. ثم مرحلة دمجهم في سوق العمل من تدريب عملي ميداني.
- **برنامج القادة للتعليم الفني**: والذي يرتكز على اختيار وتدريب فتيات من طلبة التعليم الفني ممن لديهن أفكار لمشروعات صغيرة.
- **منصة الأنشطة الطلابية**: والتي تشمل على مسابقة لجميع الأنشطة الطلابية من مختلف الجامعات المصرية، وذلك لدعم أفكار الشباب للخروج إلى حيز التنفيذ ولفت أنظار الجهات المعنية إليها.

وتستهدف هذه المبادرة الشباب من طلاب الجامعات وطلاب التعليم الفني ممن يجتازون الاختبارات المؤهلة للبرنامج.

- **مبادرة دعم طلاب جامعة العلوم والتكنولوجيا بمدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا**

تم تقديم الدعم لجامعة العلوم والتكنولوجيا كمنحة دراسية كاملة من المصرية للاتصالات لعدد ٣٣ طالبًا من طلاب الجامعة في بداية العام الدراسي ٢٠١٨/٢٠١٩ وذلك في تخصصات محددة ذات صلة بمجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وقد تم تنفيذ مرحلة ثانية خلال العام الدراسي ٢٠١٩/٢٠٢٠ أيضًا، وذلك باستمرار الدعم المقدم لعدد ١٥ طالبًا وذلك لانتقال هؤلاء الطلاب من السنة الدراسية الثانية إلى السنة الثالثة فتم تجديد المنحة المقدمة لهم .

87 شارع الدكتور أحمد الكيلو 28، طريق مصر إسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر

- **مبادرة "شباب WE " لتدريب وتأهيل العمالة الفنية**

تم تدريب وتأهيل عدد ١٠٠٠ من طلبة وخريجي المدارس والمعاهد الفنية والصناعية "طبقاً لمعايير اختيار محددة" على الخدمات الفنية التي تقدمها الشركة ويحتاجها سوق الاتصالات المصري بهدف تنمية مهاراتهم وإكسابهم الخبرة العملية اللازمة وإلحاق المتميزين منهم بسوق العمل.

ثانيًا: محور الصحة

- **مبادرة "هنسمعك وتسمعنا" للقضاء على قوائم انتظار عمليات زراعة قوقعة الأذن للأطفال**

مبادرة قومية تهدف للقضاء على قوائم انتظار عمليات زراعة قوقعة الأذن للأطفال، حيث تم الانتهاء من إجراء عدد ٥١٠ عملية في مجال زراعة قوقعة الأذن للأطفال حتى سن خمس سنوات والحاصلين على موافقة اللجان

المختصة والمدرجين ضمن قوائم الانتظار بمحافظات الجمهورية المختلفة بإجمالي مبلغ وقدره ٦٥ مليون جم لتشمل جميع مراحل العلاج.

- **دعم مؤسسة أهل مصر لعلاج الحروق بالمجان**

من خلال الشراكة بين الشركة المصرية للإتصالات ومؤسسة أهل مصر تم تنفيذ مشروع حملة توعية تستهدف من خلالها نشر الوعي في مواجهة مخاطر الحريق لعدد ٣٠٠٠٠ من المواطنين المقيمين في المناطق المستهدفة من محافظات الصعيد، وذلك لرفع نسبة الوعي بمخاطر الحروق وكيفية الوقاية والنجاة منها.

ثالثا: محور تطويع التكنولوجيا لخدمة المجتمع

- **استمرار تقديم الدعم التكنولوجي لمستشفى ٥٧٣٥٧**

تحرص المصرية للاتصالات على دعم الكيانات الطبية الكبرى التي تقدم خدماتها بالمجان وعلى رأسها مستشفى سرطان الأطفال ٥٧٣٧٥ وذلك من خلال الدعم المستمر وتسخير إمكاناتها التقنية وخبراتها في عالم الاتصالات في خدمة هذه المستشفى بهدف دعم عمليات البحث العلمي المستمر وضمان تقديم خدماتها بأعلى جودة عن طريق تزويد المستشفى بخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التالية لتصبح الشركة الشريك التكنولوجى للمستشفى:

- خدمات الربط باستخدام تكنولوجيا الألياف الضوئية.
- خدمات الإنترنت اللاسلكي لزائري المستشفى WIFI
- استضافة مركز بيانات المستشفى بمركز بيانات المصرية للاتصالات.

كما تتحمل الشركة تكلفة مكالمات الخط الساخن للمستشفى من أي خط أرضي على الرقم ١٩٠٥٧ وذلك لتخفيف العبء على المواطنين من أهالي المرضى.

- **الدعم التكنولوجي لمستشفى الناس**

تقوم مستشفى الناس بتقديم خدماتها العلاجية للأطفال مرضى القلب بالمجان، وذلك حيث إن الآلاف من الأطفال في مصر يولدون بعيوب خلقية في القلب وتقوم الشركة المصرية للاتصالات بمساندة مستشفى الناس وذلك لسد الفجوة الموجودة في أعداد المستشفيات المتخصصة في هذا المجال. وتقدم الشركة المصرية للاتصالات الدعم التكنولوجي للمستشفى من خلال توصيل خدمات الاتصالات والانترنت داخل المستشفى وذلك لتيسير الخدمات على المرضى.

- **دعم مشروع تجديد وتطوير البنية المعلوماتية لمستشفيات عين شمس (المرحلة الثالثة)**

تقوم هذه المبادرة على تقديم الدعم لتجديد وتطوير البنية التحتية للمعلومات لمستشفيات جامعة عين شمس وذلك من خلال توفير عدد من الأنظمة للمستشفيات والعيادات الخارجية وأقسام الطوارئ، وتلك الأنظمة تتمثل في

المصرية للاتصالات، الكيلو 28، طريق مصر اسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر

تسجيل المرضى ونظام إدارة المرضى الداخلي ونظام حجز وإدارة العيادات الخارجية ونظام إدارة الطوارئ وقاعدة البيانات الأساسية للأدوية ونظام إدارة الطوارئ وقاعدة البيانات الأساسية للأدوية ونظام إدارة مخازن المستلزمات الطبية ونظام طلب الخدمات الطبية (طلب الأشعات والتحاليل) والربط مع نظام PACS والربط مع نظام المعامل وبنوك الدم ونظام مؤشرات الأداء للأنظمة المذكورة. وتستهدف هذه المبادرة جميع المرضى المترددين على مستشفيات جامعة عين شمس والذين يصل عددهم إلى ١,٠٠,٠٠٠ مواطن تقريبًا من محدودي الدخل.

- **تقديم الدعم التكنولوجي للمركز الإقليمي لخدمات نقل الدم**

تتم هذه المبادرة بالشراكة مع مؤسسة مصر الخير والمجلس الأعلى للجامعات والمركز القومي لخدمات نقل الدم. وتنقسم هذه المبادرة إلى شقين وهما كالتالي:

- استكمال الشبكة الإلكترونية لربط بنوك الدم: والتي تهدف إلى توفير أكياس دم آمنة لجميع المصريين سواء من خلال تطوير كفاءة بنوك الدم أو من خلال إنشاء أول شبكة ربط إلكترونية تضم ٢٠٢ بنك دم تابع لوزارة الصحة على مستوى الجمهورية بالإضافة إلى عدد من البنوك التابعة للكيانات الطبية الأخرى مثل أمانة المجالس الطبية والمستشفيات الجامعية بهدف توفير قاعدة بيانات عن المتبرعين وعن مخزون الدم في المستشفيات. وتهدف هذه المبادرة إلى ضم ٦ مستشفيات جامعية جديدة إلى شبكة الربط التي تم إنشائها من قبل ، وقد تم تحديد هذه المستشفيات بناءاً على احتياجات المجلس الأعلى للجامعات واحتياجات المحافظات.
- استمرار حملات التبرع بالدم في الجامعات المصرية، كذلك وإطلاق حملات داخل المنشآت الإجتماعية وإطلاق حملات توعية بأهمية التبرع بالدم. وتستهدف هذه المبادرة سكان محافظات الصعيد (الفيوم – بني سويف – الأقصر – أسيوط) بالإضافة إلى سكان محافظات الغربية والسويس وبورسعيد.

رابعاً: دعم ودمج وتمكين ذوي القدرات الخاصة

- **استمرار رعاية الأولمبياد الخاص المصري**

تؤمن الشركة المصرية بأهمية دعم ودمج ذوي القدرات الخاصة وتأهيلهم رياضياً وصحياً ونفسياً ومهنياً ليكونوا ابطالاً رياضيين يمثلون مصر في مختلف المحافل والبطولات الرياضية المحلية والإقليمية والدولية مما نتج عنه:

- حصول البعثة المصرية المشاركة بدورة الألعاب العالمية الصيفية للأولمبياد الخاص – أبو ظبي ٢٠١٩ على ٨١ ميدالية.
- استطاع أبطال الأولمبياد الخاص المصري الفوز بالميدالية الذهبية وكأس بطولة الأولمبياد الخاص الدولية لكرة القدم والتي أقيمت في الفترة من ٣ إلى ٦ أغسطس ٢٠١٩ بمدينة تشيناي بالهند.
- إنشاء عدد (٥) مراكز تدريب مهني في عدد (٥) محافظات مختلفة لتأهيل الأفراد من ذوي الإعاقات الفكرية لتأهيلهم لسوق العمل في بعض المجالات المهنية المختلفة.

- **دعم ورعاية اللجنة البارالمبية المصرية والبطل البارالمبي العالمي عمرو السوهاجي**

تحرص الشركة على استمرار تقديم الدعم لهولاء الأبطال لتكون شريكاً فاعلاً في كافة الأنشطة وأهم الأحداث الرياضية العالمية لتأهيل متحدي الاعاقة ودمجهم في المجتمع وتوفير الفرص المتكافئة لهم. وهذا حصاد عام ٢٠١٩:

- حصل منتخب مصر على المركز الأول وكأس البطولة و١٥ ميدالية متنوعة: ١٢ ذهبية- ٢فضية- ١ برونزية <u>ببطولة فزاع الدولية لرفع الأثقال للإعاقات الحركية</u>.
- حصل منتخب مصر على ١١ ميدالية متنوعة: ٣ ذهبية- ٣ فضية- ٥ برونزية <u>ببطولة فزاع الدولية الحادية عشر لألعاب القوى للإعاقات الحركية</u>.
- حصل منتخب مصر على الميدالية البرونزية وتأهل أكثر من لاعب <u>ببطولة العالم ودورة طوكيو ٢٠٢٠</u> كما حصل البطل عمرو السوهاجي على ميدالية برونزية <u>ببطولة حلاسكو الدولية للسباحة</u>.

B7 الفرنة الذكية، الكيلو 28، طريق مصر اسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر

خامسا: محور الشباب وريادة الأعمال

- **تحدي مصر لإنترنت الأشياء والذكاء الاصطناعي (IOT & AI)**

استكمال المبادرة القومية التي تستهدف طلاب الجامعات والشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة الذين لديهم أفكار ومشروعات مبتكرة في مجال تكنولوجيا إنترنت الأشياء (IoT) وذلك عن طريق دعم مشروعات التخرج وشركات ريادة الأعمال تحت شعار "تكنولوجيا عالمية بأيدي مصرية".

- شارك هذا العام عدد ١٢٠ مشروع تخرج من ٢٠ جامعة مصرية، كما شارك عدد ١٠٠ مشروع لطلبة مدارس ال STEM Schools من ٧ مدارس بالمحافظات المختلفة.
- تأهلت الثلاثة فرق الفائزة من فئة مشروعات التخرج لتمثيل مصر في التحدي العربي لإنترنت الأشياء والذكاء الاصطناعي بالمؤتمر العالمي لإنترنت الأشياء في الفترة من ٤ –٧ ديسمبر ٢٠١٩ بدبي – الإمارات.

<u>وفيما يلي تقرير مراقب الحسابات الخارجي على تقرير مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات عن مدي تطبيق قواعد حوكمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية</u>

إلى السادة أعضاء مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات (شركة مساهمة مصرية)

المقدمة

- قمنا بمهام التأكد المناسب بشأن إعداد وعرض تقرير مجلس الإدارة المرفق عن مدى تطبيق قواعد الحوكمة المعد بواسطة إدارة الشركة المصرية للاتصالات عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وذلك وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية إلى مجلس إدارة الشركة المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨.

مسئولية الإدارة

- مجلس إدارة الشركة هو المسئول عن إعداد وعرض تقريره عن مدي تطبيق قواعد الحوكمة وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨. كما أن مجلس إدارة الشركة هو المسؤول عن التأكد من تطبيق قواعد الحوكمة وفقاً للتعليمات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية والدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٨٤ بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦، وكذلك مسئول عن تحديد نقاط عدم الالتزام ومبرراتها.

مسئولية المراجع

- تنحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج بتأكد مناسب بشأن مدي التزام الشركة في إعداد وعرض تقرير مجلس الإدارة المشار إليه أعلاه بنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨، في ضوء الإجراءات التي تم أداؤها. وقد قمنا بمهام التأكد المناسب وفقاً للمعيار المصري لمهام التأكد رقم (٣٠٠٠) "مهام التأكد بخلاف مراجعة أو فحص معلومات مالية تاريخية" ويتطلب هذا المعيار الالتزام بمتطلبات السلوك المهني بما فيها متطلبات الاستقلالية.
- ومن أجل التوصل لهذا الاستنتاج تضمنت اجراءاتنا الحصول بصورة أساسية على الأدلة من واقع الملاحظة والاستفسارات من الأشخاص المسئولين عن إعداد وعرض تقرير مدي الالتزام بقواعد الحوكمة والاطلاع على المستندات عندما يكون ذلك مناسباً. ونحن نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا.
- وفقاً لمتطلبات الفقرة ٤٩ (د) من معيار رقم (٣٠٠٠) فقد انحصرت إجراءاتنا في الأمور القابلة للقياس بشكل دقيق ولم تتضمن الجوانب غير الكمية أو مدي فاعليتها أو صحتها أو اكتمالها ومنها إجراءات الإدارة للالتزام بقواعد حوكمة الشركات وكذلك تقييم أداء مجلس الإدارة ولجانه والإدارة التنفيذية والمخالفات والأحكام. ومن ثم لم تمتد مسئوليتنا أو اجراءاتنا لأغراض هذا التقرير الي تقييم مدي فاعلية نظام الرقابة الداخلية والالتزام بنظام الحوكمة وفاعليته.
- وقد أعد هذا التقرير استيفاء لمتطلبات المادة (٤٠) من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية وليس لأي غرض آخر، وبالتالي فهو لا يصلح للإستخدام إلا للغرض الذي أعد من أجله.

الإدارة الرئيسية الكيلو 28، طريق مصر إسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر.

الاستنتاج

- من رأينا أن تقرير مجلس الإدارة المرفق عن مدى تطبيق الشركة لقواعد الحوكمة المشار إليها أعلاه خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ يتضمن المعلومات وتم إعداده وعرضه في جميع جوانبه الهامة وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية إلى مجلس إدارة الشركة المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨.

- ثم قام السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض قرار الإحاطة بتقرير عن حوكمة الشركة للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١ على السادة المساهمين للتصويت، وفى ضوء ما إنتهت إليه نتيجة التصويت إتخذت الجمعية القرار التالى :

(القرار)
أحيطت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للاتصالات المنعقدة يوم الاثنين الموافق ٢٠٢٠/٣/٢٣ علماً بتقرير مجلس الإدارة عن مدى تطبيق الشركة المصرية للاتصالات لقواعد حوكمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وتقرير مراقب الحسابات عليها

البند الرابع:

بشأن: النظر في إعتماد القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١

- إنتقل السيد الدكتور/ رئيس الجمعية العامة العادية للشركة إلى البند الرابع من جدول الأعمال والخاص بالنظر في إعتماد القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١، ثم قام سيادته بعرض القرار الخاص بهذا البند على الساده المساهمين للتصويت، وفي ضوء ما إنتهت إليه نتيجة التصويت إتخذت الجمعية القرار التالي:

(القرار)
قررت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للاتصالات المنعقدة يوم الاثنين الموافق ٢٠٢٠/٣/٢٣ بإجماع أصوات السادة المساهمين الحاضرين والممثلين فى الاجتماع الموافقة على إعتماد القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٩/١٢/٣١.

البند الخامس:

بشأن: النظر في إعتماد تعيين مراقب حسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ وتحديد أتعابه السنوية عن هذا العام.

- قام السيد الدكتور/ رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض المذكرة المعدة في هذا الشأن حيث أوضح سيادته أن المقترح المعروض على الجمعية العامة هو تعيين الأستاذ / حازم حسن الشريك الرئيسى لمكتب KPMG – حازم حسن مراقباً لحسابات الشركة المصرية للإتصالات للسنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ مع زيادة أتعاب أعمال المراجعة والفحص المحدود للقوائم المالية بنحو ١٥% عن أتعاب عام ٢٠١٩ وكذلك إسناد الخدمات الضريبة عن العام المالى ٢٠٢٠ لكلاً من مكتب KPMG – حازم حسن ومكتب السيد عبانى مع إبقاء الأتعاب عن عام ٢٠٢٠ بدون زيادة عن عام ٢٠١٩ وذلك بإجمالي أتعاب أعمال المراجعة وفحص القوائم المالية بإجمالى مبلغ ٢ ٥١٠ ٥٠٦ جنيه مصرى وكذلك مبلغ ٢٣٩٠٥٨٠ جنيه مقابل الخدمات الضريبية لمكتب (KPMG) حازم حسن بالإضافة إلى مبلغ ٢٠٣ ٥٠٠ جنيه مقابل خدمات ضريبة القيمة المضافة والضرائب العقارية والدمغة لمكتب السيد عبانى.

المقر الإداري الدكتور ... 28، طريق مصر إسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر

- ثم قام سيادته بعرض القرار للتصويت وفي ضوء ما إنتهت إليه نتيجة التصويت إتخذت الجمعية القرار التالي:

(القرار)

قررت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للاتصالات المنعقدة يوم الاثنين الموافق ٢٠٢٠/٣/٢٣ بإجماع أصوات السادة المساهمين الحاضرين والممثلين في الاجتماع الموافقه على تعيين الأستاذ / حازم حسن الشريك الرئيسى لمكتب KPMG – حازم حسن مراقباً لحسابات الشركة المصرية للإتصالات للسنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ مع زيادة أتعاب أعمال المراجعة والفحص المحدود للقوائم المالية بنحو ١٥% عن أتعاب عام ٢٠١٩ .

كما قررت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للاتصالات المنعقدة يوم الاثنين الموافق ٢٠٢٠/٣/٢٣ إسناد الخدمات الضريبية عن العام المالى ٢٠٢٠ لكلاً من مكتب KPMG – حازم حسن ومكتب السيد عبانى مع إبقاء الأتعاب عن عام ٢٠٢٠ بدون زيادة عن عام ٢٠١٩.

لتصبح إجمالي الأتعاب كالتالي: –

- أتعاب أعمال المراجعة وفحص القوائم المالية بإجمالى مبلغ ٢ ٥١٠ ٥٠٦ جنيه مصرى.
- الخدمات الضريبية لمكتب (KPMG) حازم حسن بإجمالى مبلغ ٢٣٩ ٥٨٠ جنيه مصرى.
- خدمات ضريبة القيمة المضافة والضرائب العقارية والدمغة لمكتب السيد عبانى بإجمالى مبلغ ٢٠٣ ٥٠٠ جنيه مصرى.

البند السادس:

بشأن : النظر فى الموافقة على إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة عن أعمالهم بالشركة خلال السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٩/١٢/٣١

- إنتقل السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة إلى البند الخاص بإبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة عن أعمالهم بالشركة خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١ .
- ثم قام سيادته بعرض قرار إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة عن أعمالهم بالشركة خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١ على السادة المساهمين للتصويت، وفي ضوء ما انتهت إليه نتيجة التصويت إتخذت الجمعية العامة العادية القرار التالي:

(القرار)

قررت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للاتصالات المنعقدة يوم الاثنين الموافق ٢٠٢٠/٣/٢٣ بأجماع أصوات السادة المساهمين الحاضرين والممثلين في الاجتماع الموافقة على إبراء ذمة السادة رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات عن أعمالهم بالشركة خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١.

٢٦ طريق الدكة، الكيلو 28، طريق مصر اسكندرية الصحراوى، الجيزة 12577، مصر.

البند السابع

بشأن : النظر فى الموافقة على الترخيص لمجلس الإدارة بالتبرع خلال عام ٢٠٢٠ فى إطار المسئولية المجتمعية للشركة تجاه المجتمع

- قام السيد الدكتور/ رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض المذكرة المعدة في هذا الشأن حيث أوضح سيادته أنه بتاريخ ٢٧ مارس ٢٠١٩ سبق وأن وافقت الجمعية العامة العادية للشركة على إعتماد تبرعات عام ٢٠١٨ والموافقة على الترخيص لمجلس الإدارة بالتبرع بحد أقصى مبلغ قدره ١٢٥ مليون جنيه مصري عن الفترة من ٢٠١٩/١/١ وحتى موعد إنعقاد الجمعية العامة العادية لاعتماد القوائم المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١ ، ثم أشار سيادته إلى أن الأمر معروض على الجمعية العامة العادية للموافقة علـى إعتماد التبرعات التى تمت لعام ٢٠١٩ بإجمالي المبلغ الذي تم سداده حتى ٢٠١٩/١٢/٣١ بإجمالي مبلغ ٢٧٥,٢٧ ٤٠٥ ٧٦ (فقط سته وسبعون مليون وأربعمائة وخمسه الفاً ومائتين وخمسه وسبعون جنيهاً وسبعة وعشرون قرشاً لاغير) وما تم سداده خلال الفترة من ٢٠٢٠/١/١ وحتى تاريخه بإجمالى مبلغ ٤١٦,٣٤ ١٨٦ ٤٧ (فقط سبعه واربعون مليون ومائة وستة وثمانون ألفاً وأربعمائة وستة عشر جنيهاً و أربعة وثلاثون قرشاً لا غير) والترخيص لمجلس الإدارة بالتبرع فى حدود مبلغ ١٢٥ مليون جنيه مصـرى (فقط مبلغ وقدره مائة وخمسة وعشرون مليون جنيه مصرى لاغير) عن الفترة من موعد إنعقاد الجمعية العامة العادية للشركة لإعتماد القوائم المالية المنتهية فى ٢٠١٩/١٢/٣١ وحتى موعد إنعقاد الجمعية العامة العادية لإعتماد القوائم المالية المنتهية فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ ، للصرف منه على التبرعات الخاصة بالمبادرات المختلفة للمسئولية المجتمعية.
- أشار السيد المساهم / حسين سعد زغلول إلى إمكانية توجيه جزء من مبلغ التبرعات المقرر عن عام ٢٠٢٠ لمواجهة الأثار السلبية الناجمة عن إنتشار فيروس كورونا خاصة على مستوى التأثيرات غير المسبوقة، لهذا المرض، مشيراً سيادته إلى أهمية أن يتم إصدار قرار من الجمعية العامة العادية اليوم فى هذا الشأن دون الإنتظار لعرض الأمر على مجلس الإدارة.
- أشار أحد السادة المساهمين إلى إمكانية توجيه جزء من موازنة التبرعات لعام ٢٠٢٠ لدعم المستشفيات الحكومية من خلال توفير الأجهزة الطبية المطلوبة.
- أشار السيد الدكتور/ رئيس الجمعية العامة العادية للشركة إلى أن مجلس الإدارة سيسعى جاهداً لدراسة كافة المقترحات المشار إليها على أن يتم توجيه التبرعات للمشروعات الأكثر إلحاحاً والتى تخدم المجتمع المصرى ، ثم قام سيادته بعرض النظر فى الموافقة على الترخيص لمجلس الإدارة بالتبرع خلال عام ٢٠٢٠ فى إطار المسئولية المجتمعية للشركة تجاه المجتمع على السادة المساهمين للتصويت، وفي ضوء ما انتهت إليه نتيجة التصويت إتخذت الجمعية العامة العادية القرار التالي:

(القرار)

قررت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للاتصالات المنعقدة يوم الاثنين الموافق ٢٠٢٠/٣/٢٣ بإجماع أصوات السـادة المساهمين الحاضرين والممثلين فى الاجتماع الموافقـة على إعتماد المبلغ الذي تم سداده حتى ٢٠١٩/١٢/٣١ بإجمالي مبلغ ٢٧٥,٢٧ ٤٠٥ ٧٦ (فقط سته وسبعون مليون وأربعمائة وخمسه الفاً ومائتين وخمسه وسبعون جنيهـــاً وسبعـــة وعشرون قرشاً لاغير) وما تم سداده خلال الفترة من ٢٠٢٠/١/١ وحتى تاريخه مبلغ ٤١٦,٣٤ ١٨٦ ٤٧ (فقط سبعه وأربعون مليون ومائة وسته وثمانون ألفاً و أربعه مائة وسته عشر جنيهاً و أربعة وثلاثون قرشاً لا غير)) والترخيص لمجلس الإدارة بالتبرع فى حدود مبلغ ١٢٥ مليون جنيه مصـرى (فقط مبلغ وقدره مائة وخمسة وعشرون مليون جنيه مصرى لاغير) عن الفترة من موعد إنعقاد الجمعية العامة العادية للشركة لإعتماد القوائم المالية المنتهية فى ٢٠١٩/١٢/٣١ وحتى موعد إنعقاد الجمعية العامة العادية لإعتماد القوائم المالية المنتهية فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ ، للصرف منه على التبرعات الخاصة بالمبادرات المختلفة للمسئولية المجتمعية

٢٨ شارع الدكتور طه حسين 28، طريق مصر اسكندرية الصحراوى، الجيزه 12577، مصر

البند الثامن:

بشأن : النظر في تحديد بدلات الحضور والإنتقال لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١.

- قام السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض المذكرة المعدة في هذا الشأن حيث أشار سيادته إلى أنه بتاريخ ٢٠٢٠/٢/١٩ وافق مجلس الإدارة على العرض على الجمعية العامة العادية للشركة الموافقه على تحديد بدلات الحضور والانتقال لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ مشيرا سيادته انه لم تطرأ أى تعديلات على بدل الحضور أو بدل الإنتقال لإجتماعات مجلس الإدارة منذ عام ٢٠٠٨ ، كما لم تطرأ أى تعديلات على بدل حضور اللجان المنبثقة منذ عام ٢٠١٤ موضحا سيادته ان المقترح ان تكون كالتالى :
  - صافى بدل الحضور مبلغ ١٥٠٠ جنيه (فقط ألف وخمسمائة جنيه مصري لا غير) لكل عضو عن كل جلسة.
  - صافى بدل الإنتقال مبلغ ٦٠٠٠ جنيه (فقط ستة الاف جنيه مصري لا غير) لكل عضو عن كل جلسة.
- صافى بدل حضـــور للجان المنبثقة من مجلس الإدارة لكل عضـــو من أعضاء مجلس الإدارة (أساسى- مستعان به) مبلغ ٣٠٠٠ جنيه (فقط ثلاثة آلاف جنيه مصري لاغير) عن كل جلسة
- ثم قام سيادته بعرض قرار الموافقة على بدلات الحضور والإنتقال لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ كما هو موضح على السادة المساهمين للتصويت وفي ضوء ما إنتهت إليه عملية التصويت إتخذت الجمعية القرار التالي:

(القرار)

قررت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للاتصالات المنعقدة يوم الاثنين الموافق ٢٠٢٠/٣/٢٣ بإجماع أصوات السادة المساهمين الحاضرين والممثلين فى الاجتماع الموافقة على تحديد بدلات الحضور والانتقال لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ كالتالى :

- صافى بدل الحضور مبلغ ١٥٠٠ جنيه (فقط ألف وخمسمائة جنيه مصري لا غير) لكل عضو عن كل جلسة.
- صافى بدل الإنتقال مبلغ ٦٠٠٠ جنيه (فقط ستة الاف جنيه مصري لا غير) لكل عضو عن كل جلسة.
- صافى بدل حضـــور للجان المنبثقة من مجلس الإدارة لكل عضـــو من أعضاء مجلس الإدارة (أساسى مستعان به) مبلغ ٣٠٠٠ جنيه (فقط ثلاثة آلاف جنيه مصري لاغير) عن كل جلسة

البند التاسع :

بشأن : النظر فى إعتماد عقود المعاوضة التي أبرمت مع الأطراف ذوى العلاقة والتي تشمل ولا تقتصر على مساهمي الشركة أو أعضاء مجلس الإدارة – إن وجد والترخيص لمجلس الإدارة بإبرام عقود معاوضة مع تلك الأطراف خلال العام الحالى ٢٠٢٠.

- قام السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض المذكرة المعدة في هذا الشأن حيث أشار سيادته إلى أن الأمر معروض على الجمعية العامة العادية للشركة للتفضل بالموافقة على الترخيص مقدماً لمجلس الإدارة بإبرام عقـود معاوضـة مع مساهمى الشركة أو أعضاء مجلس الإدارة أو إحدى الشركات التابعـة لهما (المساهمين – أعضاء مجلس الإدارة) مع مراعاة إلتزام عضو مجلس الإدارة المتعلق به عقد المعاوضة أو الممثل للمساهم المتعلق به عقد المعاوضة بعدم الإشتراك فى التصويت على قرارات المجلس فى شأن هذا العقد ثم قام سيادته بعرض القرار الخاص بهذا البند على السادة المساهمين للتصويت وفي ضوء ما إنتهت إليه عملية التصويت إتخذت الجمعية القرار التالي:

(القرار)

قررت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للاتصالات المنعقدة يوم الاثنين الموافق ٢٠٢٠/٣/٢٣ بإجماع أصوات السادة المساهمين الحاضرين والممثلين فى الاجتماع الموافقة على الترخيص مقدماً لمجلس الإدارة بإبرام عقود معاوضة مع مساهمين الشركه أو أعضاء مجلس الإدارة أو إحدى الشركات التابعة لهما (المساهمين – أعضاء مجلس الإدارة) مع مراعاة إلتزام عضو مجلس الإدارة المتعلق به عقد المعاوضة أو الممثل للمساهم المتعلق به عقد المعاوضة بعدم الإشتراك في التصويت على قرارات المجلس في شأن هذا العقد.

المقر الرئيسي: الكيلو 28، طريق مصر اسكندرية الصحراوى، الجيزة 12577، مصر

البند العاشر

بشأن : النظر فى الموافقة على حساب توزيع الأرباح المقترح عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٩/١٢/٣١

- قام السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض المذكرة المعدة في هذا الشأن حيث أشار سيادته إلى أنه سبق وأن وافق مجلس ادارة الشركه بجلسته المنعقده بتاريخ ٢٠٢٠/٢/١٩ على مقترح حساب توزيع الارباح عن السنة الماليــة المنتهيــة فى ٢٠١٩/١٢/٣١ كما يلى :

بيـــــان	بالألف جنيه
صافي ربح السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٩/١٢/٣١	٥ ٤٣٦ ٤٨٣
أرباح مرحلة من العام السابق	١ ٨٢٩ ١٣٩
الإجمالى	٧ ٢٦٥ ٦٢٢
يوزع كالآتي :	
إحتياطي قانوني	٢٧١ ٨٢٤
نصيب المساهمين	٤٢٦ ٧٦٨
نصيب العاملين	٦٥٩ ٨٤١
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	٧ ٠٢٥
أرباح مرحلة للسنة التالية	٥ ٩٠٠ ١٦٤
وبذلك يكون نصيب السهم من الأرباح الموزعة للسنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ مبلغ ٢٥ قرش للسهم	

والأمر معروض على الجمعية العامة العادية للشركة للتفضل بالموافقة.

- أشار السيد المساهم / حسين سعد زغلول إلى أنه من الجدير بالذكر ان السادة المساهمين وافقوا على تخفيض نصيب السهم من التوزيعات خلال العامين الماضيين ليكون بواقع ٢٥ قرش للسهم فقط وهو ما يتكرر العام الحالى ، مشيراً سيادته إلى نظراً لأن الشركة كانت بصدد الإستثمار في عدة مجالات مختلفة ، مضيفاً سيادته أنه وفى العام الحالى وفى حالة ما إذا أسفرت الدراسات الجارية بشأن أفضل الخيارات المتاحة للشركة المصرية للإتصالات نحو الصفقة المحتملة بين شركة فودافون العالمية وشركة الاتصالات السعودية STC عن أفضلية خيار شراء كامل أسهم شركة فوادافون مصر فإن سيادته يقترح عدم توزيع أرباح للمساهمين هذا العام ، مشيراً سيادته إلى أنه وعلى الجانب الأخر ينبغى على إدارة الشركة مراعاة أن المساهم يريد أن يجني عوائد على رأس المال الذي يستثمره في الشركة موضحاً سيادته أنه ينبغى على إدارة الشركة مراعاة السادة المساهمين بالتزامن مع دخول الشركة فى خطط إستراتيجية طويلة الأجل ، مشيراً إلى أن من المهم أن لا يتم تحميل مساهمى الشركة بالأثار الناتجة عن حصول الشركة على قروض كثيرة بفوائد مرتفعة جداً فى حينه فى حين أن سعر الفائدة ينخفض فى الوقت الحالى وسيستمر فى الإنخفاض ، كما أضاف سيادته أنه وبالرغم من زيادة حجم عملاء الشركة المصرية للإتصالات سواء عملاء الأرضى أو الإنترنت المنزلى أو عملاء المحمول كما هو معلن لم يتسنى للمساهمين إيجاد أى مردود إقتصادى نتيجة لهذا النمو ، مضيفاً سيادته إلى أن إنخفاض توزيعات الأرباح كان من شأنه وصول القيمة السوقية لسهم الشركة المصرية للإتصالات أقل بحوالى ٥٠ % من قيمة السهم وقت الطرح، مشيراً إلى أن سيادته مع عدم توزيع أرباح فى الظروف الراهنة إلا أن من المهم أن يكون هناك رؤية مستقبلية واضحة بشأن حصول مساهمى الشركة على المردود الإقتصادى المرجو من الإستثمار بالشركة.
- أشار أحد السادة المساهمين إلى أهمية عرض إستراتيجية لنمو الشركة المصرية للإتصالات على السادة المساهمين وسبل الإستفادة من الأرباح المرحلة للشركة.

الشركة المصرية للاتصالات، طريق مصر إسكندرية الصحراوى، الجيزة 12577، مصر

- طلب السيد الأستاذ / إبراهيم هيكل الكلمة حيث اشار سيادته إلى أن المصرية للإتصالات حققت إيرادات مرتفعة بنحو ٢٥,٨ مليار جنيه مشيراً سيادته إلى أنه وفى ضوء النتائج الإيجابية المحققة فإن سيادته يقترح صرف مكافأة للعاملين ولمجلس الإدارة الذى إستطاع أن يدير هذا العمل بما يعادل شهر من الراتب الأساسى للسادة العاملين بالشركة وكذلك مبلغ مليون ونصف جنيه مصرى لمجلس الإدارة تقديراً للجهد المبذول وتحفيزا للعاملين على بذل مزيد من الجهد لصالح الشركة المصرية للإتصالات.
- تساءل السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة عن تكلفة الشهر المقترح صرفه للعاملين؟
- أشار السيد المهندس / محمد شمروخ إلى أن التكلفة تقدر بنحو ٥٥ مليون جنيه مصرى.
- أشار السيد المساهم / حسين سعد زغلول إلى أن الشركة المصرية للإتصالات قامت بالفعل بصرف نحو ١٢ شهر أرباح للعاملين فى الوقت الذى تقيد فيه نصيب السادة المساهمين متسائلاً سيادته عن مبررات الصرف فى الوقت الراهن، كما أشار سيادته إلى أن حساب توزيع الأرباح تضمن مكافأة لمجلس الإدارة بنحو ٧ مليون جنيه بالفعل ، مشيراً إلى أن هناك وضع سيئ إقتصادياً حالياً ومن الممكن أن يتجه نحو الأسوء ، مشيراً سيادته إلى إمكانية أن يتم منح هذا الشهر للعاملين فى أحد المناسبات أو الفترات المقبلة.
- أشار السيد الأستاذ / إبراهيم هيكل إلى أن مقترح سيادته يهدف إلى تحفيز السادة العاملين لبذل مزيد من الجهد ولما له من مردود إيجابى على الشركة المصرية للإتصالات.
- أشار السيد المساهم / حسين سعد زغلول إلى تحفظ سيادته على تنفيذ المقترح المقدم فى الوقت الراهن مشيراً إلى إمكانية الموافقة من حيث المبدأ مع تفويض المجلس الموقر فى تحديد ميعاد للصرف يتزامن مع توافر الملاءة المالية للشركة وتحسن الوضع الإقتصادى الراهن، مشيراً إلى تخوف سيادته على صالح الشركة وعلى العاملين ومع حصول العاملين على المكافأة المقترحة ولكن ليس فى هذا التوقيت.
- أشار السيد المهندس / محمد شمروخ إلى أنه فى ضوء إرتفاع معدلات التضخم فى الأونة الأخيرة وما ترتب على تحرير سعر الصرف فقد رأت الشركة المصرية للإتصالات توزيع الأرباح التى كان يحصل العاملين عليها فى نهاية العام شهريا تحت حساب الأرباح بحيث تضاف على الراتب الشهرى للعاملين لتحسين الدخل الشهرى لهم.
- أشار السيد المساهم / حسين سعد زغلول إلى أن سيادته لا يمانع صرف المكافأة المقترحة موضحاً أن سيادته يقترح تفويض مجلس الإدارة فى إختيار التوقيت المناسب للصرف خلال العام فى ضوء تحسن السيولة المالية للشركة والوضع الإقتصادى ، خاصة وأن هناك عدم وضوح للرؤية المستقبلية ومع وجود شركات أغلقت حول العالم فى ظل الظروف الراهنة ، مشيراً سيادته إلى أن من الممكن أن تقوم الشركة بإغلاق منافذها فى ظل الظروف الحالية وبالتالى لن يقوم العملاء بسداد الفواتير للشركة ، مشيراً إلى موافقة سيادته على مقترح المكافأة مع تفويض المجلس فى تحديد التوقيت المناسب للصرف بحسب ما يترائى لمجلس الإدارة طبقاً لتحسن الأوضاع الإقتصادية، مشيراً سيادته إلى أن صرف المكافأة المقترحة فى ظل الظروف الحالية تعد سياسة خاطئة مؤكداً سيادته على خوفه على صالح الشركة والعاملين.
- أشار السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة إلى إمكانية صياغة القرار بحيث يكون الموافقة مع تفويض المجلس لتحديد التوقيت المناسب للصرف ، ثم قام سيادته بعرض قرار مقترح حساب توزيع الأرباح عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ على السادة المساهمين للتصويت بعد التعديل المقترح وفي ضوء ما إنتهت إليه عملية التصويت إتخذت الجمعية القرار التالي:

(القرار)

قررت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للاتصالات المنعقدة يوم الاثنين الموافق ٢٠٢٠/٣/٢٣ بأجماع أصوات السادة المساهمين الحاضرين والممثلين في الاجتماع الموافقة على حساب توزيع الأرباح عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١ طبقاً لما يلي :

87 ... 28 ... مصر إسكندرية الصحراوى، الجيزة 12577، مصر

بالألف جنيه	بيـــــان
٥ ٤٣٦ ٤٨٣	صافي ربح السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٩/١٢/٣١
١ ٨٢٩ ١٣٩	أرباح مرحلة من العام السابق
٧ ٢٦٥ ٦٢٢	الإجمالى
	يوزع كالآتي:
٢٧١ ٨٢٤	إحتياطي قانوني
٤٢٦ ٧٦٨	نصيب المساهمين
٦٥٩ ٨٤١	نصيب العاملين
٨ ٥٢٥	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
٥ ٨٩٨ ٦٦٤	أرباح مرحلة للسنة التالية
وبذلك يكون نصيب السهم من الأرباح الموزعة للسنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ مبلغ ٢٥ قرش للسهم	

مع تفويض مجلس الأدارة لصرف شهر مكافأة العاملين في الوقت المناسب.

البند الحادى عشر :

بشأن : النظر فى إستبعاد قطعة الارض الخاصة بمحطة الرقابة اللاسلكية بالجيزة من أصول الشركة المصرية للإتصالات .

- قام السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض المذكرة المعدة في هذا الشأن حيث أشار سيادته إلى قطعة ارض محطة الرقابة اللاسلكية بالجيزة بمساحة ٢٤٦٣١,٧٥ م٢ لم ترد قطعة الأرض المذكورة ضمن تقييم أصول هيئة الإتصالات السلكية واللاسلكية الصادر فى شهر مارس ١٩٩٨ والذي على أساسه صدر قانون إنشاء الشركة المصرية للإتصالات رقم ١٩ لسنة ١٩٩٨ والذي بموجبه آلت أصول وإلتزامات الهيئة إلي الشركة علماً بأن الجهاز المركزى للمحاسبات سبق وأن أشار فى عدة تقارير إلى إستمرار تضمين سجلات الأصول الثابتة للشركة المصرية للإتصالات قيمة أرض محطة الرقابة اللاسلكية بالجيزة على الرغم من تسليم الأرض للجهاز القومى للإتصالات وحيازته الفعلية لها ، وقد نصت الملاحظة على " *إستمرار تضمين حسابات وسجلات الأصول الثابتة بالخطأ قيمة أرض محطة الرقابة اللاسلكية بالجيزة - التي ليست في حيازة الشركة - البالغ قيمتها نحو ٩,٥٤٤ مليون جنيه بمساحة ٢٨٦٥,٦١ م٢ وقد تم إضافتها للأصول فى ٢٠٠٩/١٠ بالرغم من : " عدم وجود اى مستندات ملكية لدى الشركة تفيد ملكيتها لهذه الارض ، وأن هذه الارض لم ترد ضمن تقييم الاصول الخاصة بالشركة عام ١٩٩٨ ، وصدور كتاب من مستشارى مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٤/١٢/١١ يفيد ان محطة الرقابة اللاسلكية المشار اليها آلت للجهاز القومى لتنظيم الاتصالات وهى مملوكة له بالفعل* " وعليه وفى ظل عدم توافر مستندات الملكية الخاصة بقطعة الأرض المشار إليها وعدم حيازة الشركة لها وفى ضوء ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات المتكررة بعدم صحة تضمين أصول الشركة لقيمة تلك الأرض فالأمر معروض على الجمعية العامة للشركة للتفضل بالموافقة على إستبعاد قطعة الأرض الخاصة بمحطة الرقابة اللاسلكية بالجيزة والبالغ مساحتها ٢٨٦٥,٦١م٢ من أصول الشركة المصرية للإتصالات مقابل تخفيض قيمة الإحتياطى العام للشركة
- ثم قام سيادته بعرض القرار الخاص بإستبعاد قطعة الارض الخاصة بمحطة الرقابة اللاسلكية بالجيزة من أصول الشركة المصرية للإتصالات على السادة المساهمين للتصويت وفي ضوء ما إنتهت إليه عملية التصويت إتخذت الجمعية القرار التالي:

B7 القرية الذكية - كيلو ٢٨ طريق مصر إسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر

القرار

قررت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للاتصالات المنعقدة يوم الاثنين الموافق ٢٠٢٠/٣/٢٣ بأجماع أصوات السادة المساهمين الحاضرين والممثلين في الاجتماع الموافقة على إستبعاد قطعة الأرض الخاصة بمحطة الرقابة اللاسلكية بالجيزة والبالغ مساحتها ٢٨٦٥,٦١م٢ من أصول الشركة المصرية للإتصالات مقابل تخفيض قيمة الإحتياطى العام.

ثم قام السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بتوجيه عبارات الشكر والتقدير لجميع الساده الحضور والعاملين بالشركة متمنياً لهم جميعاً دوام التقدم والرقى .

****

هذا وانتهى الإجتماع حيث كانت الساعه التاسعة والنصف صباحاً من نفس اليوم.

جامعى الأصوات :

١. الأستاذ / حسين محمد حسين — مدير إدارة بالإدارة العامة لشئون مجلس الإدارة

٢. الأستاذ / جمال منصور محمد عيسى — مدير إدارة بالإدارة العامة لشئون مجلس الإدارة

أمين سر الجمعيه :

- الأستاذ / أحمد عبد الله أحمد — مدير عام شئون مجلس الإدارة بالشركة

مراقب الحسابات مؤسسة KPMG حازم حسن :

- السيد المحاسب / سامى عبد الحفيظ — شريك بمؤسسة حازم حسن (KPMG)

الجهاز المركزى للمحاسبات :

١. السيدة المحاسبة / فينيس خلف ابسخيرون — القائم بأعمال الوكيل الأول - مدير الإدارة

٢. السيد الأستاذ / عاطف صبحى حسن — وكيل الوزارة - نائب أول مدير الإدارة

٣. السيد المحاسب / عبدالله عبد العليم محمود — وكيل الوزارة - نائب أول مدير الإدارة

٤. السيدة المحاسبة / رضوة محمد أمين — وكيل الوزارة - نائب أول مدير الإدارة

٥. السيدة المحاسبة / عبير طلعت عبد العزيز — مدير عام - نائب مدير الإدارة

٦. السيدة المحاسبة / شرين محمد المغربى — مدير عام - نائب مدير الإدارة

وتجدر الإشارة إلى ورود رد الشركة على تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات في ٢٠٢٠/٤/٧ والوارد بمحضر الجمعية العامة وقد وقعت الجهاز عليه سابقا بتاريخ ٢٠٢٠/١٦١٢٨ وجاء فيه كورونا — شنهدى وتلتزم الشركة بإخطار الهيئة العامة للاستثمار بتعديل الجهاز المشار إليه

رئيس مجلس الإدارة ورئيس الجمعية العامة

ماجد ابراهيم

* دكتور / ماجد عثمان *

إقـــرار

أقر أنا / ماجد إبراهيم عثمان- بصفتى رئيس مجلس الإدارة ورئيس الإجتماع بأننى مسئولاً مسئولية قانونية كاملة عن صحة ما ورد في هذا المحضر من بيانات ووقائع وإجراءات إنعقاد، وذلك في مواجهة الغير والمساهمين بالشركة والهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة.

رئيس مجلس الإدارة ورئيس الجمعية العامة

ماجد ابراهيم

* دكتور / ماجد عثمان*

- تصحيح (٤٢).
- إقرار بتعديل المادة (٤)
- نشر الدعوات في جريدتين (اخطار أول)
- نشر الدعوات في جريدتين (اخطار ثاني)
- تجديد أسماء الحاضرين.

(قطاع الشئون القانونية)
Legal Affairs Sector
الإدارة المركزية لشئون التأسيس والشركات

أقر أنا / جمال مصطفى عيسى بطاقة رقم : ٢٧٠٠٣٢٦٠١٠٢٨١١

بصفتى / مفوض بأن الثابت خلفه هو صورة طبق الأصل من محضر

اجتماع (جمعية عامة عادية) لشركة : المصرية للاستهلاك

المنعقد بتاريخ ٣ / ٣ / ٢٠ 20 عدد صفحات المحضر (٨) صفحة - عدد النسخ (٢) نسخة، وذلك تحت مسئوليتى

ودون أدنى مسئولية على الهيئة العامة للأستثمار والمناطق الحرة وبأننى مفوض فى تسليم واستلام المحضر.

وذلك بعد سداد الرسم المقرر وقدره(.....) بموجب إيصال رقم (٢٩٢٤٢٠)

بتاريخ ٧ / ١٢ / ٢٠ 20 والمقدم للهيئة بتاريخ : ٢٠ / ١٢ / ٢٠ 20

توقيع مقدم الطلب

جمال مصطفى

" دون إخلال بحقوق المساهمين أو الشركاء فى الشركة، فقد تم التصديق على هذا المحضر فى حدود السلطة المقررة للهيئة بنص قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم 159 لسنة 1981، وفى ضوء ما قدمته الشركة من مستندات وبيانات من الناحية الإجرائية فقط دون التطرق إلى محتوى المحضر أو مضمون ما ورد فيه من قرارات، ودون أدنى مسئولية على الهيئة فى مواجهة المساهمين أو الشركاء فى الشركة أو الغير عن مضمون ما ورد فى المحضر من قرارات أو إجراءات أو بيانات".

ملاحظات الهيئة : لا ينصب التصديق الا على منطوق القرارات وعلى الشركة مراعاة تعديل المادة (٤) من عقد الشركة بما يتفق والاحكام قانون ٤ لسنة ٢٠١٥ في الترخيص بمهنة عزل عادية.

المحامى

محمود

٢٠ / ١٢ / ٢٠٢٠

مدير الإدارة

المدير العام

F-ISS/B-01-09